

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج بعنوان:

أهمية تصميم نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر
(دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2017)

مذكرة مقدمة إكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

د. العيد صوفان

إعداد الطلبة:

✓ بلبلدي أمال

✓ شلاط منال

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ:	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ:	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ:	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الشكر والتقدير:

بسم الله الرحمن الرحمان الرحيم، والحمد لله رب العالمين الذي
وقفنا وأعاننا على إنهاء هذا البحث والخروج به بهذه الصورة المتكاملة.
وانطلاقاً من مبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإننا نتوجه
بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل "العيد صوفان" الذي رافقنا في مسيرتنا
لإنجاز هذا البحث وكانت له بصمات واضحة من خلال توجيهاته
ومعلوماته القيمة وانتقاداته البناءة والدعم الأكاديمي، كما نشكر عائلاتنا
التي صبرت وتحملت معنا وأمدتنا بالكثير من الدعم على جميع
الأصعدة، ونشكر الأصدقاء والأحباب وكل من قدم لنا الدعم.

هداء

لا يمكن لجميع كلمات التعبير عن الإمتنان، والحب، والإحترام والتقدير
فأهدي مذكرتي هذه إلى:

رجل حياتي مثلي الابدي دعمي المعنوي ومصدر فرحتي وسعادتي
الشخص الذي ضحى دائما بنفسه ليراني ناجحة شفاك الله وحفظك ودمت
دائما تاج فوق رأسي والدي العزيز "السعيد".

في ضوء أيامي مصدر جهودي شعلة قلبي وحياتي دمتي لي العون والأمل
أمي الغالية "زليخة".

إلى صديقتي وغاليتي ورفيقة أيامي في حلوها ومرها وزميلتي في مشواري
الدراسي وشريكتي في هذه المذكرة "منال شلاط"

إلى كل إخواني وزوجاتهم إلى كل أخواتي كل بإسمه على دعمهم لي
حفظكم الله

إلى صديقاتي بولقرون سوسن، العابد أسماء، طيعة ريان، أعبكة شيماء،
زرزابيحي سارة على دعمهم لي

إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد لكم جزيل الشكر.

أمال ببلدي

إهداء

لا يمكن لجميع كلمات التعبير عن الإمتنان، والحب، والإحترام والتقدير فأهدي

مذكرتي هذه إلى:

رجل حياتي مثلي الابدي دعمي المعنوي ومصدر فرحتي وسعادتي

الشخص الذي ضحى دائما بنفسه ليراني ناجحة شفاك الله وحفظك ودمت

دائما تاج فوق رأسي والدي العزيز "حسين".

في ضوء أيامي مصدر جهودي شعلة قلبي وحياتي دمتي لي العون والأمل

أمي الغالية "زهية".

إلى صديقتي وغاليتي ورفيقة أيامي في حلوها ومرها وزميلتي في مشواري

الدراسي وشريكتي في هذه المذكرة "بلبلدي أمال"

إلى أخي إلى كل أخواتي كل بإسمها على دعمهم لي حفظكم الله

إلى صديقتاتي بولقرون سوسن، العابد أسماء، طيعة ريان، أعبكة شيما،

زرزابحي سارة على دعمهم لي

إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد لكم جزيل الشكر.

منال شلاط

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
i	فهرس الموضوعات
iv	قائمة الأشكال
v	قائمة الجداول
مقدمة	
الفصل الأول : عموميات حول الأزمات المالية والأزمة المصرفية	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية
9	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية
11	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية
16	المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية
22	المبحث الثاني: ماهية الأزمات المصرفية
22	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المصرفية
24	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المصرفية
25	المطلب الثالث: أسباب الأزمات المصرفية
26	المبحث الثالث: أهم الأزمات المالية العالمية
26	المطلب الأول: أزمة الكساد العظيم
27	المطلب الثاني: أزمات أمريكا اللاتينية
33	المطلب الثالث: أزمة جنوب شرق آسيا
36	المطلب الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008
48	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: نظام الإنذار المبكر	
50	تمهيد
51	المبحث الأول: نظام الإنذار المبكر وآلية عمله
51	المطلب الأول: تعريف نظام الإنذار المبكر وأهميته

55	المطلب الثاني: آلية عمل نظام الإنذار المبكر واستخداماته
56	المطلب الثالث: أهم مناهج نظام الإنذار المبكر
61	المبحث الثاني: مؤشرات نظام الإنذار المبكر ونماذج
61	المطلب الأول: المطلب الأول: مؤشرات نظام الإنذار المبكر
68	المطلب الثاني: نماذج نظام الإنذار المبكر المستخدمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية
72	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دور مؤشرات نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017
74	تمهيد
75	المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري
75	المطلب الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري
85	المطلب الثاني: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر
89	المبحث الثاني: دراسة قياسية لدور نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017
89	المطلب الأول: المتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج
96	المطلب الثاني: بناء النموذج القياسي وتشخيصه
104	المطلب الثالث: معوقات تصميم نظام الإنذار المبكر وأساليب علاجها
106	خلاصة الفصل الثالث
108	الخاتمة
113	قائمة المراجع
	ملخص الدراسة

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
15	الأزمة المصرفية كسبب مفجر لأزمة العملة وفقا لنموذج Vlasco	01
84	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي	02

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	رسم توضيحي لمصفوفة الإنذار المبكر	53
02	مصفوفة مؤشرات الأزمات	60
03	مؤشرات نظام الإنذار المبكر	62
04	الاختلاف بين الحيطة الكلية و الحيطة الجزئية	67
05	الحالات الناتجة عن استخدام طريقة الاشارات	69
06	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	89
07	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	90
08	تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	91
09	تطور معدل عجز الموازنة العامة/الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	91
10	تطور رصيد الميزان التجاري/الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018	92
11	تطور رصيد ميزان المدفوعات/الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	93
12	تطور معدل العائد على الأصول(الربحية) للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2017	94
13	تطور نسب الملاءة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2017	94
14	تطور معدل السيولة(الاحتياطيات السائلة/الأصول) للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2017	95
15	تطور نسبة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2017	95
16	تطور معدل مخصصات القروض إلى إجمالي القروض المعدومة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2017	96

98	متغيرات نموذج الدراسة	17
99	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد للأزمة المصرفية في الجزائر للفترة 2000-2017	18
102	نتائج اختبار T- student للنموذج الخطي المتعدد	19

مقدمة

رغم أن موضوع الأزمات المالية يضرب بجذوره في التاريخ إلا أنه عاد لي طرح نفسه بقوة مع تصاعد ظاهرة العولمة المالية، حيث تعتبر الأزمات المالية من أهم سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي مند نشأته، فالأزمات المالية التي مست البلدان المتقدمة والنامية في العقود الأخيرة كانت مكلفة من حيث تباطؤ الاقتصاد وانخفاض معدلات النمو إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدهور الأوضاع الاجتماعية، وقد بينت الأزمة المالية العالمية (2007-2008) وما سبقها من أحداث وأزمات بوضوح أن النظام المالي العالمي القائم ليس في مقدوره حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات المالية العنيفة.

وبعد هذه الأزمة المالية الأخيرة طورت السلطات الرقابية أنظمة الإنذار المبكر التي من شأنها إصدار إشارات عندما تظهر بوادر اضطرابات في الأسواق المالية وذلك للتنبؤ المستقبلي لأوضاع البنوك وبالأخص تلك التي قد تعاني من تحديات محتملة بالمستقبل، حيث يعتبر تحديد التحديات لدى البنك وإيجاد حل لها أمر بالغ الأهمية لضمان سلامة البنك وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل، كون البنوك تعتبر المكون الرئيسي للنظام المالي، وبالتالي تعثرها يؤثر سلبا على الاستقرار المالي والاقتصاد بشكل عام.

إن إتباع الجزائر وانتهاجها لاقتصاد السوق القائم على سياسة التحرير المالي سيجعل من الجهاز المصرفي الجزائري عرضة للتقلبات التي تحدث على الساحة الدولية في شقها النقدي والمالي، كما أن البيئة الداخلية عرفت أيضا تعرض الجهاز المصرفي الجزائري إلى أزمات مختلفة (أزمة سيولة 1994، أزمة بنك الخليفة، أزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري)، هنا تكمن أهمية العمل على تطوير نظام إنذار مبكر للجهاز المصرفي الجزائري حتى يتسنى التوقع والتنبؤ بإمكانية تعرضه لأزمات ومن ثمة اتخاذ التدابير الملائمة ذلك نظرا لأهمية في كونه يساعد على إمكانية التنبؤ باحتمالات إخفاق البنك، وبالتالي تقليل احتمال حدوث الأزمات المصرفية بشكل عام فضلا عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها، وذلك بهدف تحليل إطار وعملية تحديد التحديات التي قد يواجهها البنك بالإضافة إلى توقيت التدخل وكيفية،

استنادا إلى ما سبق في ظل الأهمية المتزايدة لموضوع أنظمة الإنذار المبكر ودورها في تعزيز الاستقرار

المالي سيتم في هذه الدراسة عرض مدى فعاليته في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر

1- الإشكالية الرئيسية:

ما مدى فعالية نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

ما المقصود بالأداء الاقتصادي الداخلي؟

✓ ما المقصود بالأداء الاقتصادي الخارجي؟

✓ ما لمقصود بالأداء المصرفي؟

3- فرضيات الدراسة:

✓ هناك علاقة طردية بين الأداء الاقتصادي الداخلي المتمثلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي وعجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدوث الأزمات المصرفية في الجزائر.

✓ هناك علاقة طردية بين الأداء الاقتصادي الخارجي المتمثلة في رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ورصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدوث الأزمات المصرفية في الجزائر.

✓ هناك علاقة طردية بين الأداء المصرفي CAMELS المتمثل في كفاءة رأس المال، الربحية، السيولة، جودة القروض ومخصصات القروض إلى القروض المعدومة في حدوث الأزمات المصرفية في الجزائر.

4- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ومن الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بموضوع الأزمات المالية، وما يترتب عنها من آثار سلبية، كما أن الانتشار الواسع للأزمات المالية وانتقالها السريع لتتعدى حدود البلدان التي حدثت فيها وتفاقم واتساع نطاق هذه الأزمات يدفع بنا إلى التمعن جيدا في الأسباب الكامنة وراء حدوثها، واستنباط المؤشرات التي تسبقها حتى تتمكن من وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بالوقاية منها، ومن الملاحظ أن أهم السياسات والإجراءات تتمثل في نظام الإنذار المبكر ومدى فعالية مؤشراتته في التنبؤ بحدوث أزمات مالية قبل حدوثها.

5- أهداف الدراسة:

✓ تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية ألا وهو موضوع الأزمات المالية وتحديد الأسباب الكامنة وراء حدوثها.

✓ إبراز مدى كفاءة نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر.

6- أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب تكمن وراء اختيار هذا الموضوع يمكن اجمالها فيما يلي:

✓ لأن موضوع الدراسة يندرج ضمن اختصاصنا وتكويننا خاصة وأنه يتناول الحديث عن واحد من أحدث المواضيع في مجال الاقتصاد الدولي ألا وهو الأزمات المالية.

- ✓ الرغبة في توضيح العلاقة بين مؤشرات نظام الإنذار المبكر وحوادث الأزمات المالية.
- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.

✓ قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تتناول هذا الموضوع وعلى وجه الخصوص جامعتنا.

7- المنهج المعتمد في الدراسة: يمكن إجمال أهم المناهج المعتمدة في هذه الدراسة فيما يلي:

✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** لإبراز الوقائع والحقائق التي تتمثل في مشكلة البحث من خلال تحديد مفهوم الأزمات المالية، أنواعها وأسبابها مع تسليط الضوء على الأزمات المصرفية على وجه الخصوص بالإضافة الى تعريف نظام الإنذار المبكر وأهميته في التنبؤ بالأزمات المالية وآليات عمله ومؤشراته ومدى فعاليته وفي الأخير التطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري ومكوناته وكذلك أبرز الأزمات التي حصلت فيه.

✓ **المنهج التاريخي:** من خلال عرض أهم عرض أهم الأزمات المالية العالمية التي ميزت الاقتصاد العالمي وتم الاعتماد على مجموعة من المراجع المتمثلة في مذكرات دكتوراه وماجستير، مقالات ومجلات وكذلك من خلال الاستعانة ببعض المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت، كما تم الاعتماد على أساليب التحليل القياسي من خلال البرمجة الإحصائية EViews في محاولة تصميم نظام الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية المصرفية في الجزائر.

8- حدود الدراسة: بهدف التحكم في الموضوع ومعالجة إشكالية البحث ستكون حدود دراستنا كما يلي:

✓ **الحدود الموضوعية:** تستهدف دراستنا بشكل أساسي توضيح أهمية تصميم نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المالية في الجزائر، أي أن المتغير المستقل هو نظام الإنذار المبكر، والمتغير التابع هو الجهاز المصرفي الجزائري.

✓ **الحدود المكانية:** التركيز على أهم دول التي حدث فيها الأزمات المالية دول الاتحاد الأوروبي أمريكا اللاتينية (المكسيك، البرازيل والأرجنتين)، أزمة جنوب شرق آسيا وكذلك تركيا وفي الأخير تطور الجهاز المصرفي الجزائري وأزمته بنك خليفة وأزمة البنك الصناعي والتجاري.

✓ **الحدود الزمنية:**

اختيار الإطار الزمني من 1929 إلى 2018 نظرا لما تضمنه هذا الإطار من محطات تاريخية بارزة بداية من أزمة الكساد الكبير 1929 وصولا إلى آخر أزمة وهي أزمة الليرة التركية 2018. وقد تم اختيار الحقبة الزمنية لعام 2000 إلى 2017 بالنسبة للدراسة القياسية.

9- صعوبات الدراسة:

صادفنا في إطار انجاز هذا البحث العديد من الصعوبات لعل أهمها هو ذلك المتمثل في صعوبة الحصول على كل الإحصائيات اللازمة لإعداد البحث، تطلب الكثير من الوقت والجهد من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها من الصحة وأكثرها مصداقية.

10- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه والإحاطة بكل جوانب الموضوع، تطلبت الدراسة تناول الموضوع في مقدمة عامة وثلاثة فصول لنهاي الدراسة بخاتمة عامة، محافظين قدر الإمكان على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار.

✚ حيث خصص الفصل الأول لتسليط الضوء على الأزمات المالية والأزمات المصرفية حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الأزمة المالية بوضع مفهومها لإزالة الغموض الذي قد يتعرض له القارئ أو الباحث، وتحديد أنواع الأزمات المالية والأسباب الكامنة وراء حدوثها. وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى الأزمة المصرفية تعريفها خصائصها أسبابها وكذلك محدداتها. وفي آخر مبحث من هذا الفصل قمنا بتسليط الضوء على أهم الأزمات المالية بداية من أزمة الكساد الكبير، أزمة أمريكا اللاتينية المتمثلة أساسا في أزمة المكسيك، البرازيل والأرجنتين، أزمة جنوب شرق آسيا وأخيرا أزمة المالية العال مية 2008 وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي وتركيا.

✚ الفصل الثاني قد تطرقنا فيه إلى نظام الإنذار المبكر البحث الأول تناولنا فيه نظام الإنذار المبكر وآلية عمله، والبحث الثاني مؤشرات نظام الإنذار المبكر ومدى فعاليته ومعوقات تصميمه.

✚ الفصل الثالث وهو آخر فصل في هذا البحث دراسة قياسية لنظام الإنذار المبكر للأزمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 تم التطرق في المبحث الأول الى تطور الجهاز المصرفي الجزائري تم فيه ذكر مراحل تطور الجهاز المصرفي ومكوناته وكذلك تسليط الضوء على أزمة البنوك الخاصة في الجزائر. وآخر مبحث في هذا الفصل هو دراسة قياسية لمؤشرات نظام الإنذار المبكر ودورها في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر من 2000 الى 2017 .

11- الدراسات السابقة:

❖ دراسة روابح عبد الرحمان، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي دراسة قياسية للفترة (2000-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، بسكرة، 2018.

جاءت هذه الدراسة لبحث أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على حركة التجارة الخارجية للتكامل الاقتصادي الإقليمي آخذين في ذلك مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي كحالة دراسية، و ذلك من خلال التعرض إلى الأزمة المالية العالمية، ثم تسليط الضوء على حركة التجارة الخارجية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، قد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن تداعيات الأزمة المالية العالمية خلفت آثار كبيرة على التجارة الخارجية للعينة المدروسة تسببت في حدوث خلق وتحويل للتجارة الخارجية لدول التكتل مع الولايات المتحدة، دون التأثير بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها من هذه الأخيرة.

❖ دراسة قداري أحمد، سياسة ادارة الأزمات الاقتصادية دراسة تقييمية للتطور الوظيفي لدور الدولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، سيدي بلعباس، 2017.

لقد هدفت هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة في مواجهة الازمة او تفادي الوقوع فيها، حيث قامت الكثير من الدول بمجموعة من التدابير والاجراءات لمواجهة مختلف الازمات التي حدثت حتى الرأسمالية منها، حيث تم التركيز على ازمة الرهن العقاري للولايات المتحدة الامريكية التي كان لها الاثر العالمي على الازمة، ليس على مستوى الاقتصاد الامريكي فقط بل تعدى ذلك الى الاقتصاد العالمي. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

-تختلف الاسباب التي تؤدي الى ظهور الازمة الاقتصادية، وذلك من دولة الى اخرى ومن اقتصاد الى اخر.

-تعتبر تدخل الدولة في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية امرا ضروريا واكيدا، لان عدم تدخلها سيزيد منها وسيطيل من عمرها.

-يمكن للجزائر ان تخرج من أزمتها في اعتمادها على البترول ، واللجوء الى التنوع الاقتصادي كمخرج من الأزمة.

❖ دراسة نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية و العلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، باتنة، 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور العولمة المالية في تكريس الأزمات المالية، والتأكد من أهمية تبني القواعد التنظيمية والسياسات الوقائية لتفادي وقوعها، وتحديد أهم سبل إدارتها وتقديم العلاج الأمثل في حال حدوثها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

-تتعدد الأسباب الكامنة وراء حالات عدم الاستقرار وتفاقم ظاهرة الأزمات التي أصبحت تميز الأسواق المالية العالمية، وتتمثل أهم تلك الأسباب في التحرير المالي المفرط، استفحال ظاهرة المضاربة، ضعف الرقابة، والاشراف على المؤسسات المالية وغياب الإفصاح والشفافية عن المعلومات...الخ.

-رغم الآثار المدمرة للأزمات المالية، إلا أن الواقع أثبت أن كل أزمة تأتي لتكشف عن نقاط الضعف في النظام المعني ويشكل بذلك دفعة جديدة للنمو، كما تمثل نقطة بداية لظهور فكر اقتصادي جديد.

❖ دراسة نظرية قلايدي، مدى فعالية نظام الإنذار المبكر (EWS) في قياس الاستقرار المالي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، الجزء 2، 2017.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى فعالية إحدى الأساليب الكمية المستعملة في قياس الاستقرار المالي وهي نماذج الإنذار المبكر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى اتخاذ نوعين من الاجراءات من أجل ضمان الحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي الحفاظ على السير الحسن للنظام المالي، النوع الأول من الاجراءات ألا وهو الاجراءات الوقائية التي يتم اتخاذها قبل التحول إلى حالة عدم الاستقرار، والنوع الثاني من الاجراءات هو الاجراءات التصحيحية التي تستعمل في حالة فشل النوع الأول من الاجراءات ودخول مرحلة عدم الاستقرار.

❖ دراسة موساوي أمال، صالحى أسماء، مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة الأزمات الاقتصادية، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية مؤشرات الإنذار المبكر في إدارة الأزمات كون هذه المؤشرات تدل على سلامة واستقرار النظام المالي، كما أنها أداة للإنذار المبكر في حالة تعرض النظام المالي للخطر.

حيث توصلت الدراسة أن التنبؤ بالأزمات أمر يصعب التوصل إليه فعليا، فالأزمات التي تنفجر بسبب تراجع وضعف في المؤشرات الاقتصادية قد يكون من الممكن التنبؤ بها، ولكن يقل احتمال أن تكون نماذج الإنذار المبكر قادرة على توقع الأزمات التي تترتب بسبب نقص الرقابة والإشراف وانعدام الشفافية في البنوك والأسواق المالية.

الفصل الأول:

مفاهيم حول الأزمات المالية والأزمة المصرفية

+ المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية

+ المبحث الثاني: ماهية الأزمات المصرفية

+ المبحث الثالث: أهم الأزمات المالية العالمية

تمهيد:

لقد بينت الوقائع الاقتصادية خاصة منذ الثورة الصناعية، أن النظام العالمي القائم ليس في مقدراته حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات المالية العنيفة والتي يزداد معدل تكرارها وتشتد فداحة أثارها على الأسواق المالية العالمية كما يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أحد أعنف وأهم الأزمات المالية والتي بدأت بوادرها منتصف 2007 واشتدت سنة 2008 .

إن من أهم الخصائص التي تعكس السمات المميزة للازمات المالية، هو ظاهرة العدوى المالية والتي تعني قابلية الأزمة للانتقال من الدولة أو الدول التي تحدث فيها إلى الدول الأخرى، وبالأخص في ظل بيئة العولمة وانفتاح الأسواق المالية والبورصات على بعضها البعض بشكل كبير، وهيمنة الجوانب الاستثمارية على النشاط الاقتصادي في معظم الدول، واعتماد الكثير من المستثمرين على المضاربة بهدف تحقيق الأرباح السريعة وبالأخص للاستثمار الشخصي على خلاف الاستثمار المؤسسي.

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية

شهد الاقتصاد العالمي عدة أزمات مالية والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في صورة انهيار وإفلاس العديد من المؤسسات المالية الكبرى من بنوك وشركات تأمين، شركات تمويل عقاري.. الخ، لتمتد إلى الجانب الاقتصادي في صورة ركود وانخفاض في معدلات النمو.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية

هناك تعريف متعددة للأزمة المالية وذلك باعتبارها تتضمن عناصر مرتبطة بالصعوبات المصرفية والنقدية والمالية.

أولاً- تعريف الأزمة المالية

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف الواردة تركز على كونها:

التعريف الأول:

تعرف الأزمة المالية بانها: "اضطراب حاد مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى"¹.

التعريف الثاني:

كما تعرف الأزمة المالية بأنها: "ذلك الاضطراب الذي يمكن أن ينتشر إلى كل متغيرات النظام المالي نتيجة لخطر النظام (risque du système) ويعني هذا الأخير بالنسبة له إمكانية وقوع حدث نظامي (événement systématique) عنيف يكفي لإحداث أزمة مالية"².

التعريف الثالث: وتعرف الأزمة المالية بأنها "ذلك التدهور والانهيار الذي يمس سوق الأسهم أو عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعريه أو فقاعة المضاربة"³.

¹- رواج عبد الرحمان، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص3.

²- نسيمه حاج موسى، الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008، ص39.

³-قداري أحمد، سياسة إدارة الأزمات الاقتصادية دراسة تقييمية للتطور الوظيفي لدور الدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في

التعريف الرابع:

عرف كل من Fisher وMinsky الأزمة المالية بأنها "هي البيع الجبري للموجودات المالية لأن هياكل المطلوبات لا تتساوى مع قيم الموجودات المحددة بسعر السوق، مما يحدث نقصا في قيم الموجودات¹. ومن التعاريف السابقة يمكننا ذكر تعريف شامل كما يلي: فالأزمة المالية هي عبارة عن اضطراب يصيب النظام المالي والنقدي ويتميز بانخفاض أسعار الأصول المالية، القروض الودائع البنكية وسعر الصرف ويقترن كل هذا بإفلاس الوسطاء الماليين والمدنيين مما ينجم عن ذلك أزمة مصرفية وهذه الأزمة يمكن أن تنتشر عبر النظام المالي وتؤدي إلى تثبيط قدرة هذا النظام على تخصيص رؤوس الأموال بشكل فعال في الاقتصاد.

ثانيا- خصائص الأزمة المالية

تتشرك الأزمات المالية في مجموعة من الخصائص سوف نلخصها فيما يلي²:

- أزمة حتمية نتيجة إنتاج فائض القيمة وتحويله إلى رأس مال، وينتج عن ذلك تعارض هام بين استخراج هذه القيمة وتحقيقها، وهذا التعارض هو الذي يؤدي إلى حتمية ظهور الأزمات المالية؛
- التشابك، التعقيد والتداخل في عناصرها وأسبابها؛
- قلة المعلومات وعدم دقتها؛
- المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد؛
- تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق، مما يضعف إمكانية الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها؛
- أن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة، لمجابهة الأحداث المتسارعة، لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال، وذلك بسبب ندرة المعلومات أو نقصها؛
- الأزمة المالية لها بعدا اجتماعيا، وهي تشكل تصدعا في إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وهذه الأزمات لا يمكن أن تجد حولا دون إلحاق أضرار لبعض الطبقات الاجتماعية؛

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، ص48.

¹-زيتوني كمال، أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص16.

²-العيد صوفان، محاضرات في مقياس الأزمات المالية والمصرفية العالمية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2019، ص ص6-7.

- تشكل تهديدا للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام، وتؤدي إلى حالة من القلق والتوتر، الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار ويجعل أي قرار ينطوي على قدر كبير من المخاطرة؛
- تتميز الأزمات المالية بعنصر المفاجأة وضيق الوقت وتهديد القيم والمصالح الأساسية والأهداف التي تحتل أولوية بالغة بالنسبة لمتخذ القرار .

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

تتعدد الأزمات المالية من حيث الشكل، المضمون والاتساع وحدة الأزمة، ويتم توصيف الأزمة في الغالب نسبة إلى أول سوق حدثت فيه.

1- أزمة الأسواق المالية (أزمة الفقاعة)

يأخذ السوق المالي مفهومه من مفهوم السوق بشكل عام، حيث أنه يمثل المجال الذي يتم من خلاله النقاء البائع والمشتري بغض النظر عن المكان المادي للسوق، وهذا يعني أن السوق لا تتوقع في مكان جغرافي، بل يكفي نشاطه تواجد وسائل فعالة للاتصال بالبائع والمشتري¹. والسوق المالي لا يختلف عن مفهوم الأسواق الأخرى سواء من حيث تنظيمها، حيث أنها تساعد في تحويل جانب من المدخرات المجتمع إلى استثمارات، وهي بذلك تساهم في توفير رأس المال الذي يعد أهم عامل. تعرف السوق المالية أيضا على أنها الإطار أو النظام الذي تتجمع فيه طلبات الشراء والبيع للأدوات المالية، والذي يؤدي تنفيذها إلى تحريك عمليات التداول في الأسواق المالية، ويعبر وجود الأسواق المالية من الشروط الضرورية لإتمام المبادلات المالية بسرعة وبسعر عادل وتعرف أيضا على أنها مجموع العمليات التي تتم في مكان معين بين مجموعة من الناس لإبرام صفقات تجارية حول منتجات زراعية أو صناعية أو أوراق مالية سواء أكان موضوع الصفقة حاضر أو غائبا عن مكان العقد أو حتى لا وجود له أثناء العقد.

2- أزمة العملة (أزمة سعر الصرف) الأزمة النقدية حسب تعريف صندوق النقد الدولي هو "يرتبط حدوثها بهجمة المضاربة على قيمة صرف عملة ما مما يؤدي إلى خفض قيمة هذه العملة أو هبوط عملتها بشكل حاد، أو إجبار السلطات على الدفاع عنها عن طريق إنفاق كم هائل من الاحتياطات الدولية أو اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد"².

¹-قداري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص65.

²-جليل نور الدين، تصميم نظام الإنذار المبكر وعدوى الأزمات المالية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 1، 2013.

ويعرفها جوي الأزمة النقدية بأنها تتضمن هبوطا شديدا في قيمة العملة الوطنية يسبقه أو يصاحبه انخفاض حاد في احتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ويمكن تلمس هذه الأزمة من خلال اتجاه الأفراد والشركات والمؤسسات نحو تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية الذي قد يحدث نتيجة لظهور اختلال على الصعيد الاقتصادي الكلي.

3-الأزمة المالية المنظومية:

حتى نتمكن من تحديد فكرة حول خطر النظام يجب أولا تعريف "الحدث المنظومي"، وهنا نجد نوعين، الأول يخص شعور مسبق ب"أثر الدومينو" "Effet Domino" أي أن أي خبر سيء يخص مؤسسة مالية أو أكثر يؤثر في سلسلة من المؤسسات المالية الأخرى. أما الحركة الثانية فتتم من خلال شعور مسبق بالكارثة، أي أن أي صدمة على مستوى الاقتصاد الكلي تؤثر في نفس الوقت على الظروف المالية لعدد كبير من المؤسسات والأسواق. وتحدث على ردة فعل سلبية ومشاركة وفي كلتا الحالتين فإن العدوى هي القناة التي من خلالها يتحول حدث منظومي إلى أزمة مالية، وعلى هذا الأساس فإن الأزمة لا تقتصر على قطاع واحد ولكنها تمتد إلى المنظومة ككل، وهذا يعني أن النظام نفسه يحمل مسببات الاضطراب. كما أن الأزمة يمكن أن تنتقل من نظام مالي إلى آخر بفعل عولمة الأسواق المالية وتأخذ الأزمة في هذه الحالة بعدا عالميا.

وهناك عدة سمات تميز الأزمة المالية المنظومية وهي¹:

-تتولد الأزمة المنظومية، أو يتم تضخيمها في الأسواق المالية، وبصورة أكثر دقة فإن هذه المخاطر تتولد في عملية التمويل؛

-وتتطوي الأزمة المنظومية على عنصر العدوى، وعلى فقدان ثقة المستثمرين، الشيء الذي يدفع بهم إلى تخفيض حجم السيولة الذي كانوا على استعداد لتوفيره؛

-ينتج عن الأزمة المنظومية تكاليف عالية جدا، كانهخفاض الإنتاج وتراجع الكفاءة الاقتصادية، فانهيار سوق الأسهم لا يمكن اعتباره أزمة منظومية، إذا ترتب عليه فقط إعادة الثروة بين المضاربين دون التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وحتى تصبح الأزمة منظومية لا بد أن معاناة للمواطن العادي، وألا تقتصر المعاناة على المتعاملين في البورصة فقط.

¹ -العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013، ص12.

وتكمن خطورة الأزمة المنظومية في أنها تحمل خطر كلياً، غير قابل للتوزيع أو التحويل ، لأن المؤسسات المالية لا تستطيع في هذه الظروف اعتماد إستراتيجية تنويع الاستثمارات، أو استعمال المشتقات المالية للتقليل من الأخطار، لأن من خصائص الأزمة المالية النظامية ظهور أزمة السيولة وما ينجر عنها من آثار سلبية على نشاط الأسواق المالية بشكل عام، ويتجلى ذلك في¹:

- تضائل عدد المتدخلين في السوق المالي وذلك نتيجة لانعدام الثقة.
- فقدان الأصول المالية للسيولة نتيجة لانخفاض أسعارها ولارتباطها بمخاطر عالية.
- فقدان الأصول المالية لخاصية الشفافية ومن ثم لا يستطيع السعر التعبير عن حقيقة قيمة الأصل المالي.

4- أزمة السيولة المالية:

تعرف أزمة السيولة المالية بأزمة شح السيولة من النقد الأجنبي، وتنتشأ في أي نظام مالي حينما تفوق التزاماته القصيرة الأجل بالعملة الأجنبية ما في حوزته أو ما يمكن أن يحصل عليه من عملة أجنبية في الأجل القصير، فإذا عجزت أصوله المقومة بالعملة الأجنبية قصيرة الأجل أو بمعنى أدق أصوله السائلة بالعملة الأجنبية عن تغطية خصومه والتزاماته قصيرة الأجل المقومة بالعملة الأجنبية، فإن النظام المالي يفقد سيولته الدولية ويصح عاجزاً عن الاستجابة أو التصدي لأي صدمة خارجية، إن فقدان النظام المالي لسيولته الدولية يخلق أزمة ثقة ويدفع إلى سيادة الذعر المالي، ومن العوامل التي تساعد على تدني وانخفاض السيولة الدولية للنظام المالي برامج سياسات التحرير المالي قبل الأزمة، وزيادة الالتزامات الدولية قصيرة الأجل بمعدلات متسارعة، وزيادة المديونية مقومة بالعملات الأجنبية².

5- أزمة الديون :

وهي أزمة تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية (تسديدها)، وتحدث عندما يتوقف المقرض عن السداد لمستحقاته أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، وبالتالي يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة؛ وهكذا

¹ -العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12.

² -العيد صوفان، محاضرات في مقياس الأزمات المالية والمصرفية العالمية، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019، ص 14.

فإن أزمة الديون تعكس عجز الدولة المقترضة عن الوفاء بالتزامات إعادة السداد سواء أكان هذا العجز بشكل صريح أو في شكل إعادة جدولة الديون¹.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن عدد كبير من الدول متوسطة الحجم مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين ودول العالم الثالث الإفريقية والعربية والآسيوية توقفت عن دفع التزامها الخارجية بالعملات الأجنبية وذلك اعتباراً من عام 1982 وحتى تاريخه.

6- الأزمة المصرفية

يتم الحديث عن هذا النوع من الأزمات خاصة لما تتجمع لدى البنك حجم معتبر من الأصول غير الكفوءة و كذا عندما تتفق، كذا عندما تتفق المعلومات الصادرة من جهات مختلفة (جرائد، دراسات، تقارير الخبراء) ، بأن هناك مؤشرات دعر (كتجميد الودائع، غلق البنوك، ضمان ودائع.. .)، بالإضافة إلى وجود مخططات إنقاذ معتبرة من طرف الحكومة².

7- أزمة المخاطر المعنوية

طرح مفهوم المخاطر المعنوية بشدة بعد الأزمة الآسيوية، وقد اهتم بصورة خاصة في تقرير خص به سنة 5449 ، وتحقق المخاطر المعنوية في مجال الأسواق المالية إذا اعتقد المستثمرون أو المودعون لدى البنوك أن الحكومة سوف تضمن استثماراتهم وودائعهم في حال فشل هذه الاستثمارات، أو في حال انهيار البنوك، ويترتب على هذا الاعتقاد تراخي المستثمرين والمودعين في مراقبة ومتابعة نشاط الشركات والبنوك و ضمان الحذر في قراراتهم³.

حيث تقوم البنوك بالإفراط في الإقراض وذلك في غياب الاعتقاد بوجود الضمانات الحكومية، ويرتكز الخطر المعنوي على طرح بسيط مفاده أن التدخل البعدي من طرف الدولة أو أي بيئة محمية أو من طرف هيئة دولية كصندوق النقد الدولي يخلق شعوراً قوياً في الإفراط في منح قروض أكثر مخاطرة.

وطبقاً للتفسير السابق فإن المخاطر المعنوية إنما تتمثل في وجود حالة من الإفراط في المديونية نتيجة للاعتقاد بوجود شبكة للأمان.

¹- روابح عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 9.

²- عبد الرحمان بن ساعد، بن موسى كمال، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، د س ن، ص 3.

³- العيد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

فحسب رومر واكرلوف فإن المخاطر المعنوية تثار حينما تقوم البنوك بالاقتراض، أي تلقي الودائع على أساس وجود ضمان ضمني أو ظاهري لخصوم البنك، فإذا كانت القاعدة الرأسمالية في البنوك ضعيفة أو أن البنوك لا تتبع قواعد الحيطة والحذر فإنها قد تستخدم الأموال المتاحة لديها لإقراض مشروعات ذات مخاطر عالية.

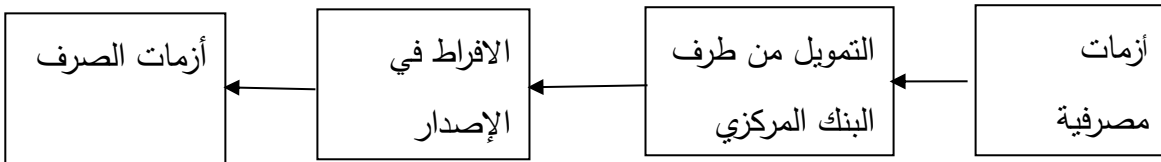
8- الأزمة المالية التوأم

تولد شكل جديد من الأزمات المالية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي الأزمات المالية التوأم، وتظهر هذه الأزمات من خلال تركيبة من مضاربة حادة على العملة الوطنية وموجة من حالات الإفلاس والضعف في البنوك، تجتمع مع شك وحادر بخصوص استقرار أسعار الصرف (وبالتالي نظام الصرف)، وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، والتي لها تأثير متبادل ورجعي الواحدة على الأخرى¹.

ويمكن توضيح سيناريو حدوث هذه الأزمة (بين أزمة العملة والأزمة المصرفية) على النحو التالي²:

➡ من أزمة مصرفية إلى أزمة سعر الصرف: إذا قام البنك المركزي بمحاولة إنقاذ بعض البنوك التي على وشك الانهيار من خلال تقديم المزيد من القروض والائتمان، يمكن أن يحدث نتيجة ذلك الفعل تفاقم في المديونية المحلية مما ينتج انخفاضا كبيرا في سعر الصرف واستنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية، وعليه حسب نموذج Velasco سنة 19 يمكن أن تتحول الأزمة المصرفية إلى أزمة سعر الصرف.

الشكل رقم(1): الأزمة المصرفية كسبب مفرج لأزمة العملة وفقا لنموذج Vlasco



المصدر: العيد صوفان، محاضرات في مقياس الأزمات المالية والمصرفية العالمية، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2019، ص15.

➡ من أزمة سعر صرف إلى أزمة مصرفية: عندما تقع أزمة سعر صرف وتحسبا لانخفاض قيمة العملة المحلية، يسعى المتعاملون على التخلص من العملات المحلية واقتناء العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في احتياطات البنوك من العملات الأجنبية مما يضعف موقفها الحالي. كما أن تخفيض

¹-العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص13.

²-العيد صوفان، نفس المرجع السابق، ص ص14-15.

قيمة العملة نتيجة الأزمة، سوف يخفض من قيمة الخصوم البنكية بالعملات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الديون المعدومة. وعليه حسب نموذج Stocker سنة 5449 يمكن أن تتحول أزمة الصرف إلى أزمة.

المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية

هناك جملة من الأسباب والظروف التي تضافرت وتشابكت لأحداث معظم الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي، منها ما يتعلق بالإختلالات على المستوى الكلي، ومنها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الجزئي واضطرابات القطاع المالي وضعفه، وعدم ملائمة نظام الصرف الأجنبي، ومن أجل تحديد أسباب هذه الأزمات المالية والوقوف على تأثيراتها، نشير هنا إلى إن أسباب الأزمات المالية قد تختلف من أزمة إلى أخرى وسوف يتم إيجاز هذه الأسباب في ماليي¹:

أولاً- عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

يعتبر توفر بيئة سليمة للاقتصاد الكلي احد أهم العناصر الأساسية لنظام مالي سليم، وعليه فإن عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية يؤدي إلى اختلال مالي وإلى حدوث العديد من الأزمات المالية، فمثلاً: تؤدي السياسات النقدية والمالية التوسعية إلى إنعاش النشاط الاقراضي بشكل خطير، وإلى تراكم شديد للديون، مع الإفراط في الاستثمار في القطاعات غير المنتجة كقطاع العقار، دافعة بذلك أسعار الأسهم والعقارات نحو الارتفاع، ومن ناحية أخرى فإن السياسات النقدية والمالية المقيدة والتي تستهدف احتواء مخاطر التضخم، واختلال الموازن الخارجية، وتصحيح أسعار الأصول، قد تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وإلى صعوبة خدمة الديون، وإلى انخفاض قيمة الضمانات، وتزايد نسبة الديون المعدومة التي تهدد البنوك بالإفلاس. وقد كانت العوامل الاقتصادية الكلية بصفة وخاصة انتعاش النشاط الاقراضي وراء ضعف القطاع المالي في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من الأسواق الناشئة.

1- **تقلبات شروط التبادل التجاري:** يمكن إن تؤدي الصدمات والتقلبات الحاصلة في شروط التبادل التجاري، إلى ارتفاع معدلات الفائدة الدولية، وعدم الاستقرار المالي، وإلى انخفاض في مدا خيل الدولة والمؤسسات المقترضة، مما يجعلها غير قادرة على تحمل مسؤولية التزاماتها المالية الداخلية والخارجية، كما يمكن إن تؤدي

¹-العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص15.

في النتيجة إلى مشاكل في خدمة الدين وتراكم القروض غير المنتجة. مما يترتب عنه في النهاية حدوث أزمة مالية.

2-التقلبات في أسعار الفائدة: تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية احد أهم العناصر المسببة للازمات المالية وخاصة في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض، بل إنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها، فحوالي 50% إلى 67% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال عشرينية التسعينات من القرن العشرين، كان سببها المباشر التقلبات العالمية في أسعار الفائدة¹.

3-التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم: منذ توقف العمل بنظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة في السبعينات، حظي موضوع استقرار سعر الصرف باهتمام كبير في محاولات للحد من الآثار المدمرة للتقلبات الواسعة في هذه أسعار الصرف التي تعتبر احد أهم مصادر الاضطرابات على المستوى الكلي، واحد الأسباب الرئيسية في حدوث العديد من الأزمات المالية، فعلى سبيل المثال، تحافظ بعض البلد إن المتفتحة على رأس المال الأجنبي على ترتيبات أسعار صرف لا توفر الحماية الكافية ضد المضاربات المزعزعة للاستقرار، من خلال إبقاء أسعار صرف عملاتها ثابتة ضمن نطاقات ضيقة وهو ما يستوجب اعتماد ترتيبات مستدامة لسعر الصرف. كما إن التقلبات الكبيرة في سعر صرف العملات الأساسية يمكن إن تكون مكلفة إلى أقصى حد، ليس فقط بالنسبة للبلدان المعنية بالأمر بشكل مباشر بل أيضا لباقي بلدان العالم، وبالتالي لابد من إيجاد أليات للتعاون الدولي لتحقيق نوع من الاستقرار في أسعار الصرف².

وعلى المستوى المحلي، فإن التقلبات في معدلات التضخم تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة. وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا في حدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي. كما إن هناك آثار سلبية أخرى على مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتي كان لها دور هام في التمهيد لحدوث الأزمات المالية.

¹- نفس المرجع، ص16.

²- نفس المرجع، ص18.

ثانيا-اضطرابات القطاع المالي:

إن القطاع المالي الكفاء والسليم يعتبر مكونا أساسيا في قابلية حساب رأس المال للتحويل إذ يساعد البنوك على استثمار رؤوس الأموال بكفاءة وعلى مواجهة الصدمات .وعلى هذا الأساس يكون من الأفضل التعامل بجرأة مع المشاكل الأساسية في القطاع المالي، وخلق البيئة السليمة التي يمكن من خلالها استخدام رؤوس الأموال عندما تستأنف تدفقها إلى الداخل استخداما منتجا، إذ يشكل التوسع في الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، إلى جانب الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك صغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد، وعدم التهيئة الكافية للقطاع المالي والضعف في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية. وينعكس ضعف القطاع المالي أساسا في ما يلي¹:

1- تراخي سياسات الإقراض وعدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف: والذي يؤدي إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم البنوك، كنتيجة لعدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة النقدية لمواجهة التزاماتها الحاضرة والأجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابت مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج. وخير مثال على ذلك ما حدث في المكسيك، حيث لوحظ إنه خلال الفترة التي سبقت حدوث الأزمة من 1989 إلى 1994 حصل ارتفاع في نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد صاحب ذلك نقص كبير في الاحتياطي من العملات الأجنبية مما خلق فجوة بين التزامات المكسيك من الخصوم السائلة والاحتياطي من النقد الأجنبي المقابل لتلك الخصوم واتسعت تلك الفجوة بشكل متسارع حيث زادت قيمة المعروض النقدي لتصل إلى خمس مرات أكبر من قيمة احتياطي النقد الأجنبي مما أدى بالسلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة، وقد تكررت نفس هذه المظاهر في حالة كل من البرازيل والشيلي ولكن بدرجة أقل².

2- تحرر مالي غير وقائي: إن التحرير المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للأسواق المالية بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية المختلفة. فعلى سبيل المثال عند تحرير أسعار الفائدة

¹- نفس المرجع، ص 16.

²- نفس المرجع، ص 17.

فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة. وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية. ويكون ذلك مترافق أيضا مع التوسع في منح الائتمان والذي يساعد بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية. ومن ناحية أخرى، فإن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية¹.

3- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان: من المظاهر الأخرى المشتركة للازمات المالية في العديد من الدول النامية كان هناك الدور الكبير لتدخل الدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية. وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بدور توزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية بعينها في أطار خطة لتنمية تلك الأقاليم والقطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية².

4- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:

وبعد هذا عاملا رئيسيا حيث تعاني معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح والشفافية عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية. كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم وجود الالتزام بالقانون الخاص المتعلقة بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال المصرف³.

وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرض لازمات مالية إنه في أكثر من 28 دولة تعرضت منها، كان نقص الرقابة المصرفية الفاعلة سببا مباشرا في حدوث الأزمة. حيث يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم الغير دقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية، كما حدث في الأزمة الكورية.

¹- السيد علي، أسامة عبد المنعم، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد8، 2010، ص ص189-190.

²- السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص190.

³- نفس المرجع، ص190.

5- **انعدام الشفافية والإفصاح عن المعلومات:** يعتبر نقص الشفافية والإفصاح عن بيانات اقتصادية ومالية موثوق فيها سببا مباشرا للالتزامات، ذلك من أهم شروط حرية السوق وضمان الفرص المتكافئة فيها والقضاء على محاولات الغش والتلاعب، إن يوفر لجميع المتعاملين بصورة عامة والمستثمرين بصورة خاصة قدر كاف من المعلومات والبيانات المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية¹.

أما على المستوى الدولي فإن غياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات يؤدي إلى سلوكيات جماعية للمستثمرين الدوليين وإلى عدوى وانتشار الاضطرابات المالية، كما إن الضمانات الضمنية للديون تخلق ما يعرف بالخطر المعنوي.

6- **عدم تناظر المعلومات:**

ويشير عدم تناظر المعلومات إلى ذلك الموقف الذي يكون فيه أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين و بالتالي فالطرف الثاني لن يتمكن من تقييم المخاطر بشكل سليم و ينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة مما يزيد من المخاطر المعنوية. مما يبعد السوق عن التوازن وبالتالي تظهر مشكلتين أساسيتين هما²:

-**الاختبار السيئ:** حيث أنه في السوق النقدية يعتبر المقرض أكثر دراية حول وضعيته الحقيقية أما المقرض فقد يعجز في بعض الأحيان عن التقييم الجيد للمخاطر و هذا يؤدي على الاختيار السيئ و هذا يعني أنه فوق معدل فائدة محدد يغادر المقرض الجيد من السوق و يبقى المقرض ذو المخاطر العالية و عليه كلما تجاوز معدل الفائدة حد معين يتخوف المقرض من الاختيار السيئ فيقوم بفرض علاوة المخاطر التي تجعل الأوضاع أكثر سوءا و بالتالي يغادر المقرض الجيد السوق، و هذا ما يؤدي بالبنك إلى زيادة رفع معدل الفائدة خوفا من الاختيار السيئ و من ثم يكن أن تقع في حالة مفرغة .

-**المخاطر المعنوية:** و يرى (Paul krugman) أن هناك خطر معنوي لما يتخذ عون اقتصادي قرار مرتبط بأهمية المخاطر المستقبلية علما أن عون اقتصادي آخر هو الذي يتحمل تكلفة الخسارة و في أغلب الأحيان تكون هذه الأخيرة هي الدولة ،فإذا كان بإمكان عون تحويل مخاطره على عون آخر فسوف يحفزه

¹-العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص18.

²-طبي عائشة، كروش نور الدين، دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية، مجلة نهاء للاقتصاد والتجارة، المجلد3، العدد2، 2019، ص ص 80-81.

على الاستثمار أكثر في مشاريع أكثر مخاطرة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي و إمكانية خلق أزمة مالية.

ثالثا/تشوه نظام الحوافز :

لا يتأثر ملاك المصارف والإدارات العليا فيها ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة، وخصوصا عند تحمل المصرف مخاطر كبيرة. كما دلت التجارب العالمية على إن الإدارات العليا في المصارف مع قلة خبرتها، كانت من الأسباب الأساسية للازمات المصرفية، وإن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تتجح في تقادي حدوث الأزمات أو الحد من أثارها، لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرار، كما دلت التجارب أيضا على إن الإدارات العليا نجحت في إخفاء الديون المعدومة للمصارف لسنوات عديدة، وذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى. وهذا ما يصعب من مهمة الوقاية من الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفاديها والتخفيف من آثارها¹.

رابعا/مكونات تدفقات رأس المال:

لقد كان لمكونات تدفقات رأس المال أثرها البالغ في حدوث عدد من الأزمات المالية، وتعتبر القروض قصيرة الأجل من بين اخطر أنواع التدفقات المالية، والأكثر عرضة للسحب خلال أوقات الأزمات، حيث تكون تكاليف الانسحاب في حدها الأدنى بالنسبة للمقرضين اللذين يقدمون القروض قصيرة الأجل، وعلى عكس تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار في الأسهم والسندات التي قد تلحق البائعين خسارة كبيرة أثناء الأزمات. ولعل أحسن مثال على ذلك، ما حدث خلال أزمة بلدان جنوب شرق آسيا في منتصف عام 1997 التي برهنت على خطورة التدفقات المالية قصيرة الأجل، وبينت إن مكونات تدفقات رأس المال وهياكل استحقاقاتها وترتيبات أسعار الفائدة يمكن إن تلعب دورا هاما في حدوث أو تجنب الأزمات المالية².

إضافة إلى ما سبق، يمكن القول إن أهم الأسباب المعترف بها في حدوث معظم الأزمات المالية تتمثل في قيام البنوك بالإقراض المفرط وغير الحذر وخاصة القروض غير المنتجة، القروض الاستهلاكية والقروض العقارية. وهناك ثلاث عوامل تجعل هذا الأمر ممكنا تتمثل في عدم ملاءة وانضباط السوق في النظام المالي،

¹-العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص ص18-19.

²- نفس المرجع، ص 19.

والتوسع في حجم المشتقات المالية. أما السبب الثالث فينحصر في مفهوم "الكبر من إن يفشل"، وهي مقولة اقتصادية شائعة تعني إن المؤسسات المالية العملاقة من شأنها إن تستوعب الصدمات، كما إن البنوك واعتقاداً منها بأن البنك المركزي سيكون جاهزاً في نهاية المطاف لانقراض البنوك الكبرى وحمايتها من الفشل، تتوسع في منح الائتمان وهو ما يولد مشكل المخاطر المعنوية.

المبحث الثاني: ماهية الأزمة المصرفية

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمة العملة، ولها آثار حادة على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المصرفية

أولاً-تعريف الأزمة المصرفية

نذكر فيما يلي بعض تعريفات الأزمة المصرفية¹:

التعريف الأول:

تعرف الأزمة البنكية: "بحلقة من الذعر البنكي أو الإفلاس البنكي الخطير، الذي يمكن أن يخنق الاقتصاد عن طريق عرقلة آليات التمويل ونظام الدفع، وكنتيجة لتدهور ميزانية البنك تضطر هذه الأخيرة إلى تخفيض حجم القروض الممنوحة إلى المؤسسات بما فيها المؤسسات الجيدة، والتي قد تؤدي بدورها إلى أزمة مديونية (Crédit Crunch) مما يوقع الاقتصاد في أزمة ائتمان عندما تتخضع إنتاجية المؤسسات مما يوقفها عن تسديد مديونيتها".

التعريف الثاني:

تحدث الأزمة البنكية" عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد المصارف إلى إيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق".

التعريف الثالث:

كما تعرف الأزمة البنكية بأن" وجودها في الدولة ناتج عن كون الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي أكبر من قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته".

¹-حاج موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص1-4.

التعريف الرابع:

تعرف كذلك " بالحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخل البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي".

من التعريفات السابقة يتضح لنا أن الأزمات المصرفية هي "عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلية والباعث للكثير من الأزمات هو الأساس متغير اقتصادي كلي يتزامن في الأغلب مع الانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي (الأجنبي)"¹.

ثانيا/خصائص الأزمة المصرفية:

إن الأزمة المصرفية تتميز عن الأزمات الأخرى بشدتها و تأثيرها على النظام المالي ككل، بسبب الدور الذي تلعبه البنوك في التأثير في الأزمة المصرفية تتميز عن الأزمات الأخرى بشدتها و تأثيرها على النظام المالي ككل، وتتجلى خصائص الأزمات المصرفية في ما يلي²:

- ✓ الانخفاض الكبير والمفاجئ في قيمة العملة الوطنية وفقدان الثقة نتيجة اشتداد المضاربة عليها
- ✓ انهيار النظام المالي والمصرفي بسبب انهيار العملة؛
- ✓ شهدت عزوف جماعي عن الاستثمار بكل أنواعه؛
- ✓ اضطراب في السياسات الحكومية وخاصة النقدية؛
- ✓ قيام السلطات النقدية بإغلاق الكثير من المصارف التي أعلنت إفلاسها، ومن ثم قيامها باتخاذ الإجراءات اللازمة إزاءها سواء من حيث دمج بعضها ببعض أو تمويلها أو إغلاقها بشكل نهائي.

يضاف إلى هذه الخصائص ما يلي³ :

- ✓ ارتفاع نسبة الأصول المهدومة إلى أكثر من 58 % من إجمالي أصول البنك؛
- ✓ تكلفة إنقاذ المصارف تتعدى 7 % من إجمالي الناتج المحلي؛
- ✓ استنفاد واسع لموارد المصارف و أخذ إجراءات استعجاليه (كتجميد الودائع و تمديد غلق المصارف)؛
- ✓ الاندفاع في سحب الودائع؛
- ✓ تزايد عمليات الاستحواذ والاندماج بين المؤسسات المالية؛

¹-حريري عبد الغاني، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و

الحوكمة العلمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009، ص5.

²-العبد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص ص29-30.

³- نفس المرجع، ص30.

✓ التقلبات الحادة في أسعار الأصول المالية للبنوك وفي أسعار الأسهم و العقارات في هذا الصدد تشير إلى أن عدد من الدراسات أكدت على أهمية مستوى القروض المدومة في التعبير عن اللزمات المصرفية حيث أن جانب أصول البنك و تحديدا جودتها هي المؤشر الأساسي لحدوث مثل هذه الأزمات.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المصرفية

لقد تعددت وأخلفت أنواع الأزمات المالية المصرفية كما يلي¹:

1- أزمة سيولة: وهي أن يعجز البنك عن تلبية التزاماته المستحقة على الرغم من أن التقييم الفعلي لأصوله تغطي جميع التزاماته بما فيها حقوق المساهمين، وفي هذه الحالة يكون المصرف في حالة نقص السيولة، وقد يؤدي ذلك إلى انتشار عمليات السحب للودائع المصرفية من قبل المودعين ومن ثم توقف المصرف عن الدفع وتعثره.

2- أزمة إيسار: أن تكون أصول البنك أقل من خصومه ولا تغطي حقوق المساهمين و جزء من حقوق الغير، وذلك في حالة زيادة حجم القروض عن حجم الودائع و هي حالة إيسار للبنك.

3- ازمات ذاتية المنشأ: تحدث عادة عندما ترتفع خصوم البنك بالنسبة إلى الاحتياطي (قريبة الشبه من ذعر البنوك الذي حدثت في الكساد الكبير)، وذلك في حالة إتباع سياسات التحرير المالي وارتفاع مستويات الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الديون وهو ما يتزامن أيضا مع انتعاش النشاط الإقراضي والتوسع في عمليات منح الائتمان ووجود فائض مالي لدى الحكومة وعدم حاجتها إلى الاقتراض.

4- الأزمات الجذرية: هي ترتبط بتخفيض قيمة العملة المحلية في ظل العلاقة العكسية بين سياسات التحرر المالي ومستويات التنمية الاقتصادية من جية وكفاءة عمل المؤسسات العاملة بالاقتصاد من جهة أخرى.

5- الأزمات النظامية: ويقصد بالأزمات النظامية تلك الفترة التي يسود فيها فساد في القطاع المصرفي ويقترن بها عمليات سحب غير اعتيادية للودائع المصرفية، مما يؤدي إلى استنفاد معظم أو كل رأس مال البنوك، ويترتب عليها الاتجاه إلى تجميد الودائع وتدهور أسعار الأصول في المؤسسات المالية وتدخل من السلطات النقدية.

6- الأزمات غير النظامية: تلك الفترة التي يسود فيها فساد البنوك ولكن لا ينتج عنها أي من آثار الأزمات النظامية.

¹ - نفس المرجع، ص ص 27-29.

المطلب الثالث: أسباب الأزمات المصرفية

وتتمثل أسباب الأزمات المصرفية في أسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي وأخرى متعلقة بعوامل الاقتصاد الجزئي وسنوضح ذلك فيما يلي¹:

أولاً- مؤشرات الحيطة الجزئية

إذ تعتمد على مجموعة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية والتي تعرف بإطار (CAMELS)، والمتمثلة أساساً فيما يلي:

- مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicators**- مؤشرات جودة الأصول Asset Quality Indicators****- مؤشرات سلامة الإدارة Management Soundness Indicators****- مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings and Profitability Indicators****- مؤشرات السيولة Liquidity Indicators****- مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk Indicators**

وسنتطرق إلى هذه المؤشرات بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا البحث.

ثانياً- مؤشرات الاقتصاد الكلي:

يؤثر ويتأثر الجهاز المالي بمجمل النشاط الاقتصادي، إذ أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، وعليه يجب مراقبة بعض التغيرات على مستوى الاقتصاد ككل ولاسيما تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف، وهذه العوامل تشمل ما يلي:

1-النمو الاقتصادي Economic Growth**2-ميزان المدفوعات Balance of Payments****3-التضخم Inflation****4-معدلات الفائدة وأسعار الصرف Interest and Exchange Rates****5-ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم Lending and Asset Price Booms****6-آثار الانتقال بالعدوى Contagion Effect**

سوف نقوم بشرح هذه المؤشرات بالتفصيل وذلك في الفصل الثالث من هذا البحث.

¹- علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات cbi.iq file-15223204279994474

المبحث الثالث: أهم الأزمات المالية

لقد شهد العالم عدة أزمات مصرفية أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية بداية من أزمة الكساد الكبير، أزمة أمريكا اللاتينية المتمثلة أساسا في (أزمة المكسيك، أزمة البرازيل وأزمة الأرجنتين) وكذلك أزمة جنوب شرق آسيا وصولا إلى الأزمة المالية العالمية 2008 وهي أزمة قد شلت جميع القطاعات وقد كانت سببا في ظهور أزمة الديون السيادية وكذلك الأزمة التركية 2018 وفي هذا المبحث سنتطرق إلى كل أزمة على حدا.

المطلب الأول: أزمة الكساد العظيم 1929

تعتبر أسوأ أزمة واجهت الاقتصاد العالمي، وتسمى أزمة الكساد الكبير، وهي لا تزال لحد الآن محط اهتمام الباحثين، في يعيدون قراءتها وتحليل أسبابها وكيفية خروج الولايات المتحدة الأمريكية منها.

أولا- تشخيص الأزمة

لقد حدثت بداية الأزمة في يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 في بورصة وول ستريت، وذلك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق لكن لا وجود للمشتريين، فانتشر الذعر وتدافع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم وظلت الأسعار في تندي وهبوط وخسر مؤشر " داو جونز" 22.6% من قيمته، وفي نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، وانهارت البورصة خاسرة 30 مليار دولار، إلى أن فقد مؤشر داو جونز 89% من قيمته عام 1932 ، وكان من آثار الأزمة إغلاق العديد من المصانع وتسريح أعداد هائلة من العمال، وتوقيف الإنتاج، ولقد انتشرت عدوى الأزمة وانتقلت إلى إنكلترا ، فرنسا، ألمانيا، كما أفلست مئات البنوك وشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

ثانيا- أسباب الأزمة

لقد تعددت أسباب هذه الأزمة وهي كالآتي²:

- انهيار في سوق الأسهم وانخفاض مؤشر داو جونز في الأعوام الثلاثة التي تمت سنة 1929؛
- تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصادر التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم بشهور؛
- إفلاس ما لا يقل عن 608 مصرف ومنها Bank of America ؛
- تقليص الاحتياطي الفدرالي من قروضه للنظام المصرفي مما أسهم في تفاق الأزمة؛

¹-العيد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص43.

²-نفس المرجع، ص43.

- انتشار الإشاعات عف نية إدارة الرئيس " فرانكليف روزفلت " خفض سعر الدولار، مما دفع الناس إلى بيع الدولار وشراء الذهب.

3- آثار أزمة أكتوبر 1929

لقد خلفت أزمة الكساد الكبير آثار كثيرة ومن بينها ما يلي¹:

- تركت الأزمة الاقتصادية الكبرى تأثيرا كبيرا في الأنظمة الرأس مالية، فقد تحول النظام الاقتصادي الرأس مالي الحر إلى اقتصاد موجه وخضعت بعد القطاعات الحيوية لنظام التأمين؛
- وأسهمت الأزمة في وصول بعض الأنظمة الدكتاتورية إلى السلطة النازية والفاشية، إلى جانب تراجع التجارة العالمية؛
- وأدى انهماك الدول في معالجة أزماتها الاقتصادية إلى إغفال خطورة ما يجري على الصعيد العالمي من انتهاك لقرارات دولية وعودة التسلح؛
- وتحولت الأزمة الاقتصادية الكبرى من نتيجة للحرب العالمية الأولى إلى نتيجة سبب من أسباب الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: أزمات أمريكا اللاتينية

لقد تعرضت اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية إلى أزمات مالية حادة، وذلك نتيجة لعدوى العولمة المالية لتشمل كل من: المكسيك، البرازيل والأرجنتين.

أولا- أزمة المكسيك

1- تشخيص الأزمة:

جاءت بوادر الأزمة المكسيكية ابتداءً من منتصف العقد الثامن من القرن العشرين وذلك في أعقاب عقد كامل من ركود اقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم التي عرفت المكسيك خلال الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات حتى القرن العشرين وبعد ذلك لجأت المكسيك وضع سياسة تقضي إلى تحرير قطاع التجارة وذلك ابتداء من 1985 بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمل على دعم اقتصاد السوق، كما سعت إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل المكسيك وقد ساعدا في ذلك عاملان رسميان هما²:

<https://m.marefa.org> s.d

¹-تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني التالي:

يوم الاثنين 3 ماي 2021 على الساعة 15:00

²-قذاري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص93-94.

أ- تخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

ب- انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لقد شهد أداء الاقتصاد المكسيكي في بداية التسعينات مميزا جدا بعدما خرج من أزمة مديونية مطلع الثمانينيات، ويعود هذا التطور إلى برامج الاصطلاح الاقتصادي الذي انتهجته المكسيك عام 1988 والذي كان أهم بنوده التحديد المسبق لسعر الصرف المثبت وتوسيع نطاق القطاع الخاص من خلال الخصخصة وإزالة العوائق من أمامه وفتح الأسواق أمام المنافسة الدولية، وهذا ما أدى إلى الوصول إلى توازن في الميزانية العامة للدولة عام 1992 وفي المقابل كان عجز بحوالي 12% من الناتج المحلي عام 1987 ، كذلك عرف المكسيك ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض في معدلات التضخم

ولقد شجعت هذه الظروف نمو تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، حيث بلغت في النصف الأول من التسعينات (1990-1994) 104 مليار دولار، وكانت حصة المسند من التدفقات كذهب في شكل استثمارات الحافظة المالية، حيث بلغت 61 مليار دولار خلال الفترة (1990-1993)، بالإضافة إلى ما يعرف سندات برادي الناتجة عن إعادة هيكلة الديون الخارجية البنكية، كما عرفت أيضا نسبة كيومن الديون الخارجية في شكل سندات قصيرة الأجل مقومه بالدولار تصدرها السلطات الممكن في مقابل هذا التحسن، فقد عرف الميزان التجاري المكسيكي عجزاً يقدر ب 29 مليار دولار وهذا ما أدى إلى بزور ضغوط على سعر صرف البيزو، فقررت الحكومة، تخفيض قيمته 15% غير أن البيزو انخفض بأكثر من هذه القيمة حيث انتقل من 3.45 بيزوا للدولار إلى 505 بيزو للدولار والسبب في ذلك والعجز في تقييم العملة الذي كان الغرض منها هو تثبيت التضخم.

2- أسباب أزمة المكسيك :

يمكن أن تلخص أسباب أزمة المكسيك في العناصر الآتية¹:

- ضعف النظم المالية المتسمة بعم نهاية الإشراف واللوائح التنظيمية؛
- اختلال الموازين الخارجية : وارتفاع كبير في قيمة العملة نتيجة ارتباطها بسعر صرف ثابت مع الدولار؛
- حدوث توسع نقدي وهذا ما أدى إلى ارتفاع الضغوط التضخمية؛
- أدى الارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي والدين الخارجي القصير الأجل المتنامي، وحجم العجز في الحساب الجاري؛

- أدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى فائض في السيولة، وهذا ما دفع بالبنوك في التوسع في

¹- نفس المرجع، ص 94.

الإقراض للقطاع وخاصة قطاع العقارات؛

- إتباع سياسة سعر صرف معوم في 22 ديسمبر 1994 نتيجة العجز الكبير في الميزان التجاري والخسائر الكبيرة في الاحتياطي النقدي من المعاملات الأجنبية والمقاربة على العملة بيزو الذي تدهورت قيمته؛
- تدفق رؤوس الأموال المفاجئ إلى الخارج على نطاق واسع والتوقف المفاجئ إلى الخارج على نطاق واسع والتوقف المفاجئ دون تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل مما أدى إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية على نحو هدد استقرار القطاعات الإنتاجية

وهناك من يرجع الأزمة المكسيكية إلى عوامل أخرى نذكر منها على وجه الخصوص¹:

- أزمة الثقة في سياسة الحكومة التي انتهجت آنذاك.
- الارتفاع في معدلات الفائدة.
- الارتفاع في النفقات العمومية.
- الارتفاع في حجم القروض غير المجدية لدى النظام المصرفي، حيث ارتفعت من 5 % سنة 1992 إلى 8 % مع نهاية سنة 1994.

2-آثارها:

مما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية²:

- خسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام، مما أدى إلى تضاعف البطالة إفلاس 60 ألف شركة بناء ؛
- تقلص الناتج الإجمالي بما نسبته 10 %؛
- ارتفاع معدل التضخم إلى 35% في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص بحوالي 12 %؛
- انخفاض الرقابة على الصرف الأجنبي.

¹-روايح عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

²-كمال زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص52.

ثانيا- أزمة البرازيل:

1-تشخيص الأزمة:

تعتبر البرازيل أكبر الاقتصاديات في أمريكا اللاتينية، ومن أبرز الأسواق الناشئة. ولقد كانت الأوضاع في البرازيل مشابهة لما حدث في روسيا، من حيث مشاكل الميزانية ودور الدولة في مركز الضغوطات، ومشابهة لبلدان جنوب شرق آسيا من حيث نظام الصرف واشتداد المضاربات على العملات.¹ لقد عملت البرازيل منذ عام 1994 على مكافحة التضخم المزمن، وهو ما دفع بالسلطات البرازيلية إلى الدفاع عن سعر الصرف من خلال عملة جديدة "الريال" في جويلية 1994 وتثبيتته بالدولار، وقد نجحت هذه العملية في البداية لكن سرعان ما عادت الاختلالات لتظهر تحت ضغوط كبيرة أدت إلى نشوب أزمة في البرازيل، فبحلول يوم 15 جانفي 1999 تخلت البرازيل عن الدفاع عن سعر الصرف المغالى فيه للريال البرازيلي المرتبط بالدولار بعد مرور ما يزيد عن أربع سنوات ونصف من الدفاع المستمر عن سعر الصرف. وقد ترتب على القرار الخام بتعويم الريال البرازيلي، دون أن يصاحب ذلك الالتزام بسياسة نقدية ومالية ملائمة، إختلالات مالية واقتصادية بدأت مع الأزمة المالية الآسيوية وتصاعدت حدها مع الأزمة الروسية.

2 -أسبابها:

وعموما نشأت أزمة البرازيل نتيجة العديد من الأسباب المتداخلة ومنها²:

- شهدت تفاقم في عجز الموازنة وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها نظرا لارتفاع أعباء المديونية؛
- وانخفاض الاحتياطات من النقد الأجنبي، بسبب حماية الريال البرازيلي عن طريق التدخل في سوق النقد؛
- كذلك انعدام التوازن في إدارة مالية الحكومة ممثلة في عجز كبير في الميزانية، وعدم وجود نظام ضريبي كفاء لتوفير الإيرادات المطلوبة، وهو ما حل بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، وأشاع الفوضى وعدم الثقة فالنظام المالي السائد؛
- التشكيك في قدرة البرازيل على تحمل أعباء المديونية التي اعتبرت أعلى نسبة دين في العالم (148 مليار دولار)؛

-ارتفاع الواردات وتفاقم العجز في ميزات المدفوعات؛

-انخفاض الإنتاجية وارتفاع نسبة البطالة (أعلى في نسبة البطالة والفقير في العالم)؛

¹-العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص111.

²- نفس المرجع، ص112.

- هروب المستثمرين المفاجئ من سوق الأسهم البرازيلية، التي تعد أضخم سوق في أمريكا اللاتينية وثالث أكبر سوق أسهم ناشئة بعد تايوان وجنوب إفريقيا؛

- في أعقاب الأزمة الروسية ولمنع تدفقات رأس المال الضخمة ركز البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة ولكن نتج عن ذلك زيادة كبيرة في الديون.

ثالثا- أزمة الأرجنتين:

بعد النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي قامت الحكومة الأرجنتينية بانفتاح شديد على العالم الخارجي للأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية معتمدة في ذلك على تمويل خارجي متمثل في عمليات استئانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد فوائدها، ما جعلها تتراكم وتؤدي في النهاية إلى حالة من التراجع المستمر، ومنذ منتصف عام 1998 بدأت الأرجنتين تعاني من حالة ركود قوية لها عدة أسباب نابعة من سوء التخطيط الحكومي¹، فمن أجل العمل على جلب رأس المال الأجنبي باشرت الأرجنتين منذ بداية التسعينات برنامجا واسعا للإصلاح المالي كان قوامه تحرير النظام المالي وانفتاحه بشكل كلي، إضافة إلى تأسيس مجلس للعملة في 1992 تتمثل وظيفته الأساسية في المحافظة على قيمة العملة عن طريق ضمان البيزو مقابل الدولار وفق قاعدة ثابتة قوامها بيزو واحد مقابل دولار واحد، وأصبح بإمكان الأفراد والمؤسسات في ظل نظام مجلس العملة الحيازة الحرة لحسابات بالبيزو أو بالدولار الأمريكي لقد عمل نظام مجلس العملة في السنوات الأولى من تطبيقه بشكل جيد بالنظر إلى النتائج المحققة على مستوى السيطرة على التضخم أقل من 10% في عام 1992 فضلا عن الطمأنينة التي أتاحتها للمستثمرين لكن المشاكل بدأت تعترضه ابتداء من عام 1996، فقد تفاقمت وضعية الحسابات العمومية كما يبينه عجز الموازنة الذي وصل إلى 6% من إجمالي الناتج الداخلي في 1996 والذي كان نتيجة لارتفاع النفقات بسبب تصاعد خدمة الدين على الدين العمومي خاصة وتباطؤ الإيرادات، وهكذا لجأت الحكومة إلى الجباية بشكل واسع من خلال رفع الضرائب في جانفي 2000 ثم أوت 2001 لمواجهة المصاعب المالية للحكومة ناهيك عن خفض الأجور في ظل ظرف يتميز بمرونة سوق العمل، إلا أن ذلك كله لم يكن كافيا لتعزيز القدرة التنافسية للسلع الأرجنتينية، وهكذا بدأ الوضع الاقتصادي في الأرجنتين بالتدهور اعتبارا من سنة 1998 إلى غاية 2001-2002 وهي الفترة التي شهدت انفجار الأزمة¹.

2- أسباب أزمة الأرجنتين :

يمكن إيجاز أهم الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة فيما يلي²:

- تراجع أسعار المواد المصدرة من طرف الأرجنتين؛

- تحسن سعر الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الأساسية، وبالتالي تحسن سعر البيزو بشكل أعاق

¹-روايح عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص32-33.

²- نفس المرجع، ص33.

الصادرات الأرجنتينية نحو الخارج؛

-ارتفاع تكلفة رأس المال المقترض من الخارج تحت تداعيات الأزمة الآسيوية؛

-قيام البرازيل في 1999 بتخفيض قيمة الريال مقابل الدولار الأمريكي مما أدى إلى تدهور القدرة التنافسية للسلع الأرجنتينية أمام نظيرها البرازيلية، مما عزز العوائق أمام الصادرات الأرجنتينية خاصة تجاه البرازيل التي غزت سلعها أسواق الأرجنتين؛

-قام نظام مجلس العملة أيضا بدور هام في زرع بذور الأزمة، حيث أن تحسن قيمة العملة شجع اتجاه الأفراد والمؤسسات نحو التفضيلات المالية بدلا من الاستثمار الحقيقي الأمر الذي جعل تكوين رأس المال ضعيفا؛

-قيام البنوك بقبول الودائع ومنح القروض بالدولار عرضها لمخاطر جمة عند أول قرار بتعديل العلاقة بين العملة الأرجنتينية والدولار الأمريكي.

3- آثار الأزمة الأرجنتينية:

كانت آثار الأزمة وخيمة جدا يمكن إيجاز أهم آثارها في النقاط التالية¹:

-فقدان الثقة في النظام النقدي الأرجنتيني نتيجة أزمة سيولة عميقة قوامها عدم امتلاك النظام البنكي للسيولة الكافية بالدولار؛

-إقبال الجمهور على البنوك لتحويل ما لديه من أموال بالبيزو إلى دولارات، وهو ما دفع السلطات الأرجنتينية إلى وضع حدود على السحب بحيث لا يتعدى مبلغ 200 بيزو في الأسبوع، مما أدى إلى تعميق أزمة الثقة وأدى إلى انفجار مظاهرات عنيفة عصفت بالبلاد وأدت إلى حدوث أزمة سياسية واجتماعية خطيرة؛

-قيام السلطات الجديدة بعد استقالة الرئيس المنتخب بغلاق البنوك لعدة أيام للتخفيف من إقبال الجمهور على شراء الدولار؛

- تخفيض البيزو في 11 فيفري 2002 بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية بنسبة % 28 وتحريره بالنسبة لعمليات التجارة الداخلية؛

-تدني سعر صرف الريال البرازيلي في 1999 أدى إلى تراجع طلب البرازيل على المنتجات الأرجنتينية نظرا لارتفاع أسعارها مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وتفجرها؛

-قد اتخذت السلطات الأرجنتينية قرار يقضي بالتحويل القسوى لكل الودائع بالدولار إلى العملة الوطنية(البيزو) وفق علاقة الصرف الجديدة بعد التخفيض 1.40 (بيزو لكل دولار) وهو ما أدى إلى تحميل كثير من المودعين خسائر كبيرة في مدخراتهم، كما تحملت البنوك الأجنبية والمؤسسات التي قامت باستثمارات في هذا البلد خسائر كبيرة جدا.

¹- نفس المرجع، ص ص33-34.

المطلب الثالث: أزمة جنوب شرق آسيا

تميزت سنوات التسعينيات بكثرة وشدة الأزمات المالية في الدول الناشئة لعل أهمها يتمثل في الأزمة التي ضربت بأسواق دول جنوب شرق آسيا، حيث شهدت هذه الدول قبل سنة 1997 نجاحا كبيرا من حيث النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار و التصدير وكان الأمر بعيد التوقع أن تتعرض لمثل هذه الأزمة والتي كان لها تأثير على مختلف الأماكن البورصة.

1-تشخيص الأزمة:

بدأت الأزمة من تايلاندا، حيث أعلنت بعد فشلها في الحفاظ على قيمة عملتها عن تعويمها، وانخفضت قيمة" الباهت "بنسبة 20 %بسبب تراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية، ثم انتشرت إلى باقي دول المنطقة، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل كبير، فانخفض مؤشر " HANG.SENG بحوالي 299 نقطة، في حالة هي الأولى من نوعها منذ أكثر من ثلاثين سنة، وانخفضت مؤشرات باقي بورصات دول المنطقة، بسبب الروابط القوية بين اقتصاديات هذه الدول¹.

2-أسباب الأزمة:

هناك عدة أسباب أدت إلى حدوث الأزمة، نذكر أهمها فيما يلي²:

✓ التدفقات الرأسمالية ومشكلة التحرير المالي:

بعد الأداء المتميز الذي حققته اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا خلال الحقبة التي سبقت الأزمة، تزايدت الاتجاهات التفاؤلية بشأن مستقبل المنطقة، فأرتفع معدل تدفق رؤوس الأموال للمنطقة أدى تدفق رؤوس الأموال إلى حدوث تضخم في الأصول، وإفراط في الاستثمار وفي الإنتاج، والوقوع فريسة للقروض التجارية قصيرة الأجل وغير المضمونة كانت البنوك في بلدان الأزمة تعمل في ظروف وخصائص كانت من بين أكبر أسباب الأزمة ومن بينها:

-ضعف التركيبة المالية لكثير من البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال الاعتماد المفرط على الاستدانة بالعملة الأجنبية.

-ضعف الرقابة المصرفية، مما أد، إلى استخدام رؤوس الأموال في مشروعات غير مدروسة.

-انعدام الإفصاح ونقص الشفافية حول أداء الشركات والمؤسسات العام.

¹-عقون عبد السلام، أشكالية تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية وآليات الحد من ذلك، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2013، ص92.

²- نفس المرجع، ص ص92-95.

-استخدام قروض قصيرة الأجل في استثمارات طويلة الأجل، ومنح تسهيلات ائتمانية لقطاعات غير منتجة
✓ أسعار الصرف:

من العوامل التي ساعدت على ظهور الأزمة الآسيوية، هو تماشي أسعار الصرف لأغلب عملات هذه الدول في خط مستقيم مع الدولار، أو مجموعة العملات التي يهيمن عليها الدولار، كما أن هذا النظام أتاح بيئة مالية مستقرة وهذا ما شجع مصادر رأس المال الأجنبي على تقديم القروض والاستثمارات. إن ربط معدلات أسعار الصرف الرسمية للعملات بالدولار كان له عيب رئيس، وهو أنه كلما تغيرت قيمة الدولار، كلما تغيرت قيمة هذه العملات بالنسبة للعملات الأخرى مثل الين الياباني والمارك الألماني، والتي لم تكن ترتبط بالدولار الأمريكي.

ولقد بدأت المشاكل في الظهور في نهاية سنة 1991 وبداية سنة 1997 عندما حادت قيم هذه العملات عن قيمها السوقية، فتأثرت صادرات هذه الدول وأصبحت أثمانها باهظة بشكل كبير، كما أن ضعف الين "بوجه خاص قلل من منافسة منتجاتهم بالنسبة للمنتجات اليابانية. كل هذه المتغيرات أدت إلى زيادة في العجز التجاري، مما أحدث ضغوطا على أسعار الصرف.

✓ السلوك المضاربي:

يعمل المضاربون على تحقيق أرباح طائلة من أعمال غير منتجة، عن طريق تحريك أسعار العملات بقوة في اتجاهات يراهن عليها المضارب، باستعمال الإشاعات وإثارة موجات منظمة من البيع والشراء. وهو ما حدث لسوق الصرف في دول النمور الآسيوية خاصة في تايلاند، بحيث دار صراع كبير بين كبار المضاربين الدوليين في اقتصاديات شمال شرق آسيا، وفي أسوأ المجالات غير المنتجة وغير الأخلاقية. بحيث تم توظيف رؤوس الأموال المتاحة لاقتصاديات رأسمالية صاعدة في تجارة العملات بدلا من استخدامها في تمويل الاستثمارات المنتجة وحركة التجارة الفعلية، فعمت حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار، وانتقلت مليارات من الدولارات من رصيد اقتصاديات هذه الدول إلى ثروة المضاربين .

✓ العوامل السياسية:

إن عدم الفصل بين المصالح السياسية وبين المصالح الاقتصادية للبلاد، وانعدام الشفافية حول الروابط بين الحكومة ورجال الأعمال والبنوك، أدى إلى تشابك مصالح رجال الأعمال مع السلطة السياسية وفساد إداري وشيوع الكسب غير المشروع، فقد تدخلت الدول في آلية تقديم قروض من قبل البنوك إلى الحكومات بضمانات مشروعات غير مجدية اقتصاديا، ناهيك على أن الطاقم الإداري للمؤسسات المالية للدولة، كانت غير مؤهلة أدت النهضة الاقتصادية في هذه الدول، إلى تنامي شعور بأن النمو غير المحدود لبلدان آسيا

الصاعدة، يشكل مصدرا لتهديد القوة الاقتصادية الأمريكية والرأسمالية الغربية عموما، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وهكذا كان المطلوب استراتيجيا تحجيم ووضع حدود لعمليات النمو في البلدان الآسيوية، ولكن دون إخراجها من ساحة العمل الاقتصادي العالمي نتيجة أهمية أسواقها للصادرات الأمريكية والأوروبية، والاستثمارات المتجهة إليها، وتشابك الأسواق فيما بينها، وعليه كان المطلوب هو بقائها ولكن كنموذج جريحة.

3- نتائجها:

نذكر من بين نتائجها ما يلي¹:

- ✓ تكبد أسواق المال في دول شرق آسيا خسائر بحوالي 600 مليار دولار، أو ما يساوي ثلثي الإنتاج المحلي الإجمالي لهذه الدول، حيث نتج عن الأزمة انخفاض حاد في القيم، فقد خسرت أسواق الأسهم حوالي 60% من قيمتها في المتوسط خلال الفترة 01 جويلية 1997 إلى 02 فيفري 1998؛
- ✓ تخوف الكثير من المستثمرين من تدهور اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، مما جعلهم يسارعون إلى بيع حجم كبير من الأسهم لتقليص خسائرهم، هو ما زاد من تدهور قيمة الأسهم وزعزعة الثقة لدى المستثمرين؛
- ✓ الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي أسهمت فيه هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة قبل الأزمة؛
- ✓ إفلاس وانهيار العديد من المصارف والشركات مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والتضخم.
- ✓ فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية وتردي أوضاع المؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى؛
- ✓ تراجع الثقة الناجمة عن انخفاض البورصة قد أدى إلى الحد من الاستهلاك وتردد الشركات في توظيف الاستثمارات جديدة؛
- ✓ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع النمو الاقتصادي، وهروب رؤوس الأموال وخفض الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحسابات الجارية وموازين المدفوعات وتفاقم المديونية للخارج بدول الأزمة.

¹-زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص53.

المطلب الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008

1-تشخيص الأزمة:

يعتبر موضوع الرفع العقاري السبب الرئيسي والمباشر للأزمة، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين 2001 و 2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر.

فالمؤسسات المالية الأمريكية توسعت في من قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات، ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية أثر ذلك بالسلب على قدرتها المالية رغم محاولاتها الإقراض من بنوك أخرى عبر السيولة النقدية، فتدخل البنك الفيدرالي من خلال تقديم مليارات الدولارات كقروض لهذه البنوك ، إلا أن اتساع رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس وهكذا بدأت الأزمة في أوت 2007 ، بعد ارتفاع حالات عد القدرة على السداد، ومما أدى إلى تفاق الأزمة¹:

2-أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

إن أسباب الأزمة المالية الحالية عديدة ومعقدة، تراكمت خلال فترة طويلة من السنين وليست وليدة لحظة محددة، وفيما يلي يمكن توضيح أي الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة²:

❖ **تدهور الاقتصاد الأمريكي 2007-2008:** شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات 2000 2008

تدهورا شديدا مما جعله لا يستطيع الصمود في مواجهة بدايات الأزمة المالية مما جعلها تتزايد يوما بعد يوم، ونورد فيما يلي بعض الأرقام التي توضح مدى تدهور الاقتصاد الأمريكي:

-تراجع فائض الموازنة العامة للدولة من حوالي 225 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار 2001 ثم تحويل إلى عجز بلغ 230 مليار دولار عام 2002 م، وأخذ هذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى حتى وصل إلى حوالي 455 مليار دولار في عام 2007 / 2008 (من المفترض أن السبب الرئيسي لذلك هو التزايد غير طبيعي للأنفاق العسكري).

-ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ في السنة الأخيرة نحو 5% بعد أن كان يتراوح بين 2 و 3% سنويا.

¹-العبد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص 58.

²-مناصرية أنوار، انعكاسات أزمة اليونان على دول منطقة اليورو، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية علوم اقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016، ص ص 28-32.

-انخفاض معدل النمو الاقتصادي إذ لا يتعدا 2 % سنويا في المتوسط في السنوات الأخيرة بعد أف كاف في المتوسط في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

-ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الثماني الأخيرة إلى نحو 5,5 % بعد أن انخفضت في أواخر القرن العشرين إلى نحو 4 %.

- تزايد العجز في الميزان التجاري سنة بعد أخرى حتى بلغ عام 2008/2007 حوالي 850 مليار دولار.

-تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت في الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم .فقد

2008/2007 حوالي 3 ترليون دولار .

-النمو الغير العادي للتجارة في الاصول التمويلية (الأسهم والسندات) واللجوء إلى توريق بعضها.

❖ **التوسع في منح القروض عالية المخاطر** :تسمى هذه القروض بالقروض العقارية، وهي قروض تمنح

للمقترضين الذين لا تتوفر فيهم شروط الإقراض التقليدية المرتبطة بالقطاع العقاري، وهذا بسبب تاريخه

الائتماني السيء أو ليس له مساهمة شخصية أولية، أو ليس له وثائق عن دخله لهذا توصف عملية

الإقراض بعملية مرتفعة المخاطر، ومن أجل جعل المقترضين يتحملون أعباء هذه القروض من جهة

ومن جهة أخرى جعلها مربحة للمؤسسات المالية المقرضة في ما يلي:

- تقسيم فترة السداد القرض إلى مرحلتين، مرحلة تمهيدية تتراوح من سنتين إلى 3 سنوات و مرحلة لاحقة،

في المرحلة التمهيدية تكون معدلات الفائدة منخفضة في البداية حيث تمكن المقترض من دفع معدلات

الفائدة المنخفضة دون أن يدفع أقساط من أصل القرض، و لكن في المرحلة اللاحقة ترتفع معدلات الفائدة

و أقساط خدمة القرض(تطبيق معدل فائدة متغير) ويتركز هذا النظام من التمويل على مبدأ أساسي هو

ارتفاع أسعار المساكن خلال الفترة التمهيدية لمقرض.

-تمكين المقترضين من إعادة تمويل قروضه بسبب ارتفاع أسعار المساكن.

❖ **توريق الديون العقارية** :التوريق عملية تحويل الموجودات غير السائمة إلى اوراق مالية قابلة

للتداول، وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون (التي اقتترضها الذين اشتروا

النازل) من المقرض الأساس (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك

في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في الاسواق المالية، فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من

الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدامها لإصدار اوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات

المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، فكان البنك لا يكتف بالإقراض الأولى أصدر موجة ثانية من

الاصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض

طبقات متتابعة الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى وقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الاوراق المالية والجهات الضامنة، وهكذا تضاعل الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر، كما تضاعلت دقة تقييم الضمانات.

❖ **استخدام المشتقات المالية:** المشتقات هي أدوات استحدثت بغية لتحوط أولاً، والمضاربة على

ارتفاع وانخفاض الأوراق المالية ثانياً، وهي تشمل المستقبلات والخيارات والعقود الآجلة والمبادلات .

وقد بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها 25372 بليون دولار في نيابة

شهر جوان 2009 ، وهي موزعة كالاتي 2470:(بليون دولار عقود مشتقات العملات) (15478 بليون دولار عقود مشتقات سعر الفائدة)، (879 بليون دولار عقود مشتقات الأسهم)، (689 بليون دولار عقود مشتقات السلع)،(5855 بليون دولار عقود مشتقات أخرى). أما المبلغ الاجمالي لجميع المشتقات غير المسددة يقدر الان من قبل بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 ترليون، أي اكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي.

❖ **نقص وانعدام الرقابة على المؤسسات المالية:** تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة

من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تتعدم بالنسبة لمؤسسات مالية اخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة، مثل لمشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الاقبال على الاوراق المالية، وقد تكاثفت هذه العناصر على خلق الأزمة المالية، ولا يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حج المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الاصول المالية، بل انه هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو "الثقة"، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد الأمر تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية بين مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية، وبلا استثناء تتعامل مع بعضها البعض، وأي مشكلة عويصة تصيب إحدى هذه المؤسسات، لا بد أن تتعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي.

❖ **فشل وكالات التصنيف الائتماني:** تعتبر عملية التصنيف الائتماني في غاية الأهمية حيث تقوم

بدور مهم في تعزيز الثقة بالملاءة المالية للبنوك والمؤسسات المالية، ومع الأهمية المتزايدة للتصنيف الائتماني أصبحت البنوك تضعه في قمة اعتبارها وتسعى إلى أن يعكس التصنيف سلبية أوضاعها المالية. لقد انتشر الفساد في الكثير من وكالات التصنيف الائتماني في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية بحيث كان التقيد لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري، وبالرغم من الديون العقارية للمدنيين مرتفعي المخاطر قد اشترت من قبل

بنوك كثيرة وقوية مثل مورغان ستانلي وليمان براذرز، فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطيرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آما وبدرجة أعلى تصنيف ،وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير دقيق جعل البنوك التجارية تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض لو أو على الأقل كانت مدركة آنذاك ، لذلك عندما ظهرت حالات العجز عن السداد كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض العقارية.

❖ **التغير في معدلات الفائدة :** إن قروض الرهن العقاري ممنوحة بفائدة متغيرة المعدل ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي، وهذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الإنطلاق تكون منخفضة لجذب المقترضين، ثم ترتفع بالتدريج وعلى هذا الأساس فإن الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية من 2% إلى حوالي 5.8% سنة 2005 ، مما جعل الأسر الأمريكية الضعيفة الملاءة غير قادرة على تحمل أعباء ديونها.

❖ **الإفراط في تطبيق نظام البطاقات الائتمانية:** يعتبر التوسع و الإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد السحب على المكشوف والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، يزيد له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سببا في أزمة في بعض البنوك الربوية.

❖ **الفساد الإداري في الشركات و المصارف الاستثمارية:** ويتمثل هذا الفساد في للاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، وهو ما يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلى تدمير المدنيين و حدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديوني وقروضي.

3-آثار الأزمة المالية العالمية :

خلفت الأزمة المالية العالمية العديد من الآثار الاقتصادية يمكن إجمالها فيما يلي¹:

أ-آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي: أثرت الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي بداية من القطاع المالي ثم انتقلت إلى القطاع الحقيقي وفيما يلي هذه الآثار:

¹-روايح عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص44-50.

-**القطاع المالي:** شهد القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن بعدها بقية دول العالم تداعيات هامة وخطيرة تفاوتت حدا من دولة لأخرى، ففي بداية الأزمة كان التأثير واضحا في الولايات المتحدة على القطاع المالي، حيث عانى عدد كبير من البنوك من نقص السيولة، ولم تتمكن كثير من شركات التأمين من دفع ما يستحق عليها وتوقف عدد كبير من شركات التمويل العقاري عن العمل، هذه التداعيات كانت نتيجة ثورة الاتصالات والعولمة والتشابكات بين المؤسسات المالية داخل الدولة الواحدة وبين الدول بعضها وبعض، أما أسرع وأخطر التداعيات فكان من نصيب البورصات، فقد حدث انهيار في كافة بورصات العالم نتيجة انهيار أسعار الأوراق المالية بفعل اتجاه كثير من الأفراد ومؤسسات الأعمال لتعديل محافظهم المالية وذلك ببيع جزء مما يمتلكونه من أسهم وسندات بطريقة آنية، ويلاحظ أن انهيار أسعار الأوراق المالية قد صاحبه كذلك انهيار في الأسعار في البورصات السلعية وإن كان بدرجة أقل نسبيا لأن أسواق المال أكثر حساسية من البورصات السلعية ... وفي تقديرنا أن انهيار أسعار الأسهم في البورصات في بداية الأزمة لا يرجع إلى عوامل حقيقية أي انخفاض ربحية الاستثمارات ونتاجية عوامل الإنتاج بقدر ما يرجع إلى سلوك القطيع أي الهرولة نحو بيع الأسهم والسندات في البورصات.

-**القطاع الحقيقي:** نتج عن الأزمة المالية أزمة اقتصادية حيث بدأ القطاع الحقيقي كنتيجة حتمية لما حدث في القطاع المالي وتدل الأرقام المنشورة على أن الاقتصاد العالمي قد دخل بالفعل في مرحلة الركود، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى، ويتوالى التأثير على الاقتصاد الحقيقي بالتتابع التالي:

- نقص السيولة لدى الأفراد والمؤسسات.

- نقص الطلب على السلع والخدمات.

- تخفيض الإنتاج.

- نقص الطلب على المواد الخام.

- الاستغناء عن جزء من العمالة.

- نقص جديد في الطلب على السلع والخدمات.

وإذا أدخلنا المعاملات التجارية الدولية في الاعتبار فلا بد أن نشير إلى نقص الواردات بسبب نقص السيولة ومن ثم نقص وجه العملة الآخر للواردات وهو الصادرات.

ب- آثار الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية: خلفت الأزمة المالية العالمية أثارا على التجارة العالمية من أهمها:

- أدت الأزمة المالية لعام 2008 إلى حدوث انكماش غير مسبوق في الناتج والتجارة العالميين، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً تجاوز 6% في الربع الرابع من عام 2008 والربع الأول من عام 2009، ومع تفاقم صعوبة الحصول على رأس المال حدث هبوط حاد في إنتاج السلع الصناعية وفي التجارة العالمية لهذه السلع، إذا انخفض مستوى الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة بحوالي 15% عام 2008 في حين انخفض في الدول النامية 10% بنحو 10%.

- انخفاض سعر النفط العالمي من حوالي 150 دولار للبرميل إلى حوالي 77 دولار، وذلك بانخفاض بلغت نسبته حوالي 50%، كما خسرت البلدان التي تمتلك صناديق سيادية ومنها دول الخليج التي تستثمر في أمريكا وأوروبا.

- ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي انكمش بنسبة 2.1% في عام 2009، وهو انخفاض غير مسبوق منذ عام 1945، وقد بلغ الانكماش الاقتصادي 4.7% ما بين الربع الأول من عام 2008 والربع الثاني من عام 2009، كما انخفضت السلع والخدمات بنسبة 12% في عام 2009.

ج- آثار الأزمة المالية العالمية على دول الاتحاد الأوروبي: خلقت أزمة الرهن العقاري العديد من الآثار على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي يمكن إجمال أهم هذه الآثار من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية: معدلات التضخم، التجارة الخارجية بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، معدلات الاستثمار والادخار العائلي، معدلات البطالة.

د- آثار الأزمة المالية العالمية على أسعار الصرف العالمية: حيث كان لعقود الخيارات دور كبير في اضطراب أسعار الصرف في الأسواق الدولية وفي تدهور قيمة العملات لبعض الدول، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية مثل النفط والسلع الغذائية خاصة القمح والسكر وأسعار السلع الصناعية مثل الحديد والاسمنت وأسعار الذهب، بل إن أسعار النفط وصلت في بداية شهر سبتمبر إلى 147 دولار وهو أعلى سعر وصلت إليه أسعار هذه المادة في التاريخ.

هـ- آثار الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الاتحاد الأوروبي: شهدت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي عدة تغيرات في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

4- أزمة الديون السيادية:

تعتبر أزمة الديون الأوروبية (أزمة منطقة اليورو) امتداداً وانعكاساً للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتمثلت في بدايتها في ثقل ديون الحكومة اليونانية ثم تليها إيرلندا، إسبانيا واقتربت من فرنسا.

✚ تشخيص أزمة الديون السيادية:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة .
أما أزمة الديون السيادية هي الحالة التي تواجه فيها الدولة تزايدا مستمرا في مستويات ديونها بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير مستدامة (غير قابلة لسداد) ما يؤدي في النهاية بالدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها وإعلان عجزها أو حتى إفلاسها ويمكن تتبع أزمة الديون السيادية من خلال المراحل الخمس التالية¹:

في المرحلة الأولى: ترتفع مستويات الدين القائم على الدولة نتيجة مجموعة من العوامل المسببة لتضاعف الدين، التي يمكن أن تكون بسبب ضعف المالية العامة للدولة نتيجة عدم كفاية الإيرادات الضريبية أو انخفاض كفاءة عملية تحصيلها أو ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو لا يتماشى مع قدرتها على جمع الضرائب... الخ ويترتب على استمرار هذه الأوضاع استمرار ارتفاع الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

في المرحلة الثانية: ترتفع درجة القلق في الأسواق نتيجة تفاقم مستويات الدين القائم على الدولة، وهو ما يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمرين بسندات الدولة، نظرا لتراجع الثقة بقدرتها على خدمة ديونها الأمر الذي يدفعهم إلى طلب معدلات أعلى من العائد على سندات الدين الخاصة بالدولة لمواجهة ارتفاع مخاطر توقفها عن خدمة الديون، ويعني ذلك بالتالي ارتفاع معدلات الفائدة على إصداراتها الجديدة من السندات.

في المرحلة الثالثة: ترتفع تكلفة خدمة الدين نتيجة لارتفاع مستويات الدين القائم على الدولة من ناحية وارتفاع معدلات الفائدة على السندات الجديدة من ناحية أخرى، ومن ثم تكون المحصلة النهائية لذلك هي ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو أكبر ومن ثم ارتفاع العجز المالي إلى الناتج في الدولة.

في المرحلة الرابعة: يترتب على ارتفاع تكلفة الاقتراض محاولة الدولة السيطرة على إنفاقها العام من خلال محاولة زيادة الضرائب أو رفع درجة كفاءة التحصيل لها، أو من خلال طلب المساعدة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، أو تلجأ الدولة إلى خيار التقشف، حيث تقوم الدولة بتخفيض مستويات الإنفاق بهدف السيطرة على العجز المالي ومن ثم النمو في الدين العام للدولة، غير أن تلك السياسة يترتب

¹-رؤوف خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية علوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص ص 59-60.

عليها انخفاض معدلات النمو وقد تدخل الدولة في حالة كساد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج.

في المرحلة الخامسة: ونتيجة لهذه التطورات يصبح من الصعب على الدولة أن تقوم بخدمة دينها القائم ويقل إقدام المستثمرين على شراء سندات الدولة وهو ما قد يؤدي إلى توقف الدولة عن خدمة ديونها، حتى ينتهي الأمر بالدولة إلى إعلان إفلاسها.

✚ أسباب أزمة الديون السيادية:

يمكن حصر الأسباب الرئيسية لظهور أزمة منطقة الأورو في العناصر التالية¹:

العجز الهيكلي في الميزانيات العمومية:

ذلك أنه بسبب الأزمة العالمية، بلغت نسبة العجز في الميزانية 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في الفترة التي تلت الأزمة أي من 2007 إلى 2010 لدول منطقة الأورو مجتمعة، بينما كانت هذه النسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة

• ديون عمومية مفرطة وارتفاع معدلات الفائدة:

تعرف الديون العمومية بأنها مجموع التعهدات المالية التي تمت تحت صيغة قروض بنكية، أو إصدار سندات حكومية أو أدونات الخزينة المصدرة من طرف الدولة أو الجماعات المحلية والمؤسسات التابعة للدولة وهيئات الضمان الاجتماعي، وتعد نسبة معتبرة من الديون العمومية قابلة للتداول في الأسواق المالية. وتتشكل الديون العمومية في أغلب الأحيان من تراكم عجز الميزانية العمومية السنوية، حيث تلجأ الدولة والهيئات الإدارية التابعة ليا إلى الاستدانة لتغطية العجز المسجل في الميزانية أو تمويل مشاريع ضخمة مستقبلية، وقد نصت معاهدة ما يستريخت على أن لا تتجاوز نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 60% لكل دولة من دول أعضاء منطقة اليورو، غير أن أغلب الدول الموقعة على المعاهدة لم تحترم هذه النسبة.

• دور وكالات التصنيف الائتمانية:

لعبت وكالات التصنيف الائتمانية دورا كبيرا في أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو، فقبل إقراض أي دولة تأخذ المؤسسات الدولية والدائنون في الأسواق الدولية بعين الاعتبار مستوى قدرة حكومتها على سداد ديونها بناء على وضع موازنتها من حيث معدلات العجز الناتجة عن الفارق بين الإيرادات والنفقات وحجم العجز مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

¹- العيد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-64.

ويبقى الضمان الوحيد لحماية حقوق الدائنين للحكومة هو المخاطر التي تهدد هذه الأخيرة بفقدانها المصدقية والاستجابة للمعايير الدولية للحصول على القروض، وهي مرتبطة بالأساس بتنقيط دائنية الدولة، ويؤدي بلوغها مستوى متدني إلى احتمال عجز الحكومة المعنية عن الاستدانة مستقبلاً مما يرفع من سعر الفائدة على القرض.

آثار أزمة الديون السيادية

لقد خلفت هذه الأزمة آثار وخيمة وتتمثل في¹:

- ارتفاع مستوى الديون العمومية: لقد ارتفع مستوى المديونية العمومية بسبب عمليات مساندة البنوك وتحفيز النمو؛

- أصرت حكومات بعض الدول على أن تتخذ الحكومة اليونانية إجراءات تقشفية حادة، أدت إلى تراجع في النمو الاقتصادي، و بالتالي تناقص دخل الدولة وتراجع قدرتها على الوفاء بمتطلبات الدين كما كان لهذه الإجراءات تداعيات اجتماعية شديدة، أدت إلى تصاعد الغضب الشعبي، واندلاع الإضرابات والمظاهرات التي تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي، أما تصاعد الأزمة اليونانية فقد أدى إلى تكلفة أكبر عادت على أوروبا والعالم وكانت أكبر بكثير مما لو كانت دول أوروبية قد قدمت الدعم المالي المناسب في الوقت المناسب؛

- إن تراجع اليونان عن سداد ديونها بشكل منتظم دفع إلى ارتفاع المخاوف بشأن قدرة اقتصاديات أكبر مثل إيطاليا و إسبانيا، على الوفاء بالتزامات ديونها السيادية أيضاً، وقد أدت هذه المخاوف إلى إعادة تصنيف الموقف الائتماني لإيطاليا، مما رفع من سعر الفائدة الذي تستطيع الاقتراض به من القطاع الخاص؛

- انخفاض النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو وخاصة مقارنة بباقي العالم؛

- وجدت دراسة لمعهد Insee² باستخدام النموذج الدولي NiGAM أن أزمة الديون السيادية أثرت سلباً على الاستثمارات في المنطقة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة التي تعمل على حفظ معدلات النمو ولقد تم تسجيل ما بين 0.9 و 1.4 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 في إيطاليا وإسبانيا على التوالي، بينما هذه الأسعار قد ساعدت على رفع النمو في فرنسا وخاصة في ألمانيا بسبب هروب الأموال لديونها العمومية كملجأ أكثر أماناً؛

¹-بوعروج لمياء، الاقتصاديات الأوروبية في مواجهة الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، 2017، ص 440-444.

²-معهد Insee: باللغة الفرنسية Institut National de la Statistique et des économiques وهو معهد وطني فرنسي يقوم بالدراسات والإحصاء الاقتصادي.

- في مواجهة هذه الأزمة قامت الدول المعنية مثل اليونان باتخاذ تدابير تقشيفية هامة هذه التدابير الخاصة بالميزانية في الأجل القصير أدت إلى إحداث أثر سالب على النشاط الاقتصادي لأنها ضغطت على حجم الطلب وترى الدراسة لمعهد Insee أن هذا ماساهم في خفض معدل النمو الناتج الداخلي الخام لأكثر من نقطة سنة 2012 في كل من إيطاليا و اسبانيا و 0.8 نقطة في فرنسا فهذه الإجراءات كانت ذات آثار عميقة داخل الدولة قليلة خارجها؛

- أدت أزمة المديونية الأوروبية إلى ارتفاع الأسعار عموما، نظرا لانخفاض حركة الأسواق وظهور ملامح للركود الاقتصادي العالمي؛

- أدت الأزمة إلى تخفيض التصنيف الائتماني لبعض الدول الأوروبية وهذا يعتبر مؤشر خطير، إذ انه حد من فرص هذه الدول في جذب الاستثمارات الضرورية إليها؛

- انعكست الأزمة في اختلافات أسعار الفائدة على الديون السيادية بين بلدان منطقة اليورو وكانت أثقل على بلدان الجهة الجنوبية من المنطقة؛

- اثر الركود الاقتصادي تسببت فيه هذه الأزمات سلبا على عملية التشغيل فارتفعت معدلات البطالة خاصة في الدول الأكثر تضررا ووصلت نسا عالية بسبب إفلاس وغلق عدد من الشركات وتسريح العمال في العديد منها وهذا نظرا لنقص الطلب الداخلي الذي نتج عن الأزمات المتتالية وانكماش النشاط الاقتصادي تبعا لذلك؛

- إن اليونان في حالة عدم التمكن من الوفاء من بالتزامات الدين كانت ستضطر لإعلان إفلاسها، وبالتالي ظهور احتمالية انسحابها من اليورو وإعادة إصدار عملتها المحلية لكي تستعيد القدرة على إصدار النقود وانقاد اقتصادها من الانهيار الكامل.

5-الأزمة التركية 2018: هي أزمة عصفت بتركيا ولازالت مستمرة حتى يومنا هذا؛ وذلك بسبب التدايعات الدولية التي لحقت ومست البلد عقب انهيار عملته ووصولاً لمراحل متدنية للغاية لم يسبق وأن وصلت لها.

🚩 تشخيص بالأزمة:

وتمثل هذه الأزمة اساسا في إغلاق قيمة الليرة التركية مقابل باقي العملات على رأسها اليورو والدولار وتميزت بارتفاع التضخم وارتفاع تكاليف الاقتراض مقابل التخلف عن سداد القروض بشكل عام¹.

¹تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني التالي: [https://:De al-ain .com;proposé par Googlel s.d](https://De-al-ain.com/proposé-par-Googlel-s.d) ذلك يوم

السبت 15 ماي 2021 على الساعة 19:00.

أسباب الأزمة التركية 2018:

- ✓ هناك مجموعة من الاسباب التي تعاقبت على تركيا والتي جعلتها تدخل في هذه الأزمة وهي كما يلي¹:
- ✓ ارتفاع تكاليف التمويل في تركيا حيث بدأ الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في زيادة أسعار الفائدة، بالإضافة إلى ذلك بدأت تصورات المستثمرين حول الجدارة الائتمانية لتركيا في التغير؛
- ✓ طفرت البناء في تركيا والسياسات المالية والنقدية التوسعية في الأشهر التي سبقت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في يونيو 2018؛
- ✓ أدت التوترات السياسية المتزايدة بين تركيا والولايات المتحدة إلى تزعزع ثقة المستثمرين؛
- ✓ انخفاض قيمة الليرة وانخفاض قيمة العملة هذا آدا إلى ارتفاع القيمة الاسمية لديون تركيا وهذا ما ادا إلى تخوف المستثمرين بشأن القدرة على تحمل الديون في تركيا، مما جعل المستثمرين أكثر إحجاما عن الاستثمار ودفح قيمة الليرة إلى الانخفاض بشكل أكبر؛
- ✓ في 10 اغسطس 2018، ألمح الرئيس ترامب إلى مخاوف بشأن انخفاض قيمة الليرة عندما أعلن على تويتر مضاعفة التعريفات الجمركية على الصلب والألمنيوم على الواردات التركية بموجب البند 232 لمخاوف تتعلق بالأمن القومي وبعد تغريدة الرئيس على الفور تقريبا انخفضت الليرة التركية بشكل ملحوظ.
- ✓ وكذلك من بين الأسباب الرئيسية لحدوث وتدهور هذه الأزمة²:
- ✓ الإفراط في الحساب الجاري ؛
- ✓ التعثر عن سداد الديون بالعملات الأجنبية؛
- ✓ وترافق ذلك سياسة الرئيس رجب أردوغان وأفكاره غير التقليدية حول سياسة أسعار الفائدة.

آثارها:

- ✓ كان لأزمة العملة في تركيا آثار وتداعيات على الاقتصاد وتمثلت في³:
- ✓ أدت أزمة العملة في تركيا إلى موجة من التخلف عن السداد عبر البنوك والشركات التركية، التي

¹- congressional research service, 2018. www.crs.gov

تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني يوم السبت 15 ماي 2021 على الساعة 19:00.

²- تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.alliedacademies.org/jornal-finance-markting>

السبت 15 ماي 2021 على الساعة 19:15.

³- congressional research service, 2018. www.crs.gov

تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني يوم السبت 15 ماي 2021 على الساعة 19:00

تضاعفت ديونها تقريبا للدائنين الأجانب منذ عام 2010 ؛

✓ تجعل أزمة العملة مدفوعات الديون صعبة لسببين وهما:

- أدت التغييرات في العملة إلى زيادة ديونها من حيث الليرة من حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب من 80% من الناتج المحلي الإجمالي على مدار 2018؛
- يعني فقدان ثقة المستثمرين أن البنوك والشركات قد تواجه مشكلة وذلك في سداد ديونهم القديمة عن طريق تأمين قروض جديدة، وإجبارهم عن سداد ديون ربما لم يكونوا يخططون لها.
- ✓ أزمة العملة تعرض البنوك الأوروبية لتركيا بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية القوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار المصرفي في أوروبا سلبا على الولايات المتحدة الأمريكية.

خلاصة الفصل الأول:

تتضمن الأزمات المالية توليفات مختلفة من المشاكل النقدية والمصرفية ومشاكل الديون، وعلى هذا الأساس تعددت مفاهيمها مع تعدد أنواعها وأشكالها. وعموماً هناك أربعة أشكال للأزمات المالية هي أزمات العملة، الأزمات المصرفية، أزمات الديون، وأزمات الأسواق المالية، وتتسم تلك الأزمات بدرجة كبيرة من الترابط بينها، أو التتابع في بعض الأحيان، إذ قد تتزامن أزمات العملة والبنوك والدين في وقت واحد.

لقد عرف الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات العالمية التي رافقت مختلف مراحل تطور نظام النقد الدولي، بداية من أزمة الكساد الكبير، وأزمة أمريكا اللاتينية المتمثلة في أزمة المكسيك، البرازيل والأرجنتين، ثم أزمة جنوب شرق آسيا وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية، هذه الأزمات لم تنتج عن سبب واحد، وإنما هناك جملة من الأسباب والظروف التي تضافرت وتشابكت لإحداثها، كالإفراط في منح الائتمان، التقلبات في شوط التبادل التجاري وفي معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، ضعف الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية وغياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات، إلى جانب مكونات وهيكل التدفقات الدولية لرأس المال.

ونظراً لتكرار الأزمات المالية وحدتها واتساع نطاقها، فقد أصبحت من أهم المواضيع إثارة للجدل والنقاش، وهو ما يفسر تعدد واختلاف التوجهات والمدارس الاقتصادية التي حاولت تفسيرها، كما أن للأزمات المالية آثار سلبية خطيرة مست الدول المعنية، وامتدت لتشمل دول أخرى متقدمة ونامية.

وعموماً يمكن القول أن الأزمات المالية ليست وليدة النظام المالي الدولي الراهن، إلا أن أهم ما يميز الأزمات المالية الراهنة هو ظاهرة الانتشار السريع أو ما يطلق عليها بالعدوى المالية، وهذا ما دفع بالمؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية إلى البحث عن أداة للتنبؤ أو الحد من تداعياتها وهو نظام الإنذار المبكر.

الفصل الثاني:

نظام الإنذار المبكر

المبحث الأول: نظام الإنذار المبكر وآلية عمله

المبحث الثاني: مؤشرات نظام الإنذار المبكر ونماذجها.

تمهيد:

في ظل الأزمات المصرفية المتعاقبة التي شهدتها مختلف الدول، بدأ المجتمع الدولي يطالب صندوق النقد الدولي بضرورة إيجاد حلول وإمكانية التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، من هذا المنطلق بدأ الاهتمام بمحاولة إيجاد وتطوير مؤشرات للإنذار المبكر لهذه الأزمات حتى يتسنى التوقع والتنبؤ بإمكانية تعرض الجهاز المصرفي لها ومن ثمة اتخاذ التدابير الملائمة، ووضع سياسات الاستجابة السريعة، وبالتالي الحد من الآثار الضخمة للأزمات.

المبحث الأول: نظام الإنذار المبكر وآلية عمله

حفزت الأزمات المالية والمصرفية التي مست مختلف الاقتصاديات، الباحثين على العمل على محاولة بناء وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، يمكن بواسطتها تتبع تغير سلوكيات عدد من المتغيرات الاقتصادية والتي ترسل إشارات باحتمال حدوث أزمة.

المطلب الأول: تعريف نظام الإنذار المبكر وأهميته.

ظهرت على المستوى الدولي تحديات جديدة أمام صانعي السياسات نتيجة لاندماج الأسواق المالية و التي تنتم بضعف قدرتها على رصد نشوء الأزمات، و هذا ما يظهر من خلال تجارب الأزمات المالية السابقة فشرع الباحثون في دراسة القوى التي تؤدي إلى وقوع الأزمات المالية من خلال محاولة وضع نظم للإنذار المبكر تظهر بوادر الأزمات، فهي عبارة عن ترجمة للمعلومات إلى مقاييس مركبة تقيس مدى حساسية التطورات المحيطة باعتماد منهجية واضحة.

وفيما يلي سوف يتم عرض مجموعة من التعاريف مع بيان أهمية هذا النظام.

أولاً- تعريف نظام الإنذار المبكر

ويقصد به رصد وتسجيل إشارات وتحليلها، والتي توحى بعلامات أزمة تلوح في الأفق أو اقتراب وقوع أزمة حقيقية شديدة، وهذا النظام مهمته الحقيقية التفرقة بين الإشارات التي تشير إلى قرب وقوع الأزمة وبين الأحداث العرضية والضوضاء الناتجة عن مشكلات عادية تواجهها المؤسسة في عملياتها اليومية.

ويعرف أيضا بأنه "تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغيره لبلد ما، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما، حيث يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات التي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني"¹.

¹-روايح عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص13.

يمكن تعريف أنظمة الإنذار المبكر على أنها "مجموعة من الإجراءات، الأنظمة، المؤشرات... الخ، التي تقوم بتحليل المعلومات والبيانات اللازمة لتشخيص المؤسسات المالية المعرضة للخطر، الأخطار التي تتعرض لها هذه المؤسسات أو عملائها أو بقية مؤسسات النظام المالي، وتسمح كذلك باستباق ظهور الأزمات"¹. ويرى بيكمان (Beckman 2006) إن "علم نظم الإنذار له خمسة أبعاد وهي: متغيرات النظام، فترة العينة، بلدان العينة، إلى جانب تعريف الأزمة وطريقة تطبيق هذا النظام، وكل نظام للإنذار المبكر هو مزيج من هذه الأبعاد الخمسة، وطريقة تطبيقها هي عادة نموذج اقتصادي قياسي"².

كما يعرف صندوق النقد الدولي نظم الإنذار المبكر على إنها "نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من طرف الصندوق في سعيه للتنبؤ بأزمات العملة قبل حدوثها. وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية وتستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها إن تتسبب في حدوث الأزمات. ويشير صندوق النقد الدولي إلى إن الإطار المنهجي العلمي التجريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير (التي تظهر تغيرا غير طبيعي في سلوكها في حالة الأزمات)، بينما تركز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة"³.

ويجب بالتالي النظر إلى عملية الإنذار المبكر على إنها وتعكس عملية الإنذار المبكر بوجه عام مجموعة من المفاضلات، المفاضلة في الأساس بين التعقيد والكفاءة والمفاضلة أيضا بين الاتساق الزمني والأهمية، وبين مواطن الضعف المطلقة والنسبية. وتهدف عملية الإنذار المبكر إلى تحديد مواطن الضعف وليس توقع الأزمة التالية، فقد ثبت إن نماذج التنبؤ بالأزمات لا تحقق نتائج مرضية أداة إنذار وليس أداة تنبؤ بالأزمات.

يشير مفهوم نظم الإنذار المبكر إلى مجموعة مؤشرات تتسم بالقدرة على التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها وتوجيه النظر للمخاطر العديدة المصاحبة لأنشطة البنوك، والاكتشاف المبكر لها لكي يساعد متخذي القرارات وواضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر، إلى جانب ذلك منع تكرار حدوث المخاطر"⁴.

¹-قلادي نظيرة، مدى فعالية نظام الإنذار المبكر في قياس الاستقرار المالي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، 2017، ص321.

²-العيد صوفان، الطيب بولحية، فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 33، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017، ص137.

³-نفس المرجع، ص240.

⁴-عقون عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص211.

ويرى فؤادا علوان "بأن نظم الإنذار المبكر هي عبارة عن آلية تعمل على ترقب تغيرات مؤشرات لحدوث أزمة مالية، إذ ترسل نظم الإنذار المبكر إشارات عند قيم معينة لتلك الإشارات وإن نتائج الإنذار المبكر يمكن أن تكون وفق أربع احتمالات وهي كما يلي¹:

- **التوفيق:** حيث يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
- **الفشل:** حيث لا يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
- **الإنذار الكاذب:** إذ يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة، فيعتقد إنه هناك أزمة وشبكة الوقوع بينما لا تقع الأزمة أصلا.
- **الرفض الصحيح:** حيث لا يتم اكتشاف إشارات بوقوع الأزمة ولا تقع الأزمة بالفعل.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي الذي يوضح مصفوفة إشارات الإنذار المبكر

الجدول رقم(1): رسم توضيحي لمصفوفة الإنذار المبكر

	حدوث أزمة خلال الفترة القادمة	لا يتم حدوث أزمة خلال الفترة القادمة
توجد إشارات الإنذار	التوفيق	الإنذار الكاذب
لا توجد إشارات الإنذار	الفشل	الرفض الصريح

المصدر: بلقطة ابراهيم، حريري عبد الغاني، مطاي عبد القادر، فعالية نظام الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية، العدد4 ، جامعة الشلف ، الجزائر، 2017، ص34.

من خلال التعاريف السابقة لنظم الإنذار المبكر، يتبين إنها متباينة من طبيعتها (آلية، أساليب، تصاميم، أدوات أو نماذج)، كما اتفقت كلها على إن الغرض من نظم الإنذار المبكر هو رصد عدد من الإشارات تنبئ بحدوث خلل ما².

وعليه فإن نظام الإنذار المبكر هو عبارة عن آلية تعمل على ترقب تغير مؤشرات بحدوث أزمة مالية، إذ ترسل إشارات عند قيم معينة لتلك المؤشرات.

¹- بلقطة ابراهيم، حريري عبد الغاني، مطاي عبد القادر، فعالية نظام الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية، العدد4 ، جامعة الشلف ، الجزائر، 2017، ص ص33-34.

²- العيد صوفان، بولحية الطيب، مرجع سبق ذكره، ص240.

ثانياً- أهمية نظام الإنذار المبكر:

يرتكز تعريف نظام الإنذار المبكر على تعريف واضح للأزمة ومصدرها، فهناك النظم التي تهدف إلى التنبؤ بالأزمات التي مصدرها القطاع البنكي، وأخرى مصدرها المديونية الخارجية أو سعر الصرف أو أي مزيج بينهم.

إن الهدف من إيجاد نظام إنذار مبكر هو تدارك أو تجنب الأزمات من خلال وضع سياسات الاستجابة السريعة، من وجهة نظر متخذي السياسات فإن نظام الإنذار المبكر وسيلة معالجة للأحداث الطارئة قبل وقوع السيناريو السيئ، وبالتالي تجنب التكاليف المالية المفرطة التي قد تتجم عن الأزمات، وهنا يظهر النظام على أنه أداة مفيدة لسياسة الحماية والوقاية والتي تمكن الحكومات من تطبيق السياسات في المراحل الأولى قبل تطور الأزمات، حيث إن الدراسات التجريبية والتطبيقية وخبرة البلدان تشير إلى إن التدخل في بداية الأزمة أفضل وذو نتائج ايجابية على إخماد الأزمات أو التخفيف من آثارها.

ما تساعد نظم الإنذار المبكر على ما يلي¹:

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛
- التعرف المستمر على نظم المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها المشاكل أو يحتمل وقوعها في مشكل،
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛
- توجه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك،

وتبرز أهميته أيضا في²:

- معرفة وقت حدوث الأزمة، لكن موعد حدوث الأزمة يبقى مجهولا في أغلب الأحيان؛

¹-هدوقة حسبية، كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 21، 2018، ص60.

²-العيد صوفان، بولحية الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص241-242.

-يعطينا تفصيلا تاما على كافة البيانات بصفة دورية مما يساعد على الرقابة التامة، وكذا نظام مختصر لمتخذ القرار؛

-ارتباط نظام الإنذار المبكر بظاهرة عدوى انتقال الأزمات المالية وآليات انتقال الأزمة وهذا من خلال معرفة مميزات اقتصادية البلدان التي تعرضت للعدوى

وفي الأخير يمكن القول أهمية نظم الإنذار المبكر تكمن بأنه يمثل أداة تتسم بالديمومة و الاستمرارية للتوجيه و التحذير و الإنذار كل من صانعي السياسات و متخذي القرارات باحتمال تعرض الاقتصاد للأزمات، و تتدرجهم باحتمال الحدوث بوقت مبكر لاتخاذ ما يلزم من استراتيجيات و إجراءات وقائية و احترازية ضد الأزمة¹.

المطلب الثاني: آلية عمل نظام الإنذار المبكر واستخداماته

أولاً- آلية عمل نظام الإنذار المبكر:

يحتاج تصميم نظام الإنذار المبكر إلى تحديد المجالات التي سيغطيها النظام والتي تأخذ أولوية مرتفعة في تركيبة ملف المخاطر بمعنى إن النظام يجب إن يتعامل مع المجالات مرتفعة المخاطر والتي قد تكون مصدرا محتملا للآزمات، وهناك ثلاث خطوات رئيسية وتتمثل في²:

➤ الخطوة الأولى:

في هذه المرحلة يجب تحديد أي الأحداث ينبغي الإنذار منها، فتصميم النظام يحتاج إلى تحديد المجالات التي سيغطيها، والتي تأخذ أولوية كما اشرفنا سابقا، وعليه فإن تحديد الإطار العام للنظام هو الخطوة الأولى، ونعني بالإطار العام اختيار المؤشرات القائمة والتي تعكس حالة المخاطرة وتمثلها بشكل مناسب، بحيث تعتمد عملية اختيار المؤشرات على النظرية الاقتصادية والتجارب العملية السابقة.

¹-لطرش ذهبية، كتاف شافية، دور برنامج الإنذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد1، 2018، ص7.

²-العبد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص ص93-94.

ويمكن تصنيف المؤشرات التي يجب تحديدها إلى ثلاثة أصناف فنجد المؤشرات الهيكلية، المؤشرات المسرعة (تعمل على تسريع تطور الخطر) وهي متغيرات كامنة تتطور بمجرد وجود حدث جديد فتطوره إلى أزمة، والمؤشرات المثيرة (مثيرات خارج النظام تشعل أزمة داخل مجالات النظام).

تعتبر خطوة اختيار المؤشرات من أهم خطوات بناء نظام الإنذار، ولها دور كبير في فعاليته وقدرته على إظهار الإشارات وتوقع الخطر.

➤ الخطوة الثانية:

بعد تحديد الأزمة ونوع المؤشرات الملائمة تكون الخطوة الموالية هي استحداث مجموعة من الأدوات التحليلية المناسبة، وينبغي إن تجمع هذه الأدوات بين التحليل الكمي والأساليب الأكثر اعتمادا على التجريب، مثل المشاورات الموسعة والأحكام الانسيابية،

ويتمثل دور الأدوات الكمية في:

-توفر وسيلة للبحث بصورة نظامية عن أوجه التعرض للخطر.

-تتقصى الارتباطات التي يمكن إن تسمح للأزمة بأن تتحول وتنتشر عبر القطاعات، الأسواق والبلدان.

-تحدد كلا من احتمال وانعكاسات تجسد الأزمة .

-تضبط وتوجه استخدام الأحكام.

➤ الخطوة الثالثة:

وتتمثل في¹:

وهي تتضمن عملية التقييم الإحصائي والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية تتم مناقشتها من قبل أصحاب الخبرة وذوي الكفاءة لتحديد مدى واقعية تلك النتائج وترابطها.

¹-العيد صوفان، غريبي أحمد، مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، 2017، ص68.

ثانياً - استخدام نظام الإنذار المبكر:

بعد تحديد الخطوات الواجب إتباعها من أجل وضع وبناء نظام إنذار مبكر، تأتي مرحلة أخرى وعي تفعيل هذا النظام من خلال وجود فريق عمل كفء، وتزويد النظام بالمعلومات، لتأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة تلقي النتائج وتحليلها كما يلي¹:

1- فريق العمل:

إن تجربة مستخدمي نظم الإنذار المبكر، تدل على إن أغلبية إشارات الإنذار تتمحور حول مؤشر ما مرة على مرتين في السنة، وعليه يتم رصد الإشارات التي تتكرر بانتظام، ولهذا تتطلب عملية الرصد والتحليل مجموعة من الخبراء للقيام بهذا، وهي تختلف حسب نوع النظام المستعمل.

إذا كان نموذج نظام الإنذار مبني على نموذج واحد ويتكون من القضايا الرئيسية، فيمكن استخدام خبراء خارجيين أو موظفين في الميدان للقيام بالمهمة بعد تدريبهم على ذلك، فالأفراد الذين يشكلون فريق العمل وبشكل جماعي يقومون بجمع الإشارات، ومقارنتها وتحليلها، فذا كان هناك اختلافا جوهريا في النتائج الحالية والسابقة يجب البحث عن نوع الاختلافات وأسبابها، وآليات الحد من التناقضات الموجودة بينها.

من خلال النتائج المتوصل إليها عند تحليل الإشارات يقوم فريق العمل بوضع كل بلد في الفئة المناسبة له، ثم يقوم بعد ذلك باختبار النتائج المتوصل إليها في كل بلد على حدا، وذلك على أساس خطر عدم الاستقرار، وبغض النظر عن فريق العمل المختار فإنه من الضروري إن يكون فريق العمل من الفئات ذوي الاختصاصات والتوجهات المختلفة، لتقديم تحليلات على أسس منهجية وبكل موضوعية، وذلك من خلال الاجتماعات الدورية والمشاورات التي يقومون بها، بالإضافة إلى ضرورة استعمال الطرق القياسية في تحليل الإشارات في الحد أو التقليل من الانحرافات التي قد تنتج.

2- المعلومة:

المعلومة قد تأتي من مصادر مفتوحة أو مغلقة، ولكن ليس مصدر المعلومة هو أساس المشكلة، فالمعلومة في اغلب الحالات تكون متوفرة لوجود هيئات عدة متخصصة في جمع المعلومات، إنما ما يهم هو اختيار

¹- العبد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص ص95-97.

الأهم من بين هذه المعلومات، وكيفية الاستفادة منها للاستجابة للإشارة التي ترسلها نظم الإنذار المبكر، كما إن اختيار المعلومات ذات الصلة مرتبط أساساً بنموذج نظام الإنذار الذي تم تصميمه.

3- النتائج:

إن النتائج النهائية تظهر توزيع الوحدات المقدمة لنظام الإنذار، وعادة ما تصنف الدول حسب الهدف من النظام، بحيث إذا كان هدف النظام هو اكتشاف الصدمات فإن البلدان تصنف على أساس إمكانية تعرضها للصدمات، وإن كان الهدف منه اكتشاف عدم الاستقرار فإنها تصنف على هذا الأساس، وهذه الطريقة في تصنيف الدول هي الأكثر شيوعاً والأسهل للإدارة والتخطيط والأكثر فعالية، وفي نفس الوقت هي الأكثر غموضاً باعتبار إنها تضع عنصر الزمن كمتغير خارجي، في حين إن الزمن يعمل مع تفاعلات الجهات الفاعلة وللتغلب على هذه المشكلة يجب شرح الآليات المرتبطة بعدم الاستقرار.

المطلب الثالث: أهم مناهج نظام الإنذار المبكر

يعتمد بناء نظام الإنذار المبكر على عدة نماذج بعضها كفي والآخر كمي ومن أهمها نظام الإشارات ونظام الأحداث، كما يعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

حيث قامت العديد من الدول والمنظمات المؤسسات الدولية والمحلية ببناء وتطبيق نماذج متكاملة للتنبؤ بالأزمات المالية، ذلك في محاولة منها لتجنب الآثار السلبية لتلك الأزمات على اقتصادياتها الوطنية والاقتصاديات الأخرى التي يمكن إن تطولها تلك الآثار، فسعينا لدراسة الأساليب والمناهج التي يمكن استخدامها في التنبؤ بالأزمات المالية، وما يمكن ملاحظته هو الفكر المالي يحاول طرح منهج متكامل لتحديد المؤشرات الدالة على وقوع الأزمات المالية.

إلا إنه هناك طريقتين مهمتين تستخدمان في تصميم نظام الإنذار المبكر¹:

¹- العبد صوفان، نفس المرجع السابق، ص ص 97-98.

أولاً- طريقة الأحداث:

طريقة الأحداث من الطرق الكيفية، تعتمد على التمثيل البياني للمتغيرات الاقتصادية والمالية، إذا ما ظهر فيها سلوكا غير طبيعي قبل فترة الأزمة مقارنة بفترة الاستقرار، هذه الطريقة يمكن إن تستعمل الاختبارات القياسية لاختيار حالة المتغيرات قبل الأزمة وخلال فترة الاستقرار من حيث الأسباب والنتائج .

تتطوي هذه الطريقة على ثلاث خطوات:

- الخطوة الأولى: تحدد فيها مراحل الأزمة، ببناء مؤشرات الأزمة ثنائية الحد (0,1)، بإعطاء القيمة "1" في حلة وجود أزمة، والقيمة "0" في حالة العكس أي حالة العكس عدم وجود أزمة.

- الخطوة الثانية: تحدد فيها إطار الأزمة لكل متغير، أي تحديد الزمن "t" قبل وبعد الأزمة، في الغالب تكون ثمانية عشر شهرا أو أربعة وعشرون شهرا أو ثلاث سنوات قبل الأزمة وبعدها.

- الخطوة الثالثة: تتم فيها مقارنة سلوك كل متغير خلال الإطار الزمني المحدد للأزمة، مع ما كان عليه خارج الإطار الزمني المحدد للأزمة، والهدف من ذلك هو الحصول على متوسط القيم لفترة الأزمة وفترة الاستقرار لقياس انحرافها، وتطبيق هذا على كل عينة الدراسة سيؤدي إلى تمثيل بياني لمتوسط قيم المتغيرات خلال فترة الأزمة وخارجها وانحرافات المعيارية خلال فترة الأزمة.

إن طريقة الأحداث تتميز بالبساطة وسهولة الاستخدام، فهي تسمح بمراقبة تغير سلوك خلال فترة طويلة، كما إنها لا تتطلب إجراءات ولا اختبارات قياسية معقدة، بل تتطلب فرضيات قليلة فيما يخص توزيع المتغيرات، ولكن في المقابل هناك عيوب لهذه الطريقة، وتتمثل خاصة في كونها تدرس كل متغير على حدا في فترة زمنية محددة، دون إمكانية قياس مساهمته في الأزمة مقارنة بالمتغيرات الأخرى، كما هو الحال في طريقة الانحدار الخطي وغير الخطي، على عكس الطرق القياسية التي تستعمل اختبارات الحساسية للتأكد من جودة نتائج، فإن في هذه الطريقة لا توجد طريقة لاختبار الملاحظات والنتائج المتوصل إليها، كما لا تدرس العلاقة بين المؤشرات والأزمة.

ثانيا- طريقة الإشارات (منهجية المؤشرات الرائدة)¹:

وينطوي على رصد مجموعة من المؤشرات الرائدة التي تتكرر بشكل كبير وتميل إلى إن تتصرف بشكل مختلف قبل الأزمة، ودراسة ما إذا كانت، فردية أو مجتمعة، قد بلغت قيمة العتبة التي ترتبط من الناحية التاريخية ببداية أزمة مالية وبالتالي، فإن التعرض للأزمة عندما يخرج متغير عن مستواه العادي بقيمة تتجاوز عتبة معينة، وهي إشارة بخطر انفجار أزمة خلال 24 شهر التالية والذي يسمى بأفق الإشارة، وفي هذه الحالة فإن الإشارة التي تتبعها الأزمة خلال 24 شهر التالية "إشارة جيدة" أما الإشارة التي تتبع بأزمة خلال نفس المجال الزمني تسمى "إشارة خاطئة" أو "ضوضاء".

الجدول رقم(2): مصفوفة مؤشرات الأزمات.

البيان	وقوع الأزمة بعد 24 شهر التالية	عدم وقوع أزمة بعد 24 شهر التالية
إصدار المؤشرات لإشارة	A	B
عدم إصدار المؤشر لإشارة	C	D

المصدر: العقون نادية؛ العولمة الاقتصادية والازمات المالية: الوقاية والعلاج، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012، ص 269.

الحالة(A): مؤشر جيد لأنه يصدر إشارات إنذار مبكر بحدوث أزمة وبالفعل تقع أزمة بعد 24 شهر التالية.

الحالة(B): المؤشر غير جيد لأنه يصدر إشارة إنذار مبكر بحدوث أزمة ولكنها لا تقع حتى بعد 24 شهر التالية (مؤشر كاذب).

الحالة(C): مؤشر غير جيد لأنه لا يصدر إشارة إنذار مبكر بحدوث أزمة ولكن تقع الأزمة بعد مرور 24 شهر.

الحالة(D): مؤشر جيد لأنه لا يصدر إشارة إنذار مبكر بحدوث أزمة وبالفعل لا تقع أزمة خلال 24 شهر.

ووفقا لمنهج المؤشرات الرائدة فإن بناء نظام الإنذار المبكر يمر بالخطوات التالية²:

¹-العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص ص268-270.

²-العقون نادية، نفس المرجع السابق، ص ص269-270.

الخطوة الأولى: تعريف الأزمة من خلال تحديد خصائص الوضع الذي يمكن إن يوصف بان أزمة كاملة للعملة أو للبنوك أو لكليهما أو أي نوع آخر من الأزمات.

الخطوة الثانية: اختيار مجموعة من المؤشرات الرئيسية فمثلا من بين مؤشرات الأزمات المختلفة مستوى الاحتياطات الأجنبية، نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الاحتياطات، سعر الفائدة الحقيقي، إضافة إلى أسعار الأسهم ونسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات. ولكل مؤشر ثلاث خصائص يجب أخذها بعين الاعتبار تتمثل في: المستوى، التغير والانحراف عن اتجاهه، وينتظر من المؤشرات التنبؤ بالأزمات خلال فترة زمنية تعرف باسم "أفق الإشارة".

الخطوة الثالثة: اختيار العتبات المؤشرات الرائدة حيث يرى تشوانغ إن "لكل مؤشر عتبة تقسم توزيعه بين المنطقة الطبيعية (العادية) والمنطقة غير الطبيعية (غير العادية) والتي تترافق مع وجود احتمال اشتداد الأزمات، فإذا لوحظ من نتائج المؤشر إنه يقع في المنطقة غير الطبيعية، فهذا المؤشر يعتبر كمرسل لإشارة إنذار.

الخطوة الرابعة: حساب نسب الإشارات الزائفة إلى تلك الحقيقية.

الخطوة الخامسة: اختيار القيم الحدية التي تقلل من الضوضاء إلى نسب الإشارة، وكلما زاد عدد المؤشرات التي تشير إلى حدوث أزمة، كلما ارتفع الاحتمال من إن هذه الأزمة من شأنها إن تحدث فعلا.

المبحث الثاني: مؤشرات نظام الإنذار المبكر

وهناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

المطلب الأول: مؤشرات نظام الإنذار المبكر

تشمل مؤشرات الإنذار المبكر الحيطة الكلية على جانبيين رئيسيين هما:

1- مؤشرات الحيطة الجزئية المجمع لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد.

2- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل.

الجدول رقم (3): مؤشرات نظام الإنذار المبكر

مؤشرات الحيطة الكلية	مؤشرات الحيطة الجزئية
1- النمو الاقتصادي: -مجموع معدلات النمو .	1-كفاية رأس المال: -نسب رأس المال التجميعية المعدلة.
2-ميزان المدفوعات: -عجز الحساب الجاري.	2-جودة الأصول.
3-التضخم.	3-مؤشرات المؤسسة المقرضة: -تركيز الائتمان القطاعي. -الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية. -القروض غير العاملة.
4-أسعار الفائدة والصراف: -التغلب في أسعار الفائدة والصراف. -مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية.	4-مؤشرات المؤسسة المقرضة: -نسبة الدين إلى، حقوق الملكية. -ربحية الشركات.
5-ازدهار الإقراض وسعر الأصول: -نويات ازدهار الإقراض.	5-سلامة الإدارة: -معدلات الإنفاق.
6-إطار العدوى: -العلاقة المتبادلة بين الأسواق العالية. -الآثار الجانبية للتجارة.	6-الإيرادات والربحية: -العائد على الأصول. -العائد على حقوق الملكية.
7-عوامل أخرى: -الإقراض والاستثمار الموجه -لجوء الحكومة للنظام المصرفي. -التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.	7-السيولة: -تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية. -التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك. -الودائع بالنسبة لإجمالي النقد.

المصدر: علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات-cbi.iq file

.15223204279994474

مؤشرات الحيلة الجزئية:

إذ تعتمد على مجموعة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية والتي تعرف بإطار (CAMELS)، والذي يغطي ملاءة رأس المال C ، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، السيولة L، الحساسية لمخاطر السوق S، يضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل ضمن (CAMELS). ويعرف مؤشر (CAMELS) بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني. وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي.

ويمكن تلخيص أهم مميزات معيار (CAMELS) بما يلي:

- 1- تصنيف المصارف وفق معيار موحد.
- 2- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- 3- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسة ، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
- 4- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- 5- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- 6- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- 7- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

لكن رغم هذه المميزات فإن تنفيذ نظام (CAMELS) يواجه عدة صعوبات على الصعيد العملي من بينها مشاكل رئيسة تقترب بكفاية رأس المال ومراقبة نوعية أصول المصرف. ومن الصعوبات الأخرى هو كون الإدارة متغير نوعي يصعب قياسه، وكذلك فإن العلاقة بين ربحية المصرف ويسره هي علاقة يصعب تفسيرها، فمثلا يمكن إن يعزى تحقيق المصرف لأرباح عالية نتيجة قبوله بمخاطرة عالية. أما عنصر السيولة فإنه يتأثر بعوامل مختلفة، من بينها مصادر التمويل وتباين آجال الاستحقاقات والإيرادات والإدارة السيئة

للسيولة على المدى القصير. وأخيرًا فيما يخص عنصر الحساسية، فهناك مشاكل عديدة ناجمة عن ازدياد تنوع عمليات المصارف ودخولها مجالات مثل صفقات صرف العملة وصفقات سوق الأسهم والسلع وحتى العقارات وتولد كل من هذه العمليات درجات متفاوتة من الخطر يصعب قياسها. وفيما يلي أهم مؤشرات الحيطة الجزئية¹:

أولاً - مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicators

تحدد هذه المؤشرات مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات التي من الممكن إن تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات. وتكمن أهميتها في إنها تأخذ بنظر الاعتبار أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف (foreign exchange risks) ومخاطر الائتمان (credit risks) ومخاطر أسعار الفائدة (interest rate risks)، فضلا عن احتساب البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات (financial derivatives).

ثانياً - مؤشرات جودة الأصول Asset Quality Indicators

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الأصول، كما إن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة. وعادة ما ينظر إلى تقييم جودة الأصول من خلال مؤشرات:

- مستوى إقراض المؤسسة.

- مؤشرات مستوى اقتراض المؤسسة.

ثالثاً - مؤشرات سلامة الإدارة Management Soundness Indicators

سلامة الإدارة هي مفتاح لأداء المؤسسات المالية، إلا إن معظم هذه المؤشرات تطبق في المؤسسات الفردية وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق.

رابعاً - مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings and Profitability Indicators

انخفاض نسب هذه المؤشرات يمكن إن يدل على وجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية على العكس من ذلك فإن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر.

¹ - موساوي أمال، صالحى أسماء، مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة الأزمات الاقتصادية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص ص34-36.

خامسا - مؤشرات السيولة Liquidity Indicators

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة والتي تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين المصارف والتمويل من البنك المركزي. كما يجب لمؤشرات السيولة إن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.

سادسا - مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk Indicators

وتتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، إذ إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة إلا إن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس (VAR) ،

1-مخاطر أسعار الفائدة: وهي تشير إلى مدى حساسية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

للمصرف للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة ، ويكون الأصل والخصم حساسا للتغير في سعر الفائدة إذا كان يمكن إعادة التسعير في مدة "زمنية معينة".

2-مخاطر أسعار الصرف: وهي المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون بالعملة الأجنبية ويحاول تجنبها أو تقليل مخاطرها، وتكون في سوق العملات الأجنبية.

3-مخاطر أسعار الأسهم: وتنتج عن تذبذب أسعار الأسهم، ويمكن حسابها من خلال نموذج التسعير الرأسمالي للأصول أو نظرية المضاربة في تسعير الأصول والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة.

4- مخاطر أسعار السلع: هناك أهمية كبيرة لمخاطر أسعار السلع بالنسبة للمؤسسات المالية المتنوعة، وهذه الأهمية تختلف من بلد إلى آخر على الرغم من إن الاستثمار. في أغلب المؤسسات المالية في السلع أو مشتقات السلع قليل إذ إن أسعار السلع ميالة للتغير نوعا ما أكثر أسعار الصرف والفائدة والأسواق غالبا ما تكون أقل سيولة.

مؤشرات الاقتصاد الكلي :

يؤثر ويتأثر الجهاز المالي بمجمل النشاط الاقتصادي، إذ إن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، وعليه يجب مراقبة بعض المتغيرات على مستوى الاقتصاد ككل ولاسيما تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف، وهذه العوامل تشمل ما يلي¹:

أولاً - النمو الاقتصادي Economic Growth

وتتكون من معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ إن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما إن تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي إلى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية.

ثانياً - ميزان المدفوعات Balance of PAYMENTS

يعد ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشراً على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما يؤثر سلباً على النظام المالي ولاسيما إذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الأجل، فضلاً عن إنه انخفاض نسبة الاحتياطيات في الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل تعد هي الأخرى مؤشراً على عدم الاستقرار في النظام المالي. كما تشير التجارب إلى إن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سبباً رئيساً في الأزمات المالية في الكثير من البلدان ولاسيما البلدان التي تتصف صادراتها بالتركز في سلع محدودة.

ثالثاً - التضخم Inflation

إن التذبذب في التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك إن التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار. كما إن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلباً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية.

رابعاً - معدلات الفائدة وأسعار الصرف Interest and Exchange Rates

يعد التذبذب في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية. و بشكل عام فإن ارتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن إن تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول

¹ - علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات cbi.iq file-15223204279994474

هذه المؤسسات وخصومها المالية. في حين إن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن إن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية.

خامساً - ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم Lending and Asset Price Booms

يعبر عن ازدهار الإقراض بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادةً قبل الأزمات المالية الحادة. أما فيما يخص ازدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار، إذ إن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية.

سادساً-العوامل الأخرى Other FACTORS

-الاقتراض والاستثمار الموجه:

إن توجيه الاستثمار والاقتراض بصورة إجبارية إلى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية تؤدي دائماً إلى تخصيص غير كفاء للموارد مما يؤثر سلبياً على درجة الإعسار في المؤسسات المالية.

-علاقة الحكومة بالقطاع المصرفي و الاختلالات في الموازنة:

إذ إن زيادة الائتمان الموجه من البنك المركزي إلى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المالي.

الجدول رقم (4) : الاختلاف بين الحيطة الكلية و الحيطة الجزئية

المؤشرات	الحيطة الكلية	الحيطة الجزئية
الهدف المباشر	تأثير الأزمات على نطاق المنظومة المالية الكلية	تأثير الأزمات على مستوى المؤسسات الفردية
الهدف النهائي	عدم التأثير على الناتج المحلي	حماية المستهلك(المستثمر/المودع)
أنواع المخاطر	جزئياً(الخارجية)	الذاتية
الارتباطات وإمكانية انتقال الأزمة عبر المؤسسات	مهم	لا صلة لها بالموضوع
معايير الضوابط الاحترازية	من حيث الشدة على نطاق المنظومة من أعلى إلى أسفل	من حيث المخاطر على المؤسسات الفردية من أسفل إلى أعلى

المصدر: العيد صوفان، محاضرات في مقياس الازمات المالية والمصرفية العالمية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019، ص117.

المطلب الثاني: نماذج نظام الإنذار المبكر المستخدمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية

❖ مؤشرات CAMELS : تتراوح درجات التصنيف في هذا النموذج بين " 1 " وهو أفضل و " 5 "

وهو ألسوأ وفي ما يلي التصنيفات التي يتم إعطاؤها للبنوك¹:

-قوي "1": يعني إعطاء هذا التصنيف للبنك بأنه يتمتع بمركز مالي سليم ولا يوجد عنه مشاكل جوهرية، وفي هذه الحالة فإن البنك يحتاج الى رقابة أقل من اعتيادية.

-مرضي "2": ويعني هذا التصنيف أن البنك يتمتع بمركز مالي سليم، إي أنه يوجد لديه العديد من المشاكل معروضة بصورة جيدة للإدارة وهي تحت السيطرة، وفي هذه الحالة فإن مستوى الرقابة المطلوبة على هذا البنك تكون رقابة اعتيادية.

- عادل "3": في هذه الحالة يوجد لدى البنك مشاكل حادة بحاجة إلى معالجة فورية من قبل الإدارة، وإذا لم تقم الإدارة بمعالجة هذا المشكل فإن الوضع سوف يتفاقم عند البنك، وعليه فإن مستوى الرقابة على البنك يجب أن تكون فوق اعتيادية، وقد يطلب من البنك في هذه الحالة برنامجا تصحيحيا.

-حدي "4": في هذه الحالة يوجد لدى البنك مشاكل حادة، وإذا لم يتم معالجة هذه المشاكل فإ ان البنك قد يتعرض للإفلاس، إن مستوى الرقابة المطلوبة على هذا البنك يجب أن تكون حثيثة، ويجب أن تتم زيارة البنك من قبل السلطات الرقابية على فترات متقاربة، يضاف إلى ذلك فإ ان السلطات الرقابية قد تطلب من البنك وقف بعض النشاطات.

-غير مرضي "5": في هذه الحالة يكون احتمال تعثر البنك أو إفلاسه مرتفعا، حيث أن المشاكل التي يعاني منها هي مشاكل حادة وغير مس يطر عليها من قبل إدارة البنك.

❖ نموذج المؤشرات:

أصل هذه الطريقة أنها طورت من أجل اكتشاف نقاط التحول في دورة الأعمال، وبعدها استعملت في اكتشاف الأزمات المالية، و تستعمل أساسا لرصد عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تظهر بسلوكيات بحيث تعطي القيمة واحد(1) في حالة الأزمة، وقيمة الصفر(0) في حالة العكس أي عدم وجود أزمة، وهذا بعد تحديد الإطار الزمني للدراسة.

ويقسم هذا النموذج المتغيرات على ثلاث قطاعات²:

¹-العبد صوفان، غريبي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص70.

²-العبد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص108-110.

✓ مؤشرات القطاع النقدي: كالمضاعف النقدي، سعر الفائدة الحقيقي، نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي... الخ؛

✓ مؤشرات القطاع الخارجي: كمعدل التبادل التجاري، تغيرات سعر الصرف، الاحتياطيات، الصادرات والواردات... الخ؛

✓ مؤشرات القطاع المالي: نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، الرقم القياسي لأسعار الأسهم... الخ؛

ويتم هذا النموذج وفق المعادلة التالية:

$$S_t^j = \begin{cases} 1 & S_j | X_t^j | | \bar{X}_t^j | \\ 0 & S_j | X_t^j | | \bar{X}_t^j | \end{cases}$$

والمؤشرات التي يتم الحصول عليها تكون ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): الحالات الناتجة عن استخدام طريقة الاشارات

	حدوث الأزمة خلال الفترة t	
B	A	المؤشر يكشف أزمة
D	C	المؤشر لا يكشف أزمة
B+D=	A+C =	إجمالي الأزمات التي سوف تحدث إجمالي الأزمات التي تحدث

المصدر: العيد صوفان، محاضرات في مقياس الأزمات المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير،

جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019، ص ص 109- 110

حيث:

A: تعبر عن عدد الشهور التي أصدر فيها المؤشر إشارات صحيحة، بمعنى أنها تعبر عن الشهور التي تم فيها إصدار إشارات من جانب المؤشر وتبع ذلك حدوث أزمة خلال t شهر.

B: تعبر عن عدد الشهور التي أصدر فيها المؤشر إشارات خاطئة، بمعنى أنها تعبر عن الشهور التي تم فيها إصدار إشارات من جانب المؤشر ولن لم يتبع إصدار تلك الإشارة حدوث أزمة خلال t شهر.

C: تعبر عن عدد الشهور التي لم يصدر فيها المؤشر أية إشارات لوقوع الأزمة، على الرغم من وقوع أزمة خلال t شهر.

D: تعبر عن عدد الشهور التي لم يتم خلالها إصدار أية إشارة لوقوع الأزمة، وبالفعل لم تقع أزمة خلال t شهر.

وعلى أية حال يمكن القول بأن الإشارات الصحيحة هي عند A و D ، ففي حالة A يكون بالفعل تم إصدار إشارة وتتبع بوقوع أزمة خلال t شهر، وفي حالة D لا يقوم المؤشر بإصدار أية إشارة بوقوع الأزمة وبالفعل لا تقع، فقد وجد من الناحية التطبيقية أنه لا يمكن أن يقوم مؤشر بإصدار إشارات صحيحة دون إصدار أية إشارة خاطئة.

يمكننا إضافة نسبتين أوليتين هما:

-نسبة الأزمات التي من الممكن لهذه العتبة التنبؤ بها وتساوي $(C+A)/A$

-نسبة الأزمات الخاطئة الممكن لهذه العتبة التنبؤ بها وتساوي $(D+B)/B$

وعليه يمكن بناء مؤشر مركب انطلاقا من الاحتمال الشرطي، هذا المؤشر المركب يطلق عليه مصطلح ضجيج الإشارات الجيدة.

$$\text{ضجيج الإشارات الجيدة} = \frac{(D+B)/B}{(C+A)/A}$$

يمكن حساب حالة الهشاشة في الاقتصاد في صورة كمية، بحساب عدد المؤشرات التي تعطي إشارات تدل على عدم الاستقرار، ويمكن معرفة قدرة السلطات على مواجهة أزمة مقبلة، فبمعرفة توزيع المؤشرات يمكن معرفة المستوى الحرج أي المنطقة الحرجة لهذه المؤشرات، وعندما تكون نسبة المشاهدات لها تظهر سلوكا غير معتاد بذلك يتم التنبؤ بقرب الأزمة ويكون من الصعب تجنبها، وعندما يتعدى فيها المؤشر (القيمة الحرجة) معبرا عن وضع أزمة يكون هناك احتمالين:

-الأول: أن الأزمة تقع في وقت محدد بعد إعطاء الإشارة، يمكن القول عن الإشارة أنها صحيحة.

-الثاني: أن الأزمة لا تقع في الوقت المحدد وبالتالي تكون الإشارة خاطئة، فقد وجد أنه من الصعب تحديدا بالتوقيت الدقيق والمناسب لتوقع حدوث أزمة مصرفية أو مالية.

❖ نماذج بروبيت Probit

يتم من خلال هذه النماذج تحويل المتغيرات (هذه المتغيرات يتم تحديدها بناء على اختبارات إحصائية بالتطبيق على اقتصادات الدول محل الدراسة) المستخدمة في التعبير عن الأزمة المالية أو المصرفية إلى متغيرات ثنائية، وذلك باستخدام عتبة محددة لتلك المتغيرات، حيث تعبر القيم الأعلى من هذه العتبة عن حالة أزمة وتأخذ القيمة " واحد" ، بينما تعبر القيم الدنيا عن حالة استقرار وتأخذ القيمة " صفر" ، بعد ذلك يتم تقدير احتمال حدوث أزمة مالية من خلال تقدير احتمال الحصول على القيمة واحد لمتغير الثنائي (وهي

القيمة المعبرة عن أزمة مصرفية (وذلك باستخدام نموذج انحدار بين المتغيرات المفسرة للمتغيرات الثنائية للأزمة المالية وهذه المتغيرات الثنائية¹ .

❖ -النموذج اللوجستي المتعدد المتغيرات:

يستخدم متغيرات الاقتصاد الكلي للمؤسسة المالية X كمداخلات لحساب احتمال وجود أزمة مالية Y وإخراج النتائج باستخدام نهج المقدر لوجستي، المناسب للإجابة على السؤال "ما هو احتمال حدوث أزمة مصرفية في السنوات t في المرات القادمة"².

حيث يربط النموذج اللوغارتمي احتمالية بروز أزمة مصرفية في اتجاه n متغير تفسيري، فاحتمال وقوع أزمة مصرفية يأخذ قيمة واحدة من n في مرحلة من الزمن، وتعطي قيمة النموذج اللوغاريتمي بالتوزيع السوقي التراكمي لتقييم المعطيات، ومعلم للوقت المناسب لذلك.

¹-العبد صوفان، نفس المرجع السابق، ص112.

²-هدوقة حسبية، مرجع سبق ذكره، ص ص34-35.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أشارت مختلف الدراسات إلى أن تجارب الدول في الأزمات، تكون في أغلبها مصدرها القطاع المالي تليها الأزمات الناجمة عن قطاع التجارة الخارجية، وأخرى ناجمة عن ضعف النمو الاقتصادي وتشوه هيكل الاقتصاد، لهذا كان موضوع نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية موضوع اهتمام العديد من المؤسسات المصرفية والمالية الدولية، فنظام الإنذار المبكر يقوم على دراسة احتمال حدوث أزمة مصرفية من خلال مراقبة سلوك عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية، فيهدف إلى تقييم وضع الجهاز المصرفي ومراقبة أدائه والكشف المبكر عن أية مشاكل أو صعوبات قد يتعرض لها لتمكين السلطات الرقابية لاتخاذ إجراءات وقائية أو مانعة لوقوع الأزمات.

تتبع أهمية مؤشرات نظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة أو مستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتحاد ما يلزم من لسياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، تسعى هذه النظم، لمعرفة ما إذا كانت احتمالات حدوث الأزمات، قد يصاحبها استجابة من قبل المؤشرات الرئيسية، وذلك من خلال النماذج المشار إليها سابقا.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لدور نظام الإنذار المبكر في التنبيه بالأزمة المصرفية في الجزائر 2000-2017

المبحث الأول: تطور الجواز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: دراسة قياسية لدور نظام الإنذار المبكر في التنبيه

بالأزمة المصرفية في الجزائر 2000-2017

تمهيد:

بعد التحليل النظري للأزمات المالية بصفة عامة، الأزمات المصرفية على وجه الخصوص، ونظام الإنذار المبكر وأهم مؤشراتته، سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة او بتصميم نموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومجموعة من المتغيرات المصرفية التي تؤثر على المصارف والبنوك، وتعتبر كمؤشرات بقرب حدوث أزمة مصرفية، وكذلك العمل على تحديد علاقة بين هذه المتغيرات واتجاهاتها أمام متغير الأزمة المصرفية وكل ذلك يتم على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري ويتم كل هذا انطلاقا من النظريات والأدبيات الاقتصادية التي تناولت الأزمات المصرفية ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها. وحتى يتسنى لنا بناء نموذج كمي يجب علينا صياغة نموذج مكون من معادلة خطية، وعموما يمر بناء أي نموذج قياسي بمجموعة من المراحل الأساسية تتمثل الأولى في تعيين النموذج (مرحلة إعداد الفروض)، ثم مرحلة تقدير المعلمات، تأتي بعدها مرحلة تقييم المعلمات وفي الأخير اختبار صلاحية النموذج ومقدرته على التنبؤ بالسلوك المستقبلي للظاهرة محل الدراسة، ولكن قبل ذلك سنتطرق إلى مدخل خاص بالجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للاستعمار الفرنسي، وبهذا لم تستطع مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، مما استوجب عليها القيام بمجهودات جبارة لبعث التنمية في عدت مجالات منها النشاط المالي والمصرفي حيث خلقت بعض المؤسسات الضرورية في الاقتصاد الوطني، وحاولت التكيف مع البعض الآخر كما أمت البعض منها، وأنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري

أولاً:

لقد مر النظام المصرفي الجزائري بثلاث مراحل وهي¹:

المرحلة الأولى: المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1986:

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963، وبذلك أنشأ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962.

وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المستندة لهذه الهيئة:

-يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة.

-بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها. بموجب المهام المسندة للبنك المركزي الجزائري في إطار القانون 62-441، نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك وبالتالي تم منعه من القيام بأي عملية مع الخواص إلا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية.

¹-تم الغطلاع على الموقع الإلكتروني التالي: www.slideshare.net

يوم الخميس 03 جوان 2021 على الساعة 20:00.

إن الفترة السابقة لعام 1986 قد أظهرت خلا على مستوى التنظيم وأداء النظام البنكي الجزائري، ويتمثل أصل هذا الخلل في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية وأولويتها وذلك وفقا لآليات وشروط تتحدد أصلا بآليات وأهداف التنمية ذاتها، وبين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ، وما يلزم المؤسسة للعمل من أجل تطويرها .

المرحلة الثانية: المرحلة الممتدة من 1986-1990:

أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به .

سجلت سنة 1986 الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذه جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض .

استعداد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحيته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية. بالإضافة إلى ذلك أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخبزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخبزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض .

وتشكل المصادقة على القانونين 01-88 و 04-88 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية، نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي .

وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم، وجاء قانون 06-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فبإمكانه إصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقبة مسيري التدفقات المالية من وإلى الخارج بالإضافة إلى مهامه التقليدية .

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد سنة 1990:

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي في نهاية الثمانينات اتضح انه لا يكفي للانخراط في عجلة اقتصاد السوق، مما استدعى المصادقة على قانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الذي أدخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي، سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك أو الهيكل الداخلي لبنك الجزائر.

ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض. وأهم تعديلاته

يشكل القانون رقم 10-90 الصادر في 14 جانفي 1990 والمتضمن قانون النقد والقرض، نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وتتمثل الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض ما يلي:

- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر وبين الخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود.

- منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرارا، وذلك من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض كسلطة نقدية ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنك والمؤسسات المالية، وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمات بنك الجزائر الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية.

- منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي.

- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.

1- تعديلات قانون النقد والقرض على مستوى هيكل النظام البنكي: وقد تم هذا التعديل وفق ما يلي¹:**أ- البنك المركزي:**

تعرف المادة 11 من قانون النقد والقرض 90-10 البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أصبح مند صدور القانون يتعامل مع غيره باسم "بنك الجزائر".

- ويخضع البنك المركزي الى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع غيره،

¹-بطامر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري أثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص 40-46.

- وراس ماله مكتب كلية من طرف الدولة ويتم تحديده بموجب القانون "المادة 14" كما أتيحت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك.

-يمثل البنك المركزي قمة النظام المصرفي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية ومن مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك والخزينة العمومية.
ب- البنوك:

اعتبر قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية وإجراء العمليات الموضحة في المواد 110 الى 113 من القانون بحيث تنحصر في النقاط التالية:
-العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور.
-القيام بمنح القروض.

-توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.
وإما الأمر 11/03 فلم يعرف صراحة البنوك التجارية ولكن لمح في ذلك في المادة 70 من القانون بالقول إن فقط البنوك هي المخولة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد 66-68 أي تلقي الودائع ومنح الائتمان، وأيضا خلق وسائل الدفع وإدارتها.

ج-المؤسسات المالية:

تعرف المادة 115 من القانون 90-10 بان المؤسسات المالية هي اشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الاموال من الجمهور، يمكن قول ان المؤسسات المالية لن يكون بإمكانها خلق نقود الودائع نظرا لطول آجال المدخرات الملتقطة.

د-الفروع الاجنبية:

اتاح قانون 90-10 انشاء فروع للبنوك والمؤسسات المالية الاجنبية ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح او الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من القانون. وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل.

وبسماح القانون الجديد لقيام فروع لبنوك ومؤسسات مالية اجنبية على التراب الوطني تكون الجزائر قد رجعت الى نظام الازدواجية المصرفية الذي كان سائدا قبل التأميمات لسنة 1967 .

هـ - المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 90-10 :

لقد اصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من 26 بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض، بالإضافة الى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات، ومن المؤسسات المالية التي انشئت عقب اصدار قانون النقد والقرض:

❖ البنوك الخاصة الجزائرية: وندج الخليفة بنك، البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA)، المجمع الجزائري البنكي (CAB)، البنك العام للبحر الابيض المتوسط (BGM).

❖ البنوك الخاصة الأجنبية: قام بالاعتماد على سبعة بنوك خاصة اجنبية وبنك مختلط وهم كالاتي: سيتي بنك، البنك العربي التعاوني، ناتكسي امانة بنكن الشركة العامة، بنك الريان الجزائري، البنك العربي ، البنك الوطني ، واخيرا بنك البركة المختلط حيث راس ماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة وذلك بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف السعودي .

❖ المؤسسات المالية: ويضم كل من البنك الاتحادي، السلام، فينالاب، مونا بنك، البنك الدولي الجزائري، سوفي ناس بنك والقرض الاجاري العربي للتعاون.

2-تعديلات على مستوى هيكل بنك الجزائر: وقد تم هذا التعديل وفق ما يلي¹:**أ-المحافظ ونوابه:**

يقوم المحافظ بادارة وتسيير ومراقبة البنك المركزي ويعاونه في ذلك 3 نواب ومن مهامه:

-حيث يقوم المحافظ بتمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية للدول الاجنبية والهيئات المالية الدولية. وينظم مصالح البنك المركزي ويحدد مهامها.

ب-مجلس النقد والقرض:

يتكون مجلس النقد والقرض من المحافظ رئيسا ونوابه ال3 كأعضاء و3 موظفين سامين ويعتبر انشاء مجلس النقد والقرض تحولا نوعيا ومعلما بارز في الاصلاحات المصرفية التي جاء بها قانون 90-10، اذ احدث تغييرا كبيرا على مستوى هيكل ادارة البنك المركزي نظرا للمهام التي اسندت اليه والسلطات الواسعة التي اكتسبها. ومن صلاحياته حسب المادة 42 و43 من القانون ما يلي:

-حق الاطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي.

-إصدار الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي.

-التدخل في النظام الذي يطبق على النظام المركزي.

¹- بطامر علي، نفس المرج السابق، ص ص47-50.

-يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وتعديلها إذا اقتضى الأمر .

-تحديد شروط توظيف الاموال الخاصة.

-اجراء المصالحات والمعاملات يكون بترخيص منه.

-توزيع الارباح ضمن الشروط المنصوص عليها.

كذلك تظهر استقلالية البنك المركزي من خلال طبيعة العلاقة بين مجلس النقد والقرض والحكومة

ممثلة في وزارة المالية، بحيث يلاحظ ان قانون 90-10، منح المجلس صلاحية اصدار القوانين.

كل هذه التدابير تبين ماذا استقلالية مجلس النقد والقرض تجاه الجهاز التنفيذي وتجاه الوزير المكلف بالمالية على الخصوص.

ثالثا: تعديلات قانون النقد والقرض

عرف قانون النقد والقرض عدة نقائص، مما استوجب استحداثه بقوانين معدلة ومتممة، وسنتطرق إليها في ما يلي:

1-تعديلات 2001 و 2003¹:

تعديلات سنة 2001: بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 90-10 معلما هاما في الاصلاح المصرفي

والمالي، وفي دعم السوق النقدية، إلا أنه وعلى مدى عشر سنوات بدى من الضروري إعادة تهيئة بعض

احكامه لذا تم سن الامر 01-10 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون 90-10 والمتعلقة عموما

بإدارة ومراقبة " بنك الجزائر "والصادر في 27 فيفري 2001.

ومن بين المواد المعدلة والتي مست محافظ بنك الجزائر ونوابه، ولقد هدفت تعديلات الأمر رقم 01-01

اساس إلى تقييم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين.

الهيئة الأولى: تتمثل في مجلس الإدارة، والمكلف بإدارة وتوجيه "بنك الجزائر".

الهيئة الثانية: تتمثل في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلف

بالقيام بدور السلطة النقدية.

تعديلات سنة 2003: بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطات

العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 بالأمر رقم 03-11 الصادر في 26 اوت 2003

والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل: من خلال

¹-زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص143-144.

- الفصل داخل بنك الج ا زئر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له إختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف؛ والتنظيم والإشراف.
- تقوية إستقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي: وذلك عن طريق
- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية و إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للدائرة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية، وتسيير بنك الجزائر.
- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وإدخار الجمهور: من خلال
- تقوية شروط ومميزات اعتماد المصارف ومسيريها، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات.
- زيادة العقوبات والجزاءات لمخالفي القانون المصرفي أثناء القيام بالنشاطات المصرفية.
- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري المصرف.
- تقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية، واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر.
- تقوية شروط عمل مركز للمخاطر.

2-تعديلات 2008:

- قانون 2008/02/08، يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص على ما يلي¹:
- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد مشاركة كل الأعوان الاقتصاديين؛
 - التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد؛
 - طبقا للمادة 526 ، تنفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزيائنها.
 - قانون (04-08) في 2008/02/12، بشأن الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر.
- ## 3-تعديلات 2009:

¹-إلهام طراد، مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015، ص16.

تضمن ما يلي¹:

- الأمر رقم (09-01) المؤرخ في 2009/02/17 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد؛
- الأمر رقم (09-03)، الصادر في 2009/05/26، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

4-تعديلات 2010:

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010 ، عن طريق الأمر رقم (04-10) المؤرخ في 2010/08/26 حيث جاء بأهم النقاط التالية²:

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات؛
- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك؛
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

5-تعديلات 2011³:

قصد تطوير أكثر للإطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة للجنة بازل الدولية، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف المجلس النقد والقرض في ماي 2011 ، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان يدعمان أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية.

6-تعديلات 2017⁴:

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إدارتها لتمويل الموازنة العامة، والتي تعتمد أساساً على المحروقات.

¹-نفس المرجع، ص16.

²-تم الإطلاع على الموقع: www.commerce.gov.dz

وذلك يوم الأربعاء 02 جوان 2021 على الساعة 15:00.

³-أحمدي دليلة، الحاج أحمد محمد، الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 90-10، رسالة متضمنة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018، ص15.

⁴-نفس المرجع، ص ص15-16.

لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر. وهذا بإصدار قانون النقد والقرض (10-17) المؤرخ في 2017/10/11

والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

-تمويل الدين العمومي الداخلي؛

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار؛

تتخذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة

-توازن ميزان المدفوعات؛

ومن أبرز تعديلات 2017 ماي:

-يرخص للبنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، بهدف تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية، والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل أدونات خزانة لا تتعدى 240 يوم، أو تسبيقات لا تتعدى 10% من إجراءات السنة الفارطة؛

-يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي على عكس المادة 46 من الأمر 03-11 في فقرتها 03؛

-يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، التمويل للصندوق الوطني للاستثمار.

حيث يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من ستة (06) بنوك عمومية وأربعة عشرة بنكا خاصا، إضافة إلى تسعة (09) مؤسسات مالية، أي إجمالا تسعة وعشرون (29) مصرفا ومؤسسة مالية وذلك وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على أطروحة بن مدني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص172.

المطلب الثاني: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر

يعتبر إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري بمثابة الصدمة التي شهدتها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر، ففي الوقت الذي ظهرت فيه بوادر تحرير السوق المصرفي والمنافسة وبدأت البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية تتموقع تدريجيا وتحتل مساحة معقولة وبدأت حصتها السوقية في النمو حيث بلغت % 12 عام 2002 ، وظهرت علامات التفاؤل على المهتمين والمتعاملين الاقتصاديين، جاء الإعلان عن إفلاس البنكين المذكورين ليعيد الوضع إلى نقطة البداية، أين شهدت الساحة الجزائرية تراجعاً، وتزعزعت ثقة الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي بشكل عام، وعاد الأمر إلى سابق عهده بهيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي وتراجع المنافسة في السوق المصرفي الجزائري.

أولاً- أزمة الخليفة بنك

يعتبر بنك الخليفة أول بنك تجاري تأسس في الجزائر برؤوس أموال خاصة جزائرية، تم إنشاؤه بقرار من مجلس النقد والقرض الحامل رقم 98-4 يوم 25 مارس 1998 ، وتم إنشاؤه في شكل شركة مساهمة وقدر رأس ماله ب 500 مليون دينار جزائري الذي قسم على 5000 سهم، قدرت أصوله بحوالي 1,5 مليون عميل، وكغيره من البنوك مارس البنك العمليات البنكية العادية كتلقي الودائع من الجمهور والقيام بجميع عمليات الصرف، فتح حسابات بالعملة المحلية والصعبة، تمويل احتياجات الاستغلال وكل العمليات البنكية العادية.

كانت البداية الفعلية لكشف قضية الخليفة، عندما تم القبض على شخصين بحوزتهما مبلغ قدره 2 مليون أورو محاولين تهريبه إلى الخارج عبر مطار هواري بومدين الدولي وهذا بتاريخ 25 فيفري 2003 وبعد تأكيد السلطات الرقابية من عجز إدارات بنك الخليفة عن الإدارة و إتباعهم لعمليات غير قانونية، تم اتخاذ قرار من طرف اللجنة المصرفية بتكليف شخص إداري يسير أمور البنك مؤقتا في بداية مارس 2003 إلى غاية الإعلان عن إفلاسه¹.

¹-زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص115.

ثانيا-البنك التجاري والصناعي الجزائري:

كشركة أسهم بعقد موثق في 4 جويلية (B.C.I.A) 1998 تم إنشاء البنك الصناعي والتجاري الجزائري وبعد أن أعتمد كبنك في 24 سبتمبر 1998 ، تم اكتشاف التلاعبات في عمليات إدارة البنك، عندما قامت السلطات الرقابية بإحدى مهام الرقابة الميدانية لعمليات التجارة الخارجية التي كان يمولها بشكل واسع والعمليات المرتبطة بالصرف، التي أوصلت في فترة السداسي الأول من سنة 2003 وللدورات المالية 2000،2001،2002 أن البنك لم يطبق المواد والنصوص التي تحكم عمليات التجارة الخارجية وعمليات حركة تنقل رؤوس الأموال إلى الخارج .

كما كان هناك توسع غير عادي في عدد الوكالات البنك، حيث انتقل العدد من وكالة واحد في سنة 2000بوهران إلى 12 وكالة عبر الوطن، وتقريبا نفس الأسباب وراء انهيار بنك الخليفة تكررت مع هذا¹.

ثالثا: عوامل الإفلاس البنكين (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري)

إن تحليل وفحص مؤشرات الاقتصاد الوطني، توضح أن إفلاس البنوك الخاصة ليس مرتبطا بالعوامل الخارجية، إذا كانت عناصر داخلية ويمكن تلخيصها في ما يلي²:

1-العوامل المرتبطة بضعف الإدارة والتحكم في التسيير المصرفي:

صنفت الإدارة غير السليمة وضعف التحكم في التسيير وفق معايير التسيير البنكي وعدم الالتزام بقواعد الحيطة والحذر من بين الأسباب الرئيسية التي حددها مفتشي بنك الجزائر واللجنة المصرفية في تقاريرهم المعدة انطلاقا من عمليات التفتيش والمعاينة الميدانية التي أجريت على البنكين المعنيين، وتمثل في عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية وعدم الشفافية في المعلومات وعدم احترام مؤشرات التسيير المالي، وكذلك عدم وجود تقارير عن حصيلة النشاط مصادق عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين كما ينص عليه القانون، وتجلي، هذا خاصة في بنك الخليفة حيث أنه لم يعد تقارير حصيلة نشاطه لسنة1999،2000،2001.

-ضعف التحكم في تسيير السيولة ووجود فائض في السيولة بالنسبة لبنك الخليفة لدى البنك المركزي.

¹-كمال زيتوني، نفس المرجع السابق، ص ص115-116.

²-قلمين فايزة، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص ص87-88.

-عدم التنوع في محفظة النشاط واحترام معايير التوازن المالي، بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج، وكذلك منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع أكثر مما هو سائد في السوق وهو ما يتنافى والسلامة المالية.

-السعي وراء تحقيق الربح على المدى القصير وعدم التقيد بالمهنية والاحترافية في ممارسة النشاط المصرفي.

-عدم القدرة في التحكم في التكاليف وذلك من خلال الإفراط في النفقات غير المبررة والتي ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي كما كان عليه الحال بالنسبة لبنك الخليفة لتمويل الفرق الرياضية، تمويل الحفلات و المهرجانات....الخ."

2. العوامل التي تعود لجهات الإشراف والرقابة:

أدى انفتاح القطاع المالي والمصرفي إلى عدم تحديد الشروط والضوابط والمعايير لدخول الخواص للاستثمار في القطاع المصرفي، وانعدام الخبرة اللازمة لممارسة الإدارة المصرفية، بالإضافة إلى ضعف التحكم في إدارة المخاطر التي يتميز بها القطاع المصرفي، وسمح ذلك بالنمو السريع للبنوك الخاصة، وخاصة بنك الخليفة، حيث عرف نموا سريعا في شبكته وانتشاره فارتفع عدد وكالاته من 05 وكالات سنة 1999 إلى 24 وكالة عام 2000 ثم إلى 130 وكالة عام 2002 .

أما البنك الصناعي والتجاري فمن وكالة واحدة عند التأسيس إلى 12 وكالة عام 2000 هذه الطفرة في نمو البنكين لم تكن تخضع للضوابط الواجب احترامها وهو ما فسر على أنه تغاضي من طرف البنك المركزي على القيام بدوره في هذا المجال.

لم تقم اللجنة المصرفية بدورها الرقابي على أكمل وجه وتغاضيها عن عدم احترام قواعد الحذر في تسيير البنكين، وتدخلها المتأخر مما تسبب في ثقل تكلفة إفلاس البنكين المذكورين.

عدم قدرة السلطات العامة المخولة على التكيف مع مقتضيات التحرير المصرفي من خلال دعمها للبنوك العامة وذلك بإعادة رسميتها وتطهير محافظها من الديون المتعثرة، وبالمقابل تم إهمال الاهتمام بترقية البنوك الخاصة ودعمها.

ثالثا: نتائج الأزمة البنكية في الجزائر:

إن تصفية هذين البنكين أدى إلى عدة نتائج اجتماعية، اقتصادية، أثرت سلبا على ثقة المودعين في البنوك أكثر منه على المجاميع النقدية والقروض، والبطالة والجباية ومن بين هذه النتائج مايلي¹:

1- ضياع الثقة في البنوك الخاصة: حتى وان كان نصيب البنوك الخاصة متواضع نسبيا بالمقارنة مع البنوك العمومية (12,5 % من الودائع و 8,5 % من نشاط القروض سنة 2002)، إلا أن سرعة النمو السنوي لهذين المؤشرين يمكن أن يحقق لهذين البنكين بلوغ 50 % من نشاط الجهاز المصرفي في السنوات الموالية، أي في السنوات الأربعة أو الخمسة المقبلة وهذا ما ولد الشك والريبة.

2- التأثير على المجمعات النقدية والقروض: ظهرت التأثيرات في عمليات القرض وعلى السياسات النقدية

والقرض المرتبطة بهما، حيث أثرت أزمة البنوك على العلاقات البنكية العادية، ومنها تراجع الإقراض، هذا ما جعل الكثير من البنوك الأجنبية الخاصة ترفض التعامل مع البنوك الجزائرية الخاصة، كما كانت هناك السياسة النقدية القائمة على استقرار الأسعار؛ علما أن اثر هذا التغيير على معدلات الفائدة يرتبط بتأثير السلطات النقدية، مثلا الرقابة على أسعار الفائدة تتخفف أو تخفف جذب إيداعات الادخار، فكان أن أدى ذلك إلى إمكانية جعل المضاعف النقدي يتضرر نتيجة هذه الأزمة، إذ أن المضاعف النقدي سوف ينخفض بدلالة زيادة الطلب على النقد الو رقي وفي الاحتياطات بدلالة الحذر الذي تقوم به البنوك في علاقتها مع مشكلة الإيداعات وزيادة أخطار القرض، حيث أن انخفاض في المضاعف النقدي يضاف إلى ما تمت ملاحظته على مستوى الاحتياطات الإجبارية وخاصة ارتفاع معدلات فائدته الملاحظ سنة 2002 .

3- الأثر على البطالة: بخصوص التأثيرات على البنك، فان تصفية هذين البنكين أدت إلى تصفية كل من

الشركات التي تنتمي إلى المجمع -في الداخل والخارج - أدت إلى زيادة البطالة وغسيل الأموال.

4- التأثيرات على الجبابة: تبعا للمبالغ المودعة من طرف شركات القطاع العام والخاص وحتى البنوك فقد

كان من نتيجة هذا الإفلاس وجود مبالغ ضخمة يمكن أن تريحها للخزينة بخصوص غياب أو تغييب للوعاء الضريبي، وهذه التأثيرات كان بالإمكان تفاديها لو أن السلطات النقدية والعمومية قامت بتسطير حلول أخرى بديلة للتصفية.

¹-زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص118-119.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لدور نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

لقد تم بناء النموذج القياسي انطلاقا من مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية والتي استخلصناها من الجانب النظري، ونعتقد انها ذات أهمية لتأثيرها على الأزمة المصرفية.

المطلب الأول: المتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج

تضم المؤشرات أو المتغيرات الاقتصادية (الداخلية والخارجية)، والمتغيرات المصرفية (الأداء المصرفي) متغيرات جزئية وحتى نحيط بهذه المؤشرات في الجزائر يجب علينا أن نحلل ونحل تطورها خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 وذلك كما يلي:

أولاً- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تنقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات داخلية معبر عنها بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، عجز الموازنة، ومؤشرات اقتصادية خارجية متمثلة في رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.

1- مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

تتضمن هذه المؤشرات عددا من المتغيرات التي تعكس الأداء الاقتصادي الكلي بجوانبه المختلفة أهمها: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي والعجز في الموازنة العامة.

أ-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم(06): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	2,2	4,6	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	1,6	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر.

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قبل أزمة 2008 معدلات مرتفعة عموما، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة مما أثر على المداخيل وعلى الزيادة في المشاريع الاستثمارية وبلغ أعلى مستوى له سنة 2003 وهي سنة مرتبطة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث وصل معدل النمو إلى 7,2%، أما في الفترة التي تلت الأزمة العالمية فقد ترتب على ذلك تراجع في المداخيل البترولية وهذا بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط من 170 دولار للبرميل إلى حوالي 40 دولار للبرميل، وهذا ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى الإحتياطات من العملة الأجنبية وذلك لمواجهة النفقات الكبيرة خاصة نفقات التسيير في شكل مخلفات أجور... الخ، ونفقات استثمار في شكل إجراءات اتبعتها الحكومة سنة 2008 تقضي برفع نصيب الدولة في المستثمارات مع الأطراف الأجنبية، وكل هذا جعل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي متدبب صعودا وهبوطا مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار البترول فقد بلغ سنة 2017 نسبة 1,3%.

ب- معدل التضخم

الجدول رقم(07): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	0,33	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,53	3,51	4,8
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	5,7	3,9	4,52	8,89	3,3	2,9	4,8	6,4	5,6

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر.

الملاحظ على معدلات التضخم في الجزائر أنها معدلات متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث سجل معدل 0,33% سنة 2000، ما لبث أن بدأ يتزايد مع زيادة الإنفاق الاستثماري (إنفاق الدولة على المشاريع الاستثمارية) في شكل مخططات وبرامج التنمية التي انتهجتها الجزائر (مخطط الإنعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو)، حيث سجلت نسبة 4,8% سنة 2008، ليسجل أعلى نسبة سنة 2012 بنسبة تقترب إلى 9%، والتي أرجعها المحللون إلى كتلة الأجور التي عرفت زيادة معتبرة، كنتيجة عكسية لارتفاع مداخيل البترول، ما يمكن ملاحظته على التضخم في الجزائر انه في الغالب مرتبط بطبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري أي لا يمكن اعتباره تضخما مستورد بأجله وإنما يرجع لأسباب داخلية وإلا لكان معدل التضخم انخفض سنة 2009 وهي سنة انهيار مستوى الأسعار عالميا (المنتجات الزراعية، الصناعية، العقارات)، وهذا بفعل انكماش الطلب العالمي جراء انعكاس

الأزمة العالمية، إلا أن مستوى التضخم وصل في هذه السنة 2007 إلى 7,5%، وقد سجل معدل التضخم في الجزائر تذبذب خلال الفترة 2013 إلى غاية 2017 حيث سجل في السنة الأخيرة 5,6%.

ج-معدل الفائدة الحقيقي

الجدول رقم(08): تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	8,2	4,3	7,1	5,4	3,5	6,6	5,7	4,3	3,1
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	2,3	6,4	3,8	0,84	8,07	8,31	15,06	7,05	3,15

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر

يتضح من خلال الجدول أن أسعار الفائدة الحقيقية عرفت تطورا ملحوظا وهذا راجع للإصلاحات التي قامت بها السلطات النقدية في هذا المجال حيث عمدت الجزائر إلى تحرير أسعار الفائدة بشكل متدرج وذلك بهدف تحفيز وتعبئة الادخار وللحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، حيث بلغ معدل الفائدة الحقيقي نسبة 8,2% سنة 2000 واستمرت معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة خلال فترة الدراسة صعودا ونزولا مرتبطة في ذلك بمعدل التضخم.

د- عجز الموازنة العامة

الجدول رقم(09): تطور معدل عجز الموازنة العامة/الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	-9,68	4,04	0,24	-8,36	-7,09	-1,85	-13,52	-4,88
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	-7,55	-10,76	-11,57	-16,32	-20,54	-0,4	-7,3	-15,3
السنة	2016	2017						
المعدل	-12,6	-6,4						

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS ووزارة المالية.

من تحليل جدول تطور عجز الموازنة يتبين لنا أن الميزانية العامة للدولة عرفت عجزا طول فترة الدراسة (2000 الى غاية 2017) ماعدا 2001 و 2002 أين عرفت فائض طفيف قدر ب 68,7 مليار دج و 26 مليار دج بسبب ارتفاع الإيرادات مقارنة بالنفقات، لتعرف بعد ذلك عجزا مستمرا بلغ إلى درجاته سنة 2012 بنسبة 20,54% من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ارتفاع كبيرة مقارنة ب 2011 وهذا راجع إلى زيادة الانفاق الاستثماري ممثلة في البرامج التنموية (المشاريع العمومية المبرمجة) وقد عرفت تذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2017.

2- مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

تتمثل هذه المؤشرات في المتغيرات التي تعكس الأداء الاقتصادي الخارجي ومنها:
رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.

أ- رصيد الميزان التجاري

الجدول رقم (10): تطور رصيد الميزان التجاري/الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	22,44	17,55	11,82	16,41	16,64	22,39	25,23	25,36
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	23,74	5,67	11,28	14,01	9,87	0,4	-4,4	-16,4
السنة	2016	2017						
المعدل	-16,5	-13,2						

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على بيانات وزارة المالية وتقارير بنك الجزائر

لاحظ من جدول تطور رصيد الميزان التجاري أن هناك تطورا مس الميزان التجاري وهذا راجع لعدة متغيرات اقتصادية شهدتها مرحلة الدراسة (2000-2017) والمتمثلة أساسا في عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، ويظهر من خلال الجدول أن الميزان التجاري سجل فائضا بقيم متذبذبة وذلك طول فترة الدراسة، حيث سجل في سنة 2007 أعلى مستوى له بنسبة 25,36% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تعتبر سنة 2008 أدنى مستوى بنسبة 23,74% من الناتج المحلي الإجمالي و واضح أن القيمة المسجلة لسنة 2009 كانت نتاج تأثير الأزمة المالية العالمية و التي أدت إلى تراجع الطلب على الطاقة و انخفاض أسعار النفط، ثم ارتفع من جديد سنتي 2010 و 2011

بنسبتي 11.28% و 14,01%، إلا أن هذا الارتفاع ما لبث أن تراجع ليسجل عجز سنة 2014 بنسبة 4,4- % ليستمر هذا العجز إلى غاية 2017 بنسبة 13,2- % .

ب-رصيد ميزان المدفوعات

الجدول رقم(11): تطور رصيد ميزان المدفوعات/الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	13,81	11,29	6,44	10,1	10,53	16,41	15,11	16,7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	21,63	2,81	9,66	10,07	6,16	0,06	-4,4	-16,5
السنة	2016	2017						
المعدل	-16,25	-12,98						

المصدر: من أعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات وزارة المالية وتقارير بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول أن هناك تحسنا مستمرا في وضعية ميزان المدفوعات منذ سنة 2000، حيث سجلت 13,81% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك أساسا إلى التحسن في أسعار البترول واستمرار هذا الوضع حتى سنة 2009 والتي سجل فيها ميزان المدفوعات أدنى قيمة له بنسبة ب2,81% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 21,63% سنة 2008، ويعود هذا الانخفاض الكبير في رصيد ميزان المدفوعات إلى النقل والتراجع الكبير في الإيرادات والمحروقات بسبب تراجع الطلب العالمي على الطاقة كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية، أما بالنسبة للسنوات 2010 و 2011 و 2012 فإن وضعية ميزان المدفوعات قد تحسنت بشكل متذبذب يعكس إلى حد ما الحذر الذي لايزال يكتسي المحيط الدولي في ما يخص الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها المحتملة، كما سجلت السنوات من 2014 إلى غاية 2017 عجزا في ميزان المدفوعات حيث قدر العجز سنة 2017 بنسبة 12,98% نتيجة لاستمرار تداعيات الأزمة العالمية.

ثانيا- تحليل بعض مؤشرات الأداء المصرفي

تتضمن هذه المؤشرات بعض المتغيرات الجزئية المرتبطة بطبيعة البيئة المصرفية وتتمثل عموما في:

معدل العائد على الأصول(الربحية)، مؤشر كفاية رأس المال(الملاءة)، السيولة(الاحتياطات السائلة إلى الأصول)، مؤشر القروض المتعثرة ومؤشر مخصصات القروض إلى القروض المعدومة.

أ- معدل العائد على الأصول (الربحية)

الجدول رقم(12): تطور معدل العائد على الأصول(الربحية) للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	0,76	0,82	1,04	0,76	0,95	1,34	1,62	2,04	2,13
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	1,75	2,16	2,1	1,93	1,67	1,98	1,83	1,86	2,01

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر

من الجدول رقم(12) الخاص بمعدل العائد على الأصول في المصارف الجزائرية، نلاحظ ان الجهاز المصرفي سجل أدنى قيمة له سنة 2000 بنسبة 0.76% ، لكن بعد ذلك بدأت معدلات العائد ترتفع حيث بلغت قيمة 2.13% سنة 2008 وهذا ما يعكس وجود تحسن نوعا ما في أداء المصارف، بينما انخفض معدل العائد ليصل إلى 1.75% سنة 2009 وذلك راجع على تداعيات الأزمة المالية العالمية، وقد سجلت السنوات الأخيرة من 2010 إلى غاية 2017 تذبذبا في معدلات العائد على الأصول ما بين انخفاض وارتفاع.

ب- كفاية رأس المال (الملاءة)

الجدول رقم(13): تطور نسب الملاءة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	7,64	8	8	10,1	10,4	12	15,95	12,94
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	16,54	26,15	23,64	23,77	23,62	21,5	15,98	18,39
السنة	2016	2017						
المعدل	18,86	19,56						

المصدر: من أعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

من تحليلنا للجدول الخاص بنسب الملاءة يتضح أن مؤشر كفاية رأس المال في المصارف الجزائرية سجل نسب متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ 7,64% سنة 2000، واستمرت هذه النسب المنخفضة خلال السنوات 2002، 2011 و 2003 ويعود ذلك إلى ضعف نسبة ملاءة البنوك الخاصة طول هذه الفترة، لكن ابتداء من سنة 2006 بدأت نسبة الملاءة في الارتفاع حيث سجلت نسبة 15,95%، ليقفز المؤشر 26,15%

سنة 2009، إلا أنه في السنوات من 2010 إلى غاية 2016 سجلت انخفاض تدريجي في نسبة الملاءة لتصل سنة 2016 إلى 18,86% وقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا سنة 2017 بنسبة 19,65%.

ج-معدل السيولة (الاحتياطيات السائلة إلى الأصول)

الجدول رقم(14): تطورمعدل السيولة(الاحتياطيات السائلة/الأصول) للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	18,3	25,5	26,6	37,5	41,44	43,9	45,85	46,05
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	49,11	51,82	52,98	50,16	45,87	40,46	37,96	27,17
السنة	2016	2017						
المعدل	23,5	23,74						

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول الخاص بدرجات السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري، أن درجة السيولة مرتفعة جدا في الجهاز المصرفي الجزائري خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2010 بنسبة 52.98%، وادنى قيمة سنة 2000 بنسبة 18,30%، يعكس ارتفاع درجة السيولة قدرت الجهاز المصرفي الجزائري على مواجهة الطلبات المفاجئة للمسحوبات من الودائع، وقد سجلت خلال الفترة 2011 إلى 2017 انخفاض تدريجي لتصل الى 23,74% سنة 2017.

د-مؤشر القروض المتعثرة (جودة الأصول، القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض)

الجدول رقم(15): تطور نسبة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: نسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	3,1	2,84	2,82	4,22	2,82	5,33	4,55	4,13
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	5,5	1,74	8,37	4,97	11,7	10,56	9,21	9,8
السنة	2016	2017						
المعدل	12	12,3						

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

بالنظر إلى معطيات الجدول نلاحظ أن الجهاز المصرفي الجزائري سجل أعلى قيمة لنسبة الديون المتعثرة سنة 2017 حيث بلغت 12,3% ويعود سبب ارتفاع قيمة الديون إلى انخفاض قدرة المقترضين على السداد، وهذه النسبة كما يتضح من الجدول في ارتفاع مستمر، وهذا يدل على أن قرار منح القروض لا يتم على ضمانات بقدر ما يتم على جدوى المشروع، كما أن هذا الارتفاع راجع إلى تدخل المستويات الإدارية العليا في قرار منح الائتمان، أيضا سوء نية المقترض وعدم رغبته في السداد وارتفاع هذه النسبة تشير إلى معاناة الجهاز المصرفي الجزائري في جانب جودة الأصول، والملاحظ أيضا من خلال معطيات الجدول أن قيمة هذا المؤشر تضاعفت أكثر من ثلاث مرات من بداية فترة الدراسة 3,1% حتى نهايتها 12,3%.

هـ- مؤشر مخصصات القروض إلى إجمالي القروض المعدومة

الجدول رقم(16): تطور معدل مخصصات القروض إلى إجمالي القروض المعدومة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2017-2000

الوحدة: نسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	29	30	37,98	59,98	52,45	75,33	45,39	47,77
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	57,19	65,41	73,48	72,15	69,79	68,19	65,22	59,2
السنة	2016	2017						
المعدل	54	51,4						

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

سجلت نسبة التغطية (نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي المعدومة) أعلى نسبة لها سنة 2005 بنسبة 75,33% وهي نسبة مرتفع إذا ما قورنت بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بمعنى أن المخصصات تغطي نسبته 75,33% من القروض المعدومة.

المطلب الثاني: بناء النموذج القياسي وتشخيصه:

1- بناء النموذج القياسي

لقد تم بناء النموذج القياسي انطلاقا من الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت حول الأزمات المصرفية، وبناء على ما تم استعراضه في الجانب النظري للدراسة، وذلك في ظل المعطيات والبيانات المتاحة.

1-1- متغيرات النموذج

يمثل المتغير التابع مؤشر الأزمة المصرفية (CB) وهو عبارة عن متوسط مرجح لكا من نسبة القروض المعدومة إلى إجمالي القروض (CNP)، ونسبة مخصصات القروض إلى القروض المعدومة (PC)، وقد تم استخدام هذين المتغيرين لدورهما في بيان أداء الجهاز المصرفي في جانب جودة الأصول كون هذا الأخير هو المحرك الأساسي للأزمات المصرفية.

إن مؤشر الأزمة المصرفية هو المتوسط المرجح لكل من:

- نسبة القروض المعدومة إلى إجمالي القروض (CNP).

- مخصصات القروض إلى القروض المعدومة (PC).

وقد تم حساب الأوزان النسبية لهذين المتغيرين بحيث تتناسب عكسيا مع الانحراف المعياري لهما وفق المعادلتين التاليتين:

$$W_{CNP} / W_{PC} = S_{PC} / S_{CNP} \dots\dots\dots(1)$$

$$W_{CNP} + W_{PC} = 1 \dots\dots\dots(2)$$

بحيث:

- W : تمثل الوزن النسبي.

- S : تمثل الانحراف المعياري.

وفي الأخير يتم استنتاج قيمة المتغير المركب كما يلي:

$$CB = (W_{CNP} * CNP) - (W_{PC} * PC) \dots\dots\dots(3)$$

وعليه بحساب الانحراف المعياري لكل من مؤشر القروض المعدومة ومؤشر مخصصات القروض تحصلنا على:

- $S_{CNP} = 2.688$ وهو الانحراف المعياري لنسبة القروض المعدومة إلى إجمالي القروض.

- $S_{PC} = 16.159$ وهو الانحراف المعياري لنسبة مخصصات القروض إلى القروض المعدومة.

إن تصبح لدينا المعادلة التالية:

$$W_{CNP} / W_{PC} = 16.195 / 2.688 \dots\dots\dots(4)$$

بتعويض المعادلة (4) في المعادلة (1) نحصل على الأوزان النسبية التالية:

- $W_{CNP} = 85\%$ الوزن النسبي لنسبة القروض المعدومة إلى إجمالي القروض.

- $W_{PC} = 15\%$ الوزن النسبي لنسبة مخصصات القروض إلى القروض المعدومة.

واعتمادا على ما تم الإشارة إليه سابقا فإن المعادلة رقم (3) تصبح:

$$CB = 0.85CNP - 0.15PC \dots\dots\dots(5)$$

وقد وردت الاشارة السالبة في العلاقة للتعبير عن العلاقة العكسية بين نسبة مخصصات القروض إلى القروض المعدومة ومؤشر الأزمة المصرفية.

أما المتغيرات المستقلة فتتمثلت في مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2000 (الجداول رقم 06،07،08،09،10،11 على التوالي) المبينة أعلاه ومؤشرات الأداء المصرفي للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2017-2000 (الجدول رقم 12،13،14،15،16 على التوالي) المبينة أعلاه.

1-2- صياغة النموذج

بعد تحديدنا لمتغيرات الدراسة (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)، نقوم بصياغة متغيرات النموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): متغيرات نموذج الدراسة

السيولة	كفاية رأس المال	معدل العائد على الأصول	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد الميزان التجاري	عجز الموازنة	معدل الفائدة الحقيقي	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الأزمة المصرفية	اسم المتغير
LA	CA	ROA	BP	BC	DB	INTR	INF	GDP	CB	الرمز

المصدر: إعداد الطالبتين.

نستخدم في الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، لإجراء انحدار الأزمة المصرفية على مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، عجز الموازنة، سعر الفائدة الحقيقي، رصيد الميزان التجاري، رصيد ميزان المدفوعات، معدل العائد على الاصول كفاية رأس المال، سيولة الأصول، وذلك بهدف بلورة هذه المتغيرات في صورة كمية.

نشير إلى أن البيانات المحصل عليها كانت من مصادر مختلفة: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، وزارة المالية، وزارة التجارة، المديرية العامة للجمارك... الخ، وقد تم اختيار هذه المتغيرات على أساس النظرية الاقتصادية التي تناولت الموضوع، وبما ينسجم مع الواقع الاقتصادي الجزائري الذي يتسم بنوع من الانغلاق.

2- تشخيص النموذج

لقد قمنا ببناء النموذج القياسي التالي لاختبار الفرضيات المستخلصة من الاطار النظري، والتي تبين العلاقة بين مؤشر الأزمة المصرفية وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي ومؤشر الأداء المصرفي. وذلك على النحو الآتي:

$$CB = C + \alpha_1 GDP + \alpha_2 INF + \alpha_3 DB + \alpha_4 INTR + \alpha_5 BC + \alpha_6 BP + \alpha_7 ROA + \alpha_8 CA + \alpha_9 LA$$

1-2-1- تقدير معاملات النموذج

يتم تقدير معاملات النموذج باتباع طريقة المربعات الصغرى وبلاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8 ، وتظهر نتائج التقدير للفترة 2000 - 2017 كما يلي:

الجدول رقم (18): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد للأزمة المصرفية في الجزائر للفترة 2000-2017

Dependent Variable: CB

Method: Least Squares

Date: 03/19/20 Time: 11:50

Sample: 2000 2017

Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.968791	2.092745	-0.940770	0.0440
INF	0.773623	0.250970	3.082535	0.0087
ROA	2.337571	1.040805	2.245926	0.0427
LA	-0.237791	0.043271	-5.495330	0.0001
INTR	0.379200	0.148257	2.557723	0.0238
R-squared	0.867857	Mean dependent var	-2.115756	
Adjusted R-squared	0.827198	S.D. dependent var	3.534422	
S.E. of regression	1.469240	Akaike info criterion	3.837500	
Sum squared resid	28.06265	Schwarz criterion	4.084826	
Log likelihood	-29.53750	Hannan-Quinn criter.	3.871603	
F-statistic	21.34464	Durbin-Watson stat	2.158572	
Prob(F-statistic)	0.000013			

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج Eviews 9

انطلاقا من الجدول رقم (18) يتم صياغة النموذج الخطي التالي:

$$CB = -1.96879087906 + 0.773623425705*INF + 0.379199515169*INTR - 0.237790830696*LA + 2.33757143674*ROA$$

$$R^2 = 0.867$$

$$N = 18$$

$$F = 21.34$$

$$DW = 2.15$$

2-2- النتائج ومناقشتها :

2-2-1- التشخيص الاقتصادي والإحصائي للنموذج

لمعرفة مدى صلاحية النموذج يجب أن نقوم بتشخيصه من منظورين، الأول من الناحية الاقتصادية والثاني من الناحية الإحصائية.

أ-التشخيص الاقتصادي

من خلال النتائج نلاحظ أن:

✓ مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

- بالنسبة لمعلمة معدل التضخم: نلاحظ أن إشارته موجبة أي علاقة طردية بين معدل التضخم والمؤشر المفسر للأزمة المصرفية، أي يمارس معدل التضخم تأثيرا إيجابيا على المتغير المعبر عن الأزمة المصرفية، وتفسير ذلك أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة، مما يؤدي إلى قيام الأفراد والمشروعات بتحويل النقود إلى سلع حقيقية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يضر بأداء الجهاز المصرفي، كما أن ارتفاع معدل التضخم يعكس سوء إدارة الاقتصاد الكلي.

- بالنسبة لمعلمة معدل الفائدة الحقيقي: نلاحظ أن إشارته موجبة، أي علاقة طردية بين معدل الفائدة الحقيقي والمؤشر المفسر للأزمة المصرفية، وذلك أن الزيادة في معدل الفائدة الحقيقي يجبر البنوك على رفع معدل الفائدة على الودائع، مما يزيد من حجم الفجوة بينه وبين معدل الفائدة على القروض، حيث تتميز هذه الأخيرة بكونها ذات طبيعة طويلة الأجل وذات معدلات فائدة شبه ثابتة يتعذر تعديلها، وبالتالي فإنه من المحتمل أن تواجه البنوك انخفاضا في ربحيتها كما قد يترتب على نجاح البنوك في نقل ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى المقترضين ارتفاعا وزيادة في نسبة القروض المعدومة.

- بالنسبة لتأثير كل من معدل نمو الناتج وعجز الموازنة، فقد جاء غير معنوي عند مستوى 5% وبالتالي تم حذفه من الجدول الخاص بالنموذج، الأمر الذي قد يثير بعض التساؤلات لكونه يتناقض مع الدراسة النظرية، ذلك أنه بالرغم من الدراسات السابقة، خاصة دراسة (كامينسكي وراينهارت) سنة 1999 والتي قد بينت أن تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي يؤدي إلى حفز الأزمات الاقتصادية، مبررة ذلك بتأثير الدورات الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يتحقق في نتائج هذه الدراسة ويمكن تفسير ذلك (عدم معنوية تأثير هذه المتغيرات) نظرا لطبيعة الهيكل الاقتصادي الجزائري، بكونه اقتصادا أحاديا وليس متنوعا، الأمر الذي ينعكس على ادائه الداخلي بنوع من الاستقرار النسبي، وبالتالي تقليل احتمال حدوث الأزمات المصرفية انطلاقا من الصدمات الداخلية.

✓ مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

- بالنسبة لمعلمة رصيد الميزان التجاري جاءت غير معنوية وبالتالي قمنا بحذفها من الجدول ، وتفسير ذلك أن العجز في الميزان التجاري والذي معناه تدهور القدرة التنافسية للصادرات، ينعكس في شكل تراخي احتياطات النقد الأجنبي وفي شكل تخفيض قيمة العملة الوطنية وهذا حاصل في الجزائر .

- بالنسبة لمعلمة رصيد المدفوعات جاءت غير معنوية وبالتالي قمنا بحذفها من الجدول، ويمكن تفسير ذلك بالقيود التي لاتزال مفروضة على حساب رأس المال وعلى التدفقات القصيرة الأجل، فالاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا شبه مغلق أمام تدفقات رؤوس الأموال، ضف إلى ذلك أن هناك قصورا في الضوابط الرقابية على مستوى البنوك وهذا قد يشكل خطرا لحدوث أزمة مصرفية، باعتبار أن تحرير حساب رأس المال والتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل، كانت السبب الرئيسي في حدوث الأزمات المصرفية في العديد من الدول مثل دول جنوب شرق آسيا.

✓ مؤشرات الأداء المصرفي

- بالنسبة للمتغيرات الجزئية خاصة تلك التي تعكس أداء الجهاز المصرفي، فنلاحظ أن مؤشر كفاية رأس المال CA، جاء غير معنوي عند مستوى 5% وبالتالي تم حذفه من الجدول، وهذا ما يطرح سؤالا جوهريا حول حقيقة أداء الجهاز المصرفي الجزائري من جانب الملاءة، ويمكن ارجاع ذلك وتفسيره إلى طبيعة الجهاز المصرفي الجزائري الذي لا يزال يعاني من اختلالات وصعوبات كثيرة خاصة التكيف مع متطلبات التحرير المصرفي، فمؤشر ملاءة الجهاز المصرفي جاء غير معنوي أكبر من 5% ويعود ذلك إلى ارتفاع الديون البنكية غير الناجعة مقابل ارتفاع القروض، أي هناك ارتفاعا في القروض مقابل استقرار نسبي في الأموال الخاصة، ورغم أن درجة كفاية رأس المال تساعد في التنبؤ بالأزمات التي تتعرض لها البنوك وذلك لكونها تعكس درجة مخاطر رأس المال ودرجة استقراره، فإن الجهاز المصرفي الجزائري وإن كان يتماشى مع قواعد لجنة بازل، إلا أن هذا المؤشر لا يمكن اعتماده وذلك لكون البنوك الجزائرية مستمرة في اعتمادها على المنهج البسيط (المنهج المعياري) في حساب نسبة الملاءة، وهذا يعود لافتقارها لأجهزة رقابية قادرة على بلورة وإدارة مناهج قياس المخاطر المعقدة والمتطورة والتي تضم مجموعة من المؤشرات والمتغيرات، ضف إلى ذلك أن البنوك الجزائرية ليست موضوع تقييم ولا تصنيف من طرف وكالات التصنيف والتقييم العالمية للدول والبنوك والمؤسسات كونها في وضع غير تنافسي أمام البنوك على الصعيد العالمي.

- بالنسبة لمؤشر الربحية ROA: نلاحظ أنه ذو إشارة موجبة والذي نظريا من المفروض أن تكون هناك علاقة عكسية بينه وبين الأزمات المصرفية وأن ارتفاع معدل الربحية يعكس تحسنا في الأداء وقدرة على مواجهة الأزمات، إلا أنه في حالة الجهاز المصرفي الجزائري لم نجد هذه الدلالة، وتفسير ذلك أن الجهاز المصرفي الجزائري لا يزال شبه مغلق ولا يزال يقتصر دوره على الوظائف التقليدية للبنوك بالتالي فالمخاطر المرتبطة بالربحية تكون تقريبا منعدمة.

- بالنسبة لمؤشر السيولة LA: نلاحظ أنه ذو إشارة سالبة للدلالة على العلاقة العكسية بين مؤشر السيولة ومؤشر الأزمة المصرفية وتفسير ذلك، أن هذا المؤشر يستخدم عادة للتعبير عن مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها، وكما أشرنا سابقا فإن هذه النسبة مرتفعة في الجزائر تدل على مدى مساندة البنك المركزي لمختلف البنوك وعلى مدى التزام هذه الخيرة بنسب الاحتياطي الإجباري، إلا أنه يجب الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن ارتفاع السيولة في الجهاز المصرفي ليس دليلا على صحة أداء هذا الأخير، فقد تكون السيولة المرتفعة والمفرطة مؤشرا لعدم كفاءة إدارة الاستثمار وبالتالي تكون سببا في انخفاض مؤشر ربحية الجهاز المصرفي.

ب-التشخيص الإحصائي

يتم اختبار فرضيات النموذج الخطي المتعدد باستعمال معايير إحصائية، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستعمال إحصائية ستيودنت (Student) وإحصائية فيشر (Fisher) ومعامل التحديد لاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

✓ اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات

يتم اختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات كما يلي:

$$- \text{فرضية العدم } H_0 : \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = \alpha_7 = \alpha_8 = \alpha_9 = 0$$

$$- \text{الفرضية البديلة } H_1 : \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq \alpha_7 \neq \alpha_8 \neq \alpha_9 \neq 0$$

بحيث يتم قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى إما بمقارنة القيمة الاحتمالية لستيوذنت مع مستوى معنوية 5% أو من خلال مقارنة قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة Student (T-statistic) مع قيمة إحصائية ستيوذنت الجدولية (T- tab) عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ وبدرجة حرية 3 (عدد المشاهدات - عدد المتغيرات)، مع استبعاد وحذف المتغيرات التي لم تحقق معنوية إحصائية تصل إلى 5% .

الجدول رقم(19): نتائج اختبار T- student للنموذج الخطي المتعدد

المتغيرات	المعلمات	قيم Tcal	قيم Ttab	الملاحظة
INF	α_2	3.082535	2.353	$t_{cal} > t_{tab}$
INTR	α_3	2.557723	2.353	$t_{cal} > t_{tab}$
ROA	α_5	2.245926	2.353	$t_{cal} > t_{tab}$
LA	α_6	5.495330-	2.353	$t_{cal} > t_{tab}$

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews

بعد حذف متغير كل من معدل نمو الناتج وعجز الموازنة ورصيد ميزان المدفوعات، رصيد الميزان التجاري، معدل كفاية رأس المال، وهذا باعتبارها مؤشرات لم تحقق معنوية إحصائية تصل إلى 5% أو قيمة مطلقة أكبر أو يساوي 5، وحيث أن القيمة المعيارية للتوزيع T (Student) وعند 3 درجات حرية وبمستوى ثقة

95% هي 2.353، وهذا ما يدل على رفض فرض العدم بالنسبة للمعاملات $\alpha_2, \alpha_3, \alpha_5, \alpha_9$ أي ان هذه الأخيرة تختلف قيمتها عن الصفر، وهذا ما يعني أن كل من ثابت الدالة ومعدل التضخم INF، وسعر الفائدة الحقيقي INTR، الربحية ROA، ومؤشر السيولة LA هي متغيرات لها معنوية احصائية بمستوى ثقة 95% في تفسير سلوك مؤشر الأزمة المصرفية في الجزائر في الفترة 2000-2017.

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نستعمل معامل التحديد واختبار فيشر حيث نلاحظ من نتائج المحصل عليها أن:

- معامل التحديد R^2 : بالنظر إلى قيمة معامل التحديد تتضح أن القوة التفسيرية للنموذج كانت مقبولة، حيث بلغ معامل التحديد 0.86 وهذا يعني أن المتغيرات التي تم اختيارها تستطيع في مجملها تفسير نحو 86% من التغيرات التي تحدث في المتغير المعبر عن الأزمة المصرفية، والتي تتمثل في مؤشران اقتصادان داخليان هما معدل التضخم (INF) وسعر الفائدة الحقيقي (INTR)، ومؤشران مصرفيان متمثلان في السيولة (LA) والربحية (Roa)، أما 15% من متغيرات مؤشر الأزمة المصرفية فيعود تفسيرها إلى متغيرات أخرى تؤثر فيها وغير منتظمة في النموذج إما لعدم معرفتنا بها أو لصعوبة قياسها.

- اختبار F فيشر: حسب الجدول الإحصائي للتوزيع F ودرجات حرية $V_1 = K = 5, V_2 = N - K - 1 = 12$ ودرجات ثقة 95%، فإن القيمة الجدولية هي $F = 3.101$ أما القيمة المحسوبة للمعادلة هي $F = 21.34$ (statistic)، أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية $F_{tab}(3.101) < F_{cal}(21.34)$ وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول أنه يوجد على الأقل واحد من المعلمات والمتغيرات المفسرة لا تساوي الصفر مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عند معنوية 5%، ودرجتي حرية $V_1 = K, V_2 = N - K - 1$ ، وبمستوى ثقة 95%، كما أن قيمة احصائية فيشر (pob F - statistic) تساوي 0.001 أقل من 5% وهذا ما يدل على معنوية النموذج.

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

من بين الفرضيات التي يبني عليها النموذج الاقتصادي القياسي هو عدم وجود ارتباط بين عنصر الخطأ من مشاهدة إلى أخرى، ولاكتشاف ما إذا كان هناك ارتباط أم لا، يتم استخدام احصائية (Durbin watson)، وبعد الحصول على قيمة DW والتي قدرت ب 2.15، نستعين بالجدول الإحصائي لمؤشر DW لمعرفة الحدين d_U, d_L وذلك حسب عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المفسرة، ثم نرى المجال الذي تقع فيه إحصائية DW ومن ثمة الحكم على وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

لدينا القيمة الجدولية عند $n = 18$ وبمستوى معنوية 5% و 4 متغيرات تفسيرية، فتحصلنا على قيمة $du = 1.604$ و $dl = 0.614$ وتكون معادلة النموذج خالية من مشكلة الارتباط الذاتي إذا تحقق: $4 - dl > d > du$ أي أن $3.386 > 2.15 > 0.614$ وهذا ما يؤكد سلامة معادلة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

المطلب الثالث: معوقات تصميم نظام الإنذار المبكر وأساليب علاجها

إن تحديد زمن وقوع الأزمات أمر بالغ الصعوبة، ذلك أن النظرية الاقتصادية تصف حالات التوازن الاقتصادي، لكن من الصعب عمليا تحديد التغيرات التي تقود لحالات عدم الاستقرار، وتتمثل فيما يلي¹:

أولاً- الصعوبات التي تواجه إمكانية التنبؤ بالأزمات:

يمكن القول أن التنبؤ بتوقيت الأحداث غير المتكررة مثل الأزمات المالية شيء غاية في الصعوبة، فالأزمات المالية تنشأ عن متغيرات يكون من الصعب مراقبتها، ويزيد في تعقيد الأمر ندرة البيانات عن الأزمات، وهذا مشكل يقف أمام جهود الباحثين الرامية لتطوير النماذج الهادفة لتحديد مجموعة المؤشرات القيادية، فمذلك يجبر الباحثون على افتراض أن المعاملات المستخدمة في النماذج تشخص سلوك متغيرات معينة، ذلك حين تزيد حدة الأزمات وانتشارها، أيضا فإن هذه المعاملات متشابهة عبر الزمن وفيما بين الاقتصاديات المختلفة.

فالتغيرات التي تحدث في الأنظمة المالية، وزيادة التكامل بين الأسواق المالية تجعل بأن هذه الافتراضات غير صحيحة، هذه المعاملات كما أشرنا سابقا تختلف عبر الزمن وفيما بين الاقتصاديات، كما أنها تختلف في اقتصاد دولة ما عبر الزمن، ولذلك يمكن القول بأن عدم توفر البيانات الكافية يقف عائقا أمام اختبار مثل هذه الافتراضات.

كما وجد أن النماذج التي لا تتضمن ردود الفعل السياسية لا تحقق نجاحا كبيرا، فصنع السياسة سواء المالية أو النقدية أو التجارية وردود الفعل اتجاهها والخصائص الهيكلية لاقتصاد ما وتغير سياسة الفاعلين المحليين والأجانب في الأسواق كلها أمر يساعد في حل الأزمات، حيث أن هناك بعض المؤشرات لها دور كبير في نماذج التنبؤ بالأزمات المالية مثل المؤشرات الدالة على الشعور السائد في السوق، وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات إلا أنه من الصعب قياسها، كما أن بعض المؤشرات ذات الصلة بالأزمات المالية ولكنها غير فعالة ذلك لأنها تميل إلى التأخر في إصدار الإشارات خلال فترة حدوث الأزمة المالية.

فتحديد مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم رصد الأزمات المالية مستقبلا في وقت مبكر بما فيه الكفاية وبدرجة كبيرة من الدقة مع عدم إعطاء مؤشرات خاطئة للأزمات المالية، يعد موضوعا غاية في الصعوبة، وإن أمكن تحديد تلك المؤشرات فإن فائدتها تقل لأنها تؤدي إلى تغيير السلوك، حيث أن الأسواق تأخذ في الحسبان فتعجل بوقوع الأزمة المالية قبل موعدها المفترض من خلال توقع حدوثها، وأن صناع

¹- العبد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص ص117-120.

القرار يتخذون جملة من الترتيبات والإجراءات للحيلولة دون وقوعها، ولذلك تفقد تلك المؤشرات قدرتها على التنبؤ.

ثانيا- التحديات التي تواجه بناء نظام إنذار مبكر:

- يمكن تلخيص التحديات التي تواجه عملية بناء وتصميم إنذار مبكر خاصة في ظل موجات التحرر المالي والتكامل بين مختلف الأسواق والعولمة المالية فيما يلي:
- لا توجد مؤشرات يمكن من خلالها جزم التنبؤ بصورة معينة، وذلك لوجود متغيرات خارج النموذج يمكن أن تؤثر على توقعات النموذج مثل الأحداث السياسية.
- هناك تحديا آخر يتمثل في ديناميكية الظروف الدولية التي تحيط بالأزمات المالية، فالأزمات المالية التي وقعت في عقد التسعينات كانت تحيط بها ظروف معينة، ولذلك فإن نظم الإنذار المبكر المصممة لها لا تسمح للأزمات المالية التي وقعت بعدها.
- يعد التحرير المالي وسيمة ضغط على نظم الإنذار المبكر المصممة، حيث أن التغيرات المفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال تؤدي إلى خلل في نظام الإنذار المبكر، وعليه لابد من توفر مرونة لتدارك تلك التغيرات لهدف رفع كفاءة نظم الإنذار المصممة.
- كما أن عدم كفاءة الأسواق المالية يعد تحديا آخر أمام بناء أنظمة الإنذار المبكر، فمؤشرات البورصة قد لا تعكس الوجه الحقيقي لبعض القطاعات الاقتصادية، ولذلك فإن المؤشرات المبنية على أساسها والداخلية في تصميم نموذج الإنذار المبكر تقلل من كفاءتها في التنبؤ.
- أن عمليات غسيل الأموال تقف عائقا أمام كفاءة أنظمة الإنذار المبكر، ذلك لأن تلك الظاهرة تزيد من صعوبة تقدير القيمة الحقيقية لمتدفقات المالية، كما أن اختلاف أسباب الأزمات المالية التي وقعت سابقا واختلاف تداعياتها على الاقتصاديات المختلفة يعتبر تحديا أمام التنبؤ المبكر بالأزمات المالية.

ثالثا- أساليب علاج هذا النظام¹:

- التعرف على القدرات الحالية للمؤسسة في مجال اكتشاف إشارات الإنذار المبكر.
- وضع إمكانيات المؤسسة تحت المجهر وتقييم هذه الإمكانيات.
- تحديد التغيرات الممكنة أو الضرورية.
- إعادة تصميم المنظمة لزيادة فعالية اكتشاف إشارات الإنذار المبكر.

¹-جليل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص153.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل تطور الجهاز المصرفي الجزائري وأهم تعديلات قانون النقد والقرض، وكذلك أهم الأزمات المصرفية في الجزائر وتم التركيز بشكل كبير على الدراسة القياسية وذلك من خلال محاولة بناء نموذج يفسر المؤشرات التي يمكن اعتمادها في شرح الأزمات المصرفية، وأيضا المتغيرات الاقتصادية والمالية سواء الداخلية والخارجية التي يمكن اعتمادها واعتبارها كمؤشرات مؤثرة على الجهاز المصرفي الجزائري، حيث أشرنا إلى القروض المعدومة ومخصصات القروض باعتبارهما مؤشرين يعبران عن جودة الأصول في الجهاز المصرفي وفي أداءه، وقد قمنا من خلال هذه الدراسة إلى بالإجابة على بعض فرضيات الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن هناك عوامل اقتصادية داخلية وخارجية مرتبطة بأداء الاقتصاد تؤثر على المصارف وتندرج حدوث أزمة مصرفية والمتمثلة أساسا في معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل العائد على الأصول (الربحية)، بالإضافة إلى عوامل مصرفية مرتبطة بأداء البنوك في حد ذاتها المتمثلة في السيولة.

حيث توصلنا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من متغير التضخم ومتغير مؤشر الأزمة المصرفية، أيضا وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي وبين احتمالية تعرض الجهاز المصرفي لأزمة مصرفية وذلك بسبب تأثير ربحية البنوك، كذلك أظهرت النتائج وجود علاقة طردية وقوية بين معدل العائد على الأصول (الربحية) ومؤشر الأزمة، أما في جانب الأداء المصرفي فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مؤشر الأزمة المصرفية المعبر عنه بمتغيرين هما نسبة الديون المعدومة ومخصصات القروض إلى الديون المعدومة وبين مؤشر السيولة، وهذا الأخير مؤشر عادة ما يعبر عن مدى قدرة البنوك بالوفاء بالتزاماته.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى كفاءة نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر، حيث ركزت الدراسة على أهم الأزمات المالية التي كان لها بعد عالمي كبير.

نظرا لمدى خطورة الأزمات المصرفية وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول، تم انشاء ما يعرف بنظام الإنذار المبكر، والذي يكمن دوره ليس فقط كوسيلة مهمة في تقييم الأداء المالي للبنوك، بل حتى في تحديد المخاطر الكامنة وكيفية إدارتها وتسييل الضوء على نقاط الضعف والخلل التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري وبوقت مبكر يسمح باستخدام الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب،

باعتبار الاقتصاد الجزائري عرف تحولات عميقة في السنوات الأخيرة شملت العديد من النواحي، وقد عرف بنك الجزائر العديد من الإصلاحات، جاءت مكرسة بقانون النقد والقرض، هذا الأخير الذي سمح بإدخال العمل بالنظم الاحترازية وقواعد الحذر، حيث برز اهتمام المشرع الجزائري بالمخاطرة التي تشكل خطرا على النظام المصرفي ككل.

إن قيامنا بتحليل أداء الجهاز المصرفي الجزائري أظهر وكشف عن تراخي في مستوى الأداء، فبالرغم من الإصلاحات المتعاقبة خاصة قانون النقد والقرض، والذي أدخلت عليه العديد من التعديلات تماشيا مع التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية إلا أن الجهاز المصرفي الجزائري لا يزال يعاني مجموعة كبيرة من النقائص على المستوى التشريعي، على مستوى الموارد البشرية، على مستوى التكنولوجيا المستخدمة، هذه النقائص ستجعله عرضة للتأثيرات السلبية والمحملة للتطورات الاقتصادية والمصرفية العالمية (العولمة المالية) والتي من إفرازاتها الأزمات المصرفية.

وعليه جاءت هذه الدراسة لموضوع مدى أهمية تصميم نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

نتائج الدراسة النظرية:

-تتعدد الأسباب الكامنة وراء حالات عدم الاستقرار وتفاقم ظاهرة الأزمات التي أصبحت تميز الأسواق المالية العالمية، وتتمثل أهم تلك الأسباب في تقلبات شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الصرف ارتفاع معدلات التضخم، تراخي سياسات الإقراض، التحرر المالي غير الوقائي، ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي وانعدام الشفافية والإفصاح عن المعلومات. وعموما لا تختلف الأزمات في

جوهرها وأسباب حدوثها، في حين تختلف فيما يتعلق بالقطاع الذي نشأت فيه وكذلك حجم وفداحة الخسائر المترتبة عنها؛

-رغم الآثار المدمرة للأزمات المالية، إلا أن الواقع أثبت أن كل أزمة تأتي لتكشف عن نقاط الضعف للنظام المعني، وتشكل بذلك دفعة جديدة للنمو، كما تمثل نقطة بداية لظهور فكر اقتصادي جديد؛

-شهد العالم والاقتصاد عموماً أزمات مختلفة ومدمرة منها أزمة الكساد العظيم، أزمة أمريكا اللاتينية، أزمة جنوب شرق آسيا، أزمة الليرة التركية وأزمة الديون السيادية، إلا أن الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) كانت الأعنف من بينها فقد خلفت آثاراً لا يستهان بها والتي لا زالت تداعياتها إلى حد الآن تضرب أسس الكيانات الاقتصادية الكبرى؛

- إن عدوى الأزمات المالية دفعت بالمؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية إلى البحث عن أداة للتنبؤ أو الحد من تداعياتها على الجهاز المصرفي ألا وهو نظام الإنذار المبكر؛

- نظام الإنذار المبكر هو أداة تقوم على دراسة احتمال حدوث أزمة مصرفية من خلال مراقبة سلوك عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية، فيهدف إلى تقييم وضع الجهاز المصرفي ومراقبة أدائه والكشف المبكر عن أية مشاكل أو صعوبات قد يتعرض لها لتمكين السلطات الرقابية لاتخاذ إجراءات وقائية أو مانعة لوقوع الأزمات؛

- الجهاز المصرفي الجزائري لا يزال تقليدي بطبعه يتلقى الودائع ويمنح القروض، وكذلك ليس له علاقات وطيدة مع العالم الخارجي وبذلك فهو لا يتعرض للهزات العنيفة جراء الأزمات المالية؛

-رغم التطورات والتعديلات التي شهدتها الجهاز المصرفي الجزائري إلا أنه لا يزال يعاني من مجموعة من النقائص والاختلالات، الأمر الذي يجعله عرضة لتأثيرات مختلفة ناجمة عن التطورات والتغيرات الجارية على مستوى العالمي وبالأخص على المستوى المالي والمصرفي.

نتائج اختبار الفرضيات:

بناء على نتائج الدراسة القياسية، تم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة طردية بين الأداء الاقتصادي الداخلي المتمثلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي وعجز الموازنة العامة/الناتج المحلي الإجمالي في حدوث الأزمات المصرفية في الجزائر.

لقد بينت الدراسة القياسية ومن خلال برنامج Eviews المبينة في الجدول رقم (18) :

أن القيمة الاحتمالية لمعدل التضخم (INF) بلغت 0.0087 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وذات إشارة موجبة، أي وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والمؤشر المفسر للأزمة.

أن القيمة الاحتمالية لمعدل الفائدة الحقيقي (INTR) بلغت 0.0238 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وذات إشارة موجبة، أي وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة الحقيقي والمؤشر المفسر للأزمة.

بالنسبة لتأثير كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعجز الموازنة (DB)، فقد جاء غير معنوي عند مستوى 0.05 وهذا ما يفسر عدم وجود علاقة طردية بين هذين المؤشرين ومؤشر الأزمة المصرفية.

• **الفرضية الثانية:** هناك علاقة طردية بين الأداء الاقتصادي الخارجي المتمثلة في رصيد الميزان التجاري/الناتج المحلي الإجمالي ورصيد ميزان المدفوعات/الناتج المحلي الإجمالي في حدوث الأزمات المصرفية في الجزائر.

لقد بينت الدراسة القياسية ومن خلال برنامج Eviews المبينة في الجدول رقم (18) :

بالنسبة لتأثير كل من رصيد الميزان التجاري (BC) ورصيد ميزان المدفوعات (BP)، فقد جاء غير معنوي عند مستوى 0.05 وهذا ما يفسر عدم وجود علاقة طردية بين هذين المؤشرين ومؤشر الأزمة المصرفية.

• **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة طردية بين الأداء المصرفي CAMELS المتمثل في كفاءة رأس المال، الربحية، السيولة، جودة القروض ومخصصات القروض/القروض المعدومة في حدوث الأزمات المصرفية في الجزائر.

لقد بينت الدراسة القياسية ومن خلال برنامج Eviews المبينة في الجدول رقم (18) :

أن القيمة الاحتمالية ل (ROA) بلغت 0.0427 وإشارته موجبة أي وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول (الربحية) ومؤشر الأزمة.

أن القيمة الاحتمالية للسيولة (الاحتياطات السائلة/الأصول) قد بلغت 0.0001 وإشارته سالبة أي وجود علاقة عكسية بين معدل السيولة ومؤشر الأزمة المصرفية.

وبالنسبة لتأثير كفاية رأس المال (الملاءة) فقد جاء غير معنوي عند مستوى 0.05 وهذا ما يفسر عدم وجود علاقة طردية بين هذا المؤشر ومؤشر الأزمة المصرفية.

الاقتراحات:

ومن خلال النتائج المتوصل إليها سابقا نقدم مجموعة من الاقتراحات المتمثلة في:

- ضرورة العمل على وضع استراتيجية واضحة المعالم للجهاز المصرفي الجزائري يعمل من خلالها خلال المرحلة المقبلة (إصلاحات الجيل الثالث)، خاصة في ظل التوجه نحو تحرير هذا القطاع، هذه الاستراتيجية تركز على تطوير هيكل العمالة والإدارة بالجهاز المصرفي، بالإضافة على إدخال استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال واستحداث بنك للمعلومات، أيضا العمل بمفهوم المصرف الشامل القائم على الحوكمة والرشادة، ذلك كون أداء الجهاز المصرفي الجزائري لا يزال تقليديا.

- أهمية تطوير وزيادة فعالية أنظمة الرقابة المصرفية والأطر التشريعية بالبنك المركزي لتواكب مرحلة التحرر المصرفي القادمة، بالإضافة إلى ضرورة وأهمية التدرج في عملية التطوير الهيكلي للبنوك، ذلك أن مثل هذه الأنظمة تساعد على التخطيط والاعداد المسبق للأزمات المحتملة ورصد التغيرات المحيطة التي قد تؤدي إلى وقوع الأزمات مع إعداد آليات للمواجهة.

- ضرورة أن تنتبه البنوك إلى مسألة عدم الإفراط في القرض المصرفي دون تقويم دقيق للجدارة الائتمانية للمقترضين، ذلك أن مثل هذه الأعمال تؤدي إلى ارتفاع حالات الاعسار المصرفي بسبب ارتفاع الديون المتعثرة وبالتالي دخول النظام المصرفي في أزمة سيولة.

- ضرورة توافر البيانات والاحصاءات الاقتصادية في الوقت المناسب مع العمل على التنسيق بين مختلف الهيئات والقطاعات، حتى يمكن أن يعمل نظام الإنذار المقترح بالكفاءة المناسبة.

آفاق الدراسة:

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها وكذلك الاقتراحات، إلا أنه ما زال البعض منها لم نتناوله في هذه الدراسة والتي يمكن إدراجها كمقترحات للبحث:

- مؤشرات الحيطة الجزئية معيار CAMELS.
- ماهي أهم التغيرات التي يجب إدراجها على الجهاز المصرفي الجزائري؟

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: المذكرات

- 1-أحمدي دليلة، الحاج أحمد محمد، الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 90-10، رسالة متضمنة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018.
- 2-إلهام طراد، مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015.
- 3-العيد صوفان، محاضرات في مقياس الازمات المالية والمصرفية العالمية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019.
- 4-بطامر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري أثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- 5-حريري عبد الغاني، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العلمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
- 6-روابح عبد الرحمان، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.
- 7-رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية علوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
- 8-زيتوني كمال، أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية خلال الفترة 1980- 2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.
- 9-عقون عبد السلام، أشكالية تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية وآليات الحد من ذلك، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

- 10-العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013.
- 11-قداري أحمد، سياسة إدارة الأزمات الاقتصادية دراسة تقييمية للتطور الوظيفي لدور الدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.
- 12-قلمين فايزة، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.
- 13-مناصرية أنوار، انعكاسات أزمة اليونان على دول منطقة اليورو، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية علوم اقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016.
- 14- نسيمة حاج موسى، الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008.

ثانيا: المجلات

- 1-السيد علي، أسامة عبد المنعم، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد8، 2010.
- 2-العيد صوفان، الطيب بولحية، فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 33، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017.
- 3-العيد صوفان، غريبي أحمد، مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، 2017.
- 4-بوعروج لمياء، الاقتصاديات الأوروبية في مواجهة الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، 2017.
- 5- بلقطة ابراهيم، حريري عبد الغاني، مطاي عبد القادر، فعالية نظام الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية، العدد4 ، جامعة الشلف ، الجزائر، 2017.

- 6-جليد نور الدين، تصميم نظام الإنذار المبكر وعدوى الأزمات المالية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 1، 2013.
- 7-طبي عائشة، كروش نور الدين، دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية، مجلة نهاء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، 2019.
- 8- عبد الرحمان بن ساعد، بن موسى كمال، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، د س ن.
- 9-قلادي نظيرة، مدى فعالية نظام الإنذار المبكر في قياس الاستقرار المالي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، 2017.
- 10-لطرش دهبية، كتاف شافية، دور برنامج الإنذار المبكر واختبارات الضغط في التنبؤ بالأزمات المالية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد 1، 2018.
- 11- موساوي أمال، صالحى أسماء، مدى فعالية نظم الأنداز المبكر فى إدارة الأزمات الاقتصادية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 3 ، العدد 2، 2020.
- 12-هدوقة حسبية، كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة فى البنوك التجارية الجزائرية فى التنبؤ بالأزمات المصرفية، مجلة الأكاديمية العربية فى الدنمارك، العدد 21.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- 1- علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات file- cbi.iq-15223204279994474.

2-www.commerce.gov.dz

3-<https://m.marefa.org>

4-www.slideshare.net

5-<https://Deal-ain.com>;proposé par Googel s.d

المراجع باللغة الأجنبية:

1-<https://www.alliedacademies.org/jornal-finance-markting>

2-congressional research service,2018,www.crs.gov.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية وكفاءة أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف وتسليط الضوء عليه فقد اعتمدنا على دراسة قياسية لمؤشرات نظام الإنذار المبكر (مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي، مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي ومؤشرات الأداء المصرفي) ومدى تأثيرها على للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2017 وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews ، وقد خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من متغير التضخم ومتغير مؤشر الأزمة المصرفية، أيضا وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي وبين احتمالية تعرض الجهاز المصرفي لأزمة مصرفية وذلك بسبب تأثير ربحية البنوك، كذلك أظهرت النتائج وجود علاقة طردية وقوية بين معدل العائد على الأصول (الربحية) ومؤشر الأزمة، أما في جانب الأداء المصرفي فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مؤشر الأزمة المصرفية المعبر عنه بمتغيرين هما نسبة الديون المعدومة ومخصصات القروض إلى الديون المعدومة وبين مؤشر السيولة.

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية، الأزمة المصرفية، نظام الإنذار المبكر، مؤشرات نظام الإنذار المبكر.

ABSTRACT :

This study aims to highlight the importance of early warning systems in predicting crises in Algeria, and to achieve this goal and highlight it, we have relied on a standard study of early warning system indicators (indicators of internal economic performance, indicators of external economic performance and banking performance indicators) and their impact on the Algerian banking system during the period from 2000 to 2017, depending on the Eviews program. Finally, this study concluded that there is a statistically significant relationship between the inflation variable and the variable of the banking crisis indicator, as well as the existence of a direct statistically significant relationship between the high interest rate The real and the possibility of the banking system being exposed crisis due to the impact on the profitability of banks. The results also showed a positive and strong relationship between the rate of return on assets (profitability) and the crisis indicators. On the side of banking performance, the results showed an inverse relationship between the banking crisis indicators, which is expressed in two variables. They are the ratio of bad debts and loan provisions to bad debts and between liquidity index.

Keywords : financial crises, banking crises, early warning system, early warning system indicators.